الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر (2)

كلّية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع: تخصّص علم الاجتماع الحضري

العوائق الاجتماعية أمام التخطيط الحضري في مدينة الأغواط: دراسة ميدانية حول تطبيق الهندسة المعمارية في الواقع المحلي.

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

إعداد الطالب: عبد القادر بن السبع

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د/ عتيقة حر ايرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د/ بن شاعة بيران	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مشرفا
د/ عبد الكريم قريد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر2	مناقشا
د/سهام بن عاشور	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 2	مناقشا
د/ محمد تهامي	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشا
أ.د/ مليكة لبديري	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والتمدين	مناقشا

2025/2024

People`s Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Algiers (2) Abou EL kacem Saâddallah

Faculty of Social Sciences

Department of sociology: urban sociology

Social obstacles against urban planning in the city of Laghouat: A field study on the application of architecture in the local reality.

Thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of LMD doctorate

Submitted by: Abdelkader BEN SEBAA

Board of Examiners

Jury Members	Affiliate institution	Degree	Designation
HRAIRIA Atika	University of Algiers2	Prof.	Chairperson
BIRAN Ben chaa	University of Laghouat	Prof.	Supervisor
GRID Abdelkarim	University of Algiers 2	Prof	Examiner
Siham Ben Achour	University of Algiers2	Dr.	Examiner
TOUHAMI Mohamed	University of Laghouat	Prof	Examiner
LEBDIRI Malika	The Polytechnic School of Architecture and Urbanism [EPAU]	Prof	Examiner

2025/2024

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه وعلى تمام نعمته علي إذ ألهمني بالقوة والصبر والعزيمة على إتمام هذا العمل، ثم الصلاة على النبي محمدا خير خلق الله – صل الله عليه وسلم- القائل: "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ".

من خلال هذا الحديث يسعدني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني لكل من كان له فضل عليا في إنجاز هذه الأطروحة وأخص بالذكر المشرف الأول البروفيسور: العربي إشبودان شفاه الله وعفاه الذي تول في بداية الأمر الإشراف عن هذا العمل، قبل أن يخرج إلى التقاعد كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ: بيران بن شاعة الذي أسدى لي التوجيه والنصح وكان لي الفخر أن رافقني بإشرافه خلال مسيرتي العلمية من ليسانس، ماستر ودكتوراه، كما أتوجه بخالص عرفاني وتقديري إلى الدكتور: محمد تهامي الذي أخذت من وقته الكثير في الاستشارة والتوجيه.

عبدالقادر بن السبع

إهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا" سورة الإسراء الآية 23.

إلى أسمى آيات العطاء البشريّ، أمي وأبي الغاليين "رحمة الله عليهما"، أهدي ثمرة جهدي المتمثلة في هذا البحث لنيل شهادة الدكتوراه، عسى أن أكون مصدر فخر لكما وصدقة جارية لكم في قبركم.

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا أهدي هذا البحث إلى إخوتي... "خالد" و"عبد الحفيظ" وإلى أخواتي البنات وكل الأقارب قلبًا ودمًا ووفاءً.

إلى ذلك الشخص الداعم الإيجابي الذي تستلهم منه

معنى الرفق: خالي "الحاج عيسى بن السبع"

إلى المرأة المعجزة التي تجعل كلّ شيء ممكنًا بصبرها ودعمها إليكِ "زوجتي" الغالية أهدي هذا البحث تعبيرًا مني عن خالص شكري وتقديري لك لجهودك خلال فترة دراستي، فقد كنت نعم الزوجة الداعمة.

إلى من حلّت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي هذا البحث لأولادي: "حنين الفردوس"، "خالد أنيس"، "يقين وسام".

إلى أصدقائي الأعزاء إلى الأخ والصديق: "مصطفى دقموسي" والمدير: "عبد القادر شقنان".

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى الأكرم منا جميعا شهداؤنا الأبرار...إلى غزة الأبية

عبد القادر بن السبع

ملخص الدراسة:

تبلور الإهتمام حول التخطيط الحضري و الهندسة المعمارية التي تهدف إلى تحقيق التنمية وخلق حياة حضرية تتماشى مع رغبات السكان وحاجاتهم ، ولقد تنوع استغلال المجال الحضري عبر التاريخ مابين شغل هاته المناطق لغايات سكنية وتجارية وصناعية وشق طرقات وشوارع كلها تحت مسمى التخطيط الهندسي الحضري مرتكزة في ذلك على دراسات هندسية حضرية.

ولقد اهتم التخطيط الحضري بمواجهة العوائق الإجتماعية في ضوء تفسير البيئة الحضرية والمجال الحضري المكاني لأن الحيز المكاني هو اللبنة الأساسية لكل عمليات التخطيط الحضري الهندسي ومنه يمكن تحديد تلك العوائق الإجتماعية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري التي ترتكز على الأساليب العلمية الدقيقة بغية تحديد تلك التغيرات الإجتماعية المحيطة بالبيئة الحضرية و إحصاء الإمكانيات المادية المتوفرة بالمجال الحضري دون ترك المحاولة لأجل الوصول إلى العوائق الإجتماعية التي قد تؤثر على أي عملية تخطيط حضري بالموازاة مع هذا كله ولأجل تحقيق عملية تخطيط حضري سليمة علميا كان لزاما أن يصاحب هذه العملية الحضرية الهندسية فريق من المتخصيصين يحتوي على المخططين والمهندسين والجغرافيين والسوسيولوجيين لأجل استعمال علمي للمجال الحضري، وكان هذا من خلال معرفة العوائق الإجتماعية أمام التخطيط الحضري في مدينة الأغواط: دراسة ميدانية حول تطبيق الهندسة المعمارية في الواقع المحلي،حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي تقدم لنا مؤشرات من أجل الوصول إلى تحليل سوسيولوجي لأجل فهم تلك العلاقة مابين التخطيط الحضري والهندسة المعمارية في مدينة الأغواط.

الكلمات المفتاحية: التخطيط – التحضر– التخطيط الحضري – التصميم الهندسي الحضري– العمران– التخطيط العمراني.

Study summary:

The interest of specialists crystallized around urban planning and architecture that aims to achieve development and create an urban life that is in line with the desires and needs of the population, and the exploitation of urban space has varied throughout history between occupying these areas for residential, commercial and industrial purposes and constructing roads and streets, all under the name of urban engineering planning, based on urban engineering studies. Urban planning has been concerned with facing social obstacles in light of the interpretation of the urban environment and the spatial urban area, as the spatial space is the basic building block of all urban engineering planning processes And accordingly it is possible to identify those social obstacles accompanying the urban planning process that is based on precise scientific methods in order to identify those social changes surrounding the urban environment and to count the material capabilities available in the urban domain without giving up the attempt to reach the social obstacles that may affect any urban planning process,

In parallel with all this and in order to achieve a scientifically sound urban planning process, it was necessary to be urban engineering to be accompanied by a team of specialists including planners, engineers, geographers and sociologists so that they scientifically employ the urban field. This was done through knowing the social obstacles urban planning in the city of Laghouat: a field study on the application of architecture in local reality, where a set of questions and hypotheses were raised that provide us with indicators which allow to reach a sociological analysis in order to understand the relationship between urban planning and architecture in the city of Laghouat.
Keywords: Planning - Urbanization - Urban Planning - Urban Engineering Desing –Urban Development – Urban Development Planning.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
ملخص الدراسة	/
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاقتراب المنهجي للدراسة	
أسباب اختيار الموضوع	**05**
أهداف الدراسة وأهميتها	**06**
الإشكالية	**08**
الفرضيات	**10**
تحديد مفاهيم الدراسة	**10**
المقاربة النظرية	**26**
تقييم الدراسات السابقة	**38**
الفصل الثاني: التخطيط الحضري بين سوسيولوجيا المجال والمدينة وعلاقته بالمشروع الحضري وتحدياته	
تمهيد	**43**
التخطيط	**44**
أهداف التخطيط	**44**
أنواع التخطيط	**47**
مراحل التخطيط	**50**
مستويات التخطيط	**51**
التخطيط الحضري وأنماطه	**53**
صفات وخصائص التخطيط الحضري	**54**
وظائف التخطيط الحضري	**56**
التخطيط الحضري والظواهر الإجتماعية	**57**
شروط التخطيط الحضري	**61**
التخطيط الحضري كما يجب أن يكون	**62**

دور التخطيط الحضري في التنمية الحضرية	**63**
المجال	**65**
المناخ	**68**
عوامل البيئة الإجتماعية	**71**
عوامل البيئة الاقتصادية	**72**
أهم الأسس التخطيطية المتفاعلة مع الأبعاد البيئية	**74**
مفهوم المدينة	**77**
جمالية المدينة في الجانب العقاري	**78**
المشروع الحضري والإندماج الاجتماعي	**80**
مقاييس المشروع الحضري	**85**
الفضاء العمومي وعلاقته بالمشروع الحضري	**86**
المشاركون والفاعلون وأدوارهم	**87**
آليات التجديد الحضري للمدينة	**91**
خلاصة الفصل	**94**
الفصل الثالث: التخطيط الحضري في الجزائر – معوقات ومراسيم تنظيمية–	
تمهيد	**98**
أبرز معوقات التخطيط الحضري في الجزائر	**99**
مشاكل الحياة الحضرية في الجزائر	**103**
التخطيط الحضري كمعوق للتنمية	**106**
آليات مراقبة العمران والتحكم فيه	**107**
الأهداف الجمالية	**108**
العوامل المتعلقة بالمكان	**109**
العوامل المتعلقة بالإنسان	**110**
ترقية المظهر الجمالي للمدينة الجزائرية	**111**
مراحل تخطيط المدن في الجزائر	**111**
معالجة تحديات المدن	**113**
المخططات العمرانية بالجزائر	**115**
فترة بعث المخططات التنموية الجديدة	**117**

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	**117**
مخطط شغل الأراضي	**127**
التشريعات الخاصة بالمساحات العمومية في الجزائر	**137**
آليات التخطيط التي استحدثها المشرع الجزائري	**138**
خلاصة الفصل	**143**
الفصل الرابع: الضوابط المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	**147**
الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**147**
المنهج	**148**
الاستبيان	**149**
إطار المعاينة	**150**
عرض وتحليل نتائج الدراسة	**151**
نتائج الدراسة	**253**
التوصيات	**259**
الخاتمة	**263**
قائمة المراجع	**266**
الملاحق	

فهرس الجداول

العنوان	رقم الصفحة
الجدول رقم (01): يوضح جنس المبحوثين	**151**
الجدول رقم (02): يوضح هيئة مكان العمل بالنسبة للمبحوثين	**152**
البيانات الخاصة بالفرضية الأولى	**155**
الجدول رقم (03): يوضح العلاقة بين التوجه المعماري في مدينة الأغواط ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء.	**155**
الجدول رقم (04): يوضح العلاقة بين التعامل مع العوامل الطبيعية واعتماد المهندس المعماري في التصميم الهندسي.	**158**
الجدول رقم (05): يوضح العلاقة بين عوائق التهيئة الحضرية في مدينة الأغواط والمهارات المطلوبة من المعماري لتخطيط حضري متكامل	**162**
الجدول رقم (06): يوضح العلاقة بين وظائف المدينة وتقسيمها الحضري في الأغواط ودور المهندس المعماري.	**166**
الجدول رقم (07): يوضح العلاقة بين عوامل إعاقة التوسع المعماري في الأغواط وطريقة تعامل المؤسسة مع المهندس المعماري.	**169**
الجدول رقم (08): يوضح العلاقة بين التوجه المعماري في الأغواط والبرامج الأساسية التي يجب أن يمتلك المهندس القدرة على التعامل معها	**172**
الجدول رقم (09): يوضح العلاقة بين عوائق التهيئة الحضرية في الأغواط ودور المهندس المعماري.	**176**
الجدول رقم (10 يوضح العلاقة بين الإجراءات الواجب اتخاذها للأحياء القديمة وعوائق تخطيط المدينة التي يواجهها المهندس المعماري في الأغواط.	**179**
البيانات الخاصة بالفرضية الثانية	**182**
الجدول رقم (11): العلاقة بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الأغواط ورضا المهندس المعماري عنه.	**182**

الجدول رقم (12): يوضح العلاقة بين محتويات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الأغواط والعوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط المدينة.	**185**
الجدول رقم (13): يوضح العلاقة بين أولويات التخطيط لدى الهيئات العمومية واعتماد المعماري في التصميم الهندسي.	**188**
الجدول رقم (14) يوضح العلاقة بين برمجة المشاريع السكنية والحضرية وعوائق التخطيط الحضري للمهندس المعماري في الأغواط	**191**
الجدول رقم (15) يوضح العلاقة بين برمجة المشاريع السكنية والحضرية في المدينة ودور المهندس المعماري المفضل.	**194**
الجدول رقم (16): يوضح العلاقة بين تعديلات تنفيذ المشاريع العمرانية وعوائق تخطيط المهندس المعماري لمدينة الأغواط.	**197**
الجدول رقم (17): يوضح العلاقة بين عدم احترام معايير دفتر الشروط واستكمال المشاريع، والمهارات المطلوبة من المعماري لتخطيط حضري متكامل.	**200**
الجدول رقم (18): يوضح العلاقة بين عدم احترام معايير دفتر الشروط واستكمال المشاريع، وطبيعة المؤسسات المفضلة لدى المعماري.	**203**
الجدول رقم (19): يوضح العلاقة بين العوامل الطارئة التي تؤخر تجسيد المشاريع والعوائق التي تواجه المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط.	**206**
الجدول رقم (20): يوضح العلاقة بين العوامل الطارئة التي تؤخر تسليم المشاريع والإجراءات المعتمدة في التصميم الهندسي من قبل المهندس المعماري.	**209**
الجدول رقم (21): يوضح العلاقة بين دعم المخطط التوجيهي للاستثمار في الأغواط ورضا المهندس المعماري عنه.	**212**

الجدول رقم (22): يوضح العلاقة بين عوامل برمجة المشاريع من قبل الهيئات المشرفة ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي في الأغواط.	**215**
الجدول رقم (23): يوضح العلاقة بين مكان العمل والمؤسسات المشاركة مع الهيئات المسؤولة عن التخطيط الحضري في مواجهة تحديات الأغواط.	**218**
البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة	**221**
الجدول رقم (24): يوضح العلاقة بين العوامل الثقافية لسكان الأغواط، المعالم العمرانية، ومهارات المهندس المعماري لتخطيط حضري متكامل.	**221**
الجدول رقم (25): يوضح العلاقة بين العوامل الثقافية لسكان الأغواط ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير.	**225**
الجدول رقم (26): يوضح العلاقة بين معايير اختيار السكان لمكان الإقامة ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي في الأغواط.	**227**
الجدول رقم (27): يوضح العلاقة بين معايير اختيار السكان لمكان الإقامة وعوائق تخطيط المهندس المعماري في الأغواط.	**230**
الجدول رقم (28): يوضح العلاقة بين مكان العمل والخصائص الاجتماعية المؤثرة في التخطيط الحضري والهندسي للأبنية في الأغواط.	**233**
الجدول رقم (29): يوضح العلاقة بين سلوكيات البناء العمودي والعوامل التي يعتمد عليها المهندس المعماري في التصميم الهندسي.	**236**
الجدول رقم (30): يوضح العلاقة بين استغلال التنوع الثقافي في التخطيط ومهارات المعماري لتخطيط حضري متكامل	**240**
الجدول رقم (31): يوضح العلاقة بين تدابير الحفاظ على التراث في الأحياء العتيقة ودور المهندس المعماري.	**243**

الجدول رقم (32): يوضح العلاقة بين تدابير الحفاظ على التراث في الأحياء العتيقة والعوائق التي تواجه المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط.	**246**
الجدول رقم (33): يوضح العلاقة بين تدابير الحفاظ على التراث في الأحياء العتيقة والإجراءات المعتمدة من المهندس المعماري في التصميم الهندسي.	**250**

مقدمة:

من المعلوم أنّ الكائن البشري، منذ نشأته ككيان اجتماعي، قد مرّ بمراحل متعدّدة وتطورات متسارعة في مختلف الحقب التاريخية، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والعمرانية. ويُعدّ هذا التطور الأخير، المتمثل في التحولات العمرانية التي شهدتها التجمعات البشرية، حدثًا محوريًا ذا أثر بالغ في بنية المجتمع الإنساني بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فقد أفرزت عملية التحضر والتصنيع أنماطًا عمرانية جديدة، اعتمدت على أسس تخطيطية ومعمارية حديثة، وأخذت أشكالًا هندسية متنوعة تسعى إلى الاستجابة لمتطلبات الحياة الحضرية المعاصرة.

وحيث إنّ التخطيط الحضري يقوم على قواعد علمية دقيقة ومعايير موضوعية، فإنّه يؤدي بالضرورة إلى نتائج يمكن دراستها وفهمها في إطار التغيرات الاجتماعية المصاحبة له.

ويهدف هذا التخطيط إلى حصر الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة أو المدينة أو التجمعات السكانية، وتوظيفها بصورة عقلانية تُمكّن من حل المشكلات العمرانية وتنظيم المجال الحَضَري بما يضمن رضا السكان، ويُسهم في الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

وتبقى الغاية الأساسية من التخطيط الحضري هي تنظيم الحياة العمرانية وإيجاد حلول ناجعة للمشكلات الحضرية بوسائل هندسية عصرية حديثة، كما يُعدّ التخطيط ركيزة أساسية في إنجاز المشاريع العمرانية بدقة وكفاءة، بما يضمن تحقيق الراحة والرفاهية للسكان، ويسهم في رفع مؤشرات التحضر وجودة الحياة. وتتجلى آثار التخطيط الحضري في العديد من المجالات، بدءًا من نوعية السكن مرورًا بالمرافق العمومية والخدماتية، وصولًا إلى المؤسسات الاقتصادية ومراكز الترفيه والسياحة.

ومع ظهور مكاتب الدراسات المتخصصة في التخطيط العمراني والهندسة المعمارية، وبروز دور السوسيولوجيين الحضريين، شهد الواقع المؤسساتي والإداري والثقافي والاجتماعي تحولات عميقة انعكست على طبيعة تخطيط المدن.

وقد ساهمت هذه الدراسات المشتركة في منح المدن صورة عمرانية جمالية منسجمة مع طبيعة ساكنيها، سواء من حيث التوزيع المكاني للسكان أو من حيث استعمال الأرض والحيز الحضري، بما يحقق متطلبات المجتمع، ويحافظ في الوقت ذاته على البيئة، ويواجه التحديات الاجتماعية المصاحبة للتوسع العمراني.

وانطلاقًا من ذلك، قُسّمت هذه الأطروحة إلى أربعة فصول رئيسية:

فالفصل الأول :خُصّص للإطار المنهجي للدراسة، حيث تناول أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث وأهميته، إضافة إلى تحديد الإشكالية وفرضيات الدراسة ومفاهيمها، فضلًا عن المقاربة النظرية، ثم عرض بعض الدراسات السابقة وتقويمها.

أما الفصل الثاني :جاء بعنوان التخطيط الحضري بين سوسيولوجيا المجال والمدينة وعلاقته بالمشروع الحضري وتحدياته، حيث تم التطرق إلى أهداف التخطيط الحضري وأنواعه ومراحله ومستوياته، وشروطه وأسسه التخطيطية، إضافة إلى دوره في التنمية الحضرية وعلاقته بالمدينة ومشروعها العمراني، مع التطرق لمفهوم الجمالية الحضرية والفاعلين وآليات التجديد الحضري.

وعن الفصل الثالث :تم تناول التخطيط الحضري في الجزائر – معوقات ومراسيم تنظيمية، وتمت مناقشة أبرز معوقات التخطيط الحضري ومشكلات الحياة الحضرية في الجزائر، وعرض آليات مراقبة العمران، والمخططات التوجيهية ومخططات شغل الأراضي، إضافة إلى التشريعات الخاصة بالمساحات العمومية، وكذا العوامل الاجتماعية والمكانية المؤثرة على العمران.

وفي الأخير الفصل الرابع :خُصّص للجانب التطبيقي بعنوان الضوابط المنهجية للدراسة الميدانية، حيث تضمن المنهجية المعتمدة وأداة البحث وإطار المعاينة، إضافة إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة إحصائيًا وسوسيولوجيًا بغية التحقق من الفرضيات.

وفي الختام، تمت صياغة الاستنتاجات العامة مع جملة من التوصيات ذات الصلة بموضوع البحث.

الاقتراب

المنهجي

للدراسة

الفصل الأول:

الاقتراب المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع

2- أهداف الدراسة وأهميتها

3- الإشكالية

4- الفرضيات

5- تحديد مفاهيم الدراسة

6- المقاربة النظرية

7- الدراسات السابقة وتقييمها

1- أسباب اختيار الموضوع:

من أبرز المشكلات التي يواجهها الباحثون عند تناولهم لموضوع أو ظاهرة اجتماعية يراد دراستها هي مشكلة تحديد الموضوع، ويعود ذلك غالبًا إلى قصور في معرفة الباحث بمقاييس وأسس اختيار الموضوع، وتُعدّ هذه الخطوة من أهم مراحل تصميم البحث العلمي، لأنها تؤثر بشكل مباشر في جميع الإجراءات المنهجية اللاحقة، حيث تمكّن الباحث من تحديد الخطوات والأدوات والبيانات الضرورية لإنجاز بحثه، بل وتمتد أهميتها إلى تحديد عينة الدراسة نفسها.

وعليه، فإن على الباحث أن يحيط بموضوع بحثه إحاطة شاملة، من خلال توضيح دوافعه وأهدافه من وراء هذا الاختيار.

1-1 أسباب موضوعية:

1- المكانة والأهمية البالغة التي يكتسيها التخطيط الحضري في دفع عجلة التنمية وما يلعبه هذا التخطيط في رسم المعالم الجمالية للمدينة الحضرية من خلال تطبيق الهندسة المعمارية في هذا التخطيط.

2- يعتبر التخطيط الحضري والهندسة المعمارية من الجوانب التي تركز على المجتمع المحلي الذي أعيش فيه إذ توجب عليا كباحث أن أتناول هذا الموضوع وأقوم بتحليله سوسيولوجيا وأتعرف على أهم العوائق الإجتماعية التي تعيق تطبيق تمثلات المهندسيين المعماريين في عملية التخطيط الحضري بمدينة الأغواط.

3- اعتماد هذه الدراسة كدراسة سابقة في الدراسات الأكاديمية المستقبلية لنفس الموضوع.

4- بما أنني من أبناء المنطقة تولدت الرغبة في معرفة وجهات نظر المختصيين والمخططين المعماريين للمدينة في رأيهم عن واقع التخطيط وسبل حلحلة عوائقه.

5- من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هو إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات.

1-2 أسباب ذاتية:

من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع كونه:

1- كانت لدينا دراسة سابقة ومرتبطة بهذا الموضوع (مذكرة ليسانس) التي تناولت فيها التخطيط الحضري ومحدداته المجالية (من وجهة نظر المهندس معماري).

2- الرغبة الشخصية بحكم احتكاكي الدائم مع مجموعة من المهندسين المعماريين ولد لدي رغبة ذاتية في تناول موضوع له صلة بالهندسة المعمارية.

3- الرغبة في الخروج بالتخصص من الجانب النظري إلى الجانب الميداني والعمل على خلق تنسيق بين الفاعليين السوسيولوجين (مختصين في علم الإجتماع الحضري) والفاعلين المعماريين (المهندسين المعماريين).

4- الرغبة في الحصول عل شهادة علمية أعلى دكتوراه علم الإجتماع الحضري.

2- أهداف الدراسة وأهميتها:

2-1 أهداف الدراسة:

لكل بحث علمي أهداف أو على الأقل هدف يحاول الباحث الوصول إليه، وفي هذه الدراسة قمت بتحديد مجموعة من الأهداف التي يسعى هذا البحث لتحقيقها من أهمها:

1- إعداد أطروحة علمية نظرية ميدانية موظفا الدراسات المسحية والإستطلاعية وما تم اكتسابه من دراسات سابقة لذات الموضوع.

2- التطرق إلى موضوع في صلب التخصص لأجل الإفادة في الحياة العملية.

3- معرفة مدى تحكم المختصين المعماريين في التخطيط الحضري للمدينة.

4- معرفة الصورة النمطية التي يعكسها التخطيط الحضري على الشكل المعماري والهندسة المعمارية للمدينة في مجالها العام.

5- رصد مدى اهتمام المهندسين المعماريين وتجاوبهم مع التخطيط الحضري الذي تحكمه شروط إجتماعية على حسب الرقعة الجغرافية والنمط المعيشي للمدينة.

6- تناول المخططات الحضرية المستخدمة في مدينة الأغواط وقياس مدى نجاحها ومعرفة المعوقات الإجتماعية التي تحوط بها.

7- توضيح الصورة الواقعية للتخطيط الحضري في مدينة الأغواط ومعرفة العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة من جهة والمهندس المعماري من جهة أخرى.

2-2 أهمية الموضوع:

تبرز أهمية دراسة في هذا الموضوع المتمثل في العوائق الاجتماعية أمام التخطيط الحضري في مدينة الاغواط: دراسة ميدانية حول تطبيق الهندسة المعمارية في الواقع المحلي في:

- واقع التخطيط الحضري وعوائقه الإجتماعية وفق تمثلات المخطيطين المعماريين أي المهندس المعماري.
- السياسات الإسكانية التي طبقتها السلطات المختصة في سياسة وتنمية الإسكان وعملها على الدفع بتطوير عجلة التنمية السكانية من خلال التأكيد والتركيز على البرامج الوطنية للتنمية على عملية التخطيط الحضري وتأتي هذه الدراسة للتعرف على تمثلات الفاعلون الإجتماعيون المطبقة في التخطيط الحضري العمراني في مدينة الأغواط.

3- الإشكالية:

تبلور الاهتمام بالمجال واستعمالاته منذ العصور البدائية إلى يومنا هذا، حيث سعى الإنسان إلى إيجاد السبل المثلى لاستغلاله، ولأجل شغل هذا المجال بطريقة عقلانية، حاول أن يؤسس لأساليب علمية سليمة تقوم على التخطيط الحضري والهندسة المعمارية، بغية تحقيق التنمية وخلق حياة حضرية منسجمة مع حاجات السكان وتطلعاتهم، وقد تنوع استغلال المجال الحضري عبر التاريخ بين أغراض سكنية وتجارية وصناعية، فضلاً عن شق الطرقات والشوارع، وكلها تدخل في إطار التخطيط الهندسي الحضري المرتكز على دراسات هندسية متخصصة.

واهتم التخطيط الحضري بمواجهة العوائق الاجتماعية في ضوء تفسير البيئة الحضرية والمجال المكاني، باعتبار أن الحيز المكاني يمثل اللبنة الأساسية لكل عمليات التخطيط العمراني، ومن خلاله يمكن تحديد مختلف العوائق الاجتماعية المرتبطة بالتخطيط الحضري، اعتمادًا على أساليب علمية دقيقة تسمح برصد التغيرات الاجتماعية المحيطة بالبيئة الحضرية، وتقدير الإمكانيات المادية المتوفرة داخل المجال الحضري.

ومن أجل تحقيق تخطيط حضري سليم، يصبح من الضروري إشراك فريق متعدد التخصصات يضم المخططين والمهندسين والجغرافيين وعلماء الاجتماع، لضمان توظيف علمي متكامل للمجال الحضري.

وهنا يبرز دور المهندس المعماري في صياغة مخططاته التي تعكس تصوراته وأفكاره وتمثلاته في مواجهة تلك العوائق الاجتماعية المصاحبة لعملية التخطيط، إذ يسعى إلى إخراج تصميم هندسي ومعماري متكامل للمدينة، مستندًا إلى دراسات ميدانية، بهدف خلق تناغم وظيفي بين العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكان المدينة، بما يحقق توافقًا بيئيًا وحضريًا وانسجامًا قيميًا داخل النسيج الاجتماعي الحضري.

ومن خلال الربط بين هذه العوامل، تتجلى للمهندس المعماري الخصوصية الجمالية للمدينة والمتمثلة في معالمها وأنماطها التصميمية، فيعمل على إدراجها ضمن المخططات الحضرية لتعزيز الهوية البصرية والعمرانية للمجتمع المحلي.

ويُعد التصميم الهندسي المرافق للتخطيط الحضري محور اهتمام العديد من الدول، باعتباره أداة فعالة لدفع عجلة التنمية المستدامة، فقد أُنجزت مخططات تنموية تهدف إلى الفصل بين التجمعات السكنية والصناعية

بإنشاء مدن متخصصة (صناعية وزراعية)، إضافة إلى برمجة مشاريع حضرية كتهيئة الشوارع التجارية، وإنشاء الفضاءات السياحية والمساحات الخضراء، سعياً لتحقيق رفاهية المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المدن.

وفي الجزائر، شهدت العديد من الولايات حركية تنموية واسعة شملت مختلف القطاعات، وكان القطاع السكني أبرزها، وعلى غرار هذه الولايات، عرفت ولاية الأغواط، باعتبارها مجتمعًا محليًا، تطورًا عمرانيًا ملحوظًا في إطار المخططات التنموية الوطنية، سواء عبر إنجازات الدولة أو المبادرات الخاصة أو جهود السكان.

وقد حظيت هذه الدينامية باهتمام المختصين والمهندسين المعماريين بغية ترقية المنطقة حضريًا بما ينسجم مع تطلعات ساكنيها، غير أن هذه الجهود واجهت عوائق اجتماعية حالت دون التطبيق الكامل لتمثلات المهندسين المعماريين، وذلك بحكم طبيعة المجتمع المحلي وخصائصه الجغرافية والثقافية.

وانطلاقًا من ذلك، تُطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم العوائق الاجتماعية والمجالية التي أثرت في تطبيق المعايير الهندسية والمعمارية (تصميم، تخطيط، إشراف) في المجال الحضري لمدينة الأغواط من وجهة نظر عينة من المهندسين المعماريين؟

ويتفرع عنها التساؤلات الفرعية:

- هل يعتبر المهندسون المعماريون المشتغلون في ولاية الأغواط أن المجال الطبيعي والمبني أعاق تطبيق المعايير الهندسية والمعمارية للمجال الحضري للمدينة؟
- هل أدى تدخل هيئات التخطيط والرقابة والمتابعة والإشراف إلى عرقلة تطبيق المعايير الهندسية والمعمارية التي يتبناها المهندسون المعماريون في المجال الحضري لمدينة الأغواط؟
- هل يمكن اعتبار أن البنية الاجتماعية والثقافية أثرت في تطبيق المعايير الهندسية والمعمارية التي يعتمدها المهندسون المعماريون في تخطيط المجال الحضري لمدينة الأغواط؟

4- الفرضيات:

الفرضيات العامة:

يسعى التخطيط الحضري إلى صياغة معالم جمالية ذات طابع هندسي ومعماري للمدينة، بمشاركة مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وذلك في مواجهة العوائق الاجتماعية، ويأخذ هذا المسعى بعين الاعتبار الجوانب الطبيعية المبنية، والمجال المؤسساتي المتمثل في تدخل هيئات التخطيط والرقابة والمتابعة والإشراف، إضافة إلى المجال الثقافي والاجتماعي المرتبط بالقيم والعادات.

ومن خلال تداخل هذه المجالات يمكن تحديد طبيعة العوائق الاجتماعية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري في مدينة الأغواط.

الفرضيات الجزئية:

1. يُعدّ المجال الطبيعي والمبني أحد العوائق الاجتماعية المؤثرة في عملية التخطيط الحضري بمدينة الأغواط.
2. يشكّل المجال المؤسساتي، والمتمثل في تدخل هيئات التخطيط والرقابة والمتابعة والإشراف، عائقًا أساسيًا أمام تحقيق أهداف التخطيط الحضري في مدينة الأغواط.
3. يُعتبر المجال الثقافي والاجتماعي، بما يتضمنه من قيم وعادات وتقاليد، أحد العوائق التي تحدّ من تطبيق معايير التخطيط الحضري في مدينة الأغواط.

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

لما كان المفهوم هو الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن معنى أو معان وأفكار معينة يراد إيصالها إلى المعنى بالموضوع الذي يراد فهمه، توطئة لتحليله ومعرفة تفاصيله وتقصي أحواله[1]، وبما أنه هناك العديد من المفاهيم الأساسية في الدراسة لا بد لنا من إعطاء بعض الشرح

1- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: آراء القضاة والعاملين في السجون نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية، اصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، ط1، 2006، ص19.

والفهم لها حتى يكون بالإمكان هضم الموضوع المعالج وقراءته بشكل أوضح، وتكون أفكاره المطروحة أقرب إلى الفهم والبيان. ومن هذه المفاهيم المتداولة نجد أن "التحليل المفهومي هو سيرورة تدريجية لتجسيد ما نريد ملاحظته في الواقع، يبدأ هذا التحليل أثناء شروع الباحث في استخراج المفاهيم من فرضيته أو من هدف بحثه، يستمر هذا التحليل أثناء تفكيك كل مفهوم لاستخراج الأبعاد أو الجوانب التي ستأخذ بعين الاعتبار".[1]

ونجد معظم المفاهيم التي يستعملها العلماء هي مفاهيم تجريدية، أي مفاهيم تهدف إلى التجديد والتوضيح فلو أردنا وصف أو شرح أية حادثة أو ظاهرة يجب علينا أولا تحديدها وتوضيح معالمها، فالنظرية الطبيعية أو الاجتماعية لا تستعمل جميع المتغيرات والظواهر التي تدخل في مادة دراستها بل تستعمل فقط المتغيرات والظواهر التي تتعلق بجوهرها وفحواها وهدفها، فكلما كانت حقائق مجردة من المتغيرات الخارجة عن نطاقها كلما كانت قوية وقادرة على توضيح وتفسير الظواهر التي تكمن في موضوعها ومادتها العلمية.[2]

كما أن الأفراد لا يتفقون على معاني المفاهيم والأفكار العلمية، فالمفاهيم تنشأ نتيجة خبرات اجتماعية وتجارب حياتية يمر بها الأفراد في المجتمع، ولما كانت هذه الخبرات والتجارب تختلف باختلاف ظروف وصفات الأفراد والجماعات، فإن مفهوم المصطلحات

يختلف من فرد إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى[3]، ومن هذه المفاهيم المتداولة نجد:

1- العوائق الاجتماعية:

أ. اصطلاحا:

حدد الدكتور صلاح العبد هذه المعوقات في:

- التحديات السكانية.

1 - موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2 2010، ص ص 157-158.

2- جمال معتوق : منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي، بن مرابط للنشر، الجزائر، ط1، 2009، ص53.

3- جمال معتوق: مرجع سابق، ص53.

- التحديات الاجتماعية والمتمثلة في العادات والتقاليد والقيم الموروثة.
- مشكلات الهجرة العشوائية المتزايدة من الريف إلى المدينة وانتشار الأمية.
- النظر بعين الشك والحذر اتجاه السلطات الحكومية.
- قلة الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع.[1]

ب- المفهوم الاجرائي:

يقصد بالعوائق الاجتماعية للتخطيط الحضري في هذا السياق، مجموع العوامل المرتبطة بالبُنى الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية والبيئية التي تُعيق أو تُحدّ من فعالية تنفيذ مخططات التنمية الحضرية بمدينة الأغواط.

2-التخطيط:

أ- اصطلاحا:

يعرف على أنه نشاط إنساني وأسلوب علمي ووسيلة فنية وكأداة إدارية تؤدي إلى التغير الاجتماعي.[2]

وكذلك أنه عملية توجيه الموارد البشرية والمادية والطبيعية المتوفرة واستغلالها بالأقصى درجة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف.[3]

والتخطيط الحديث كعملية مستمرة لهدف عن طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام (الحضري) وأنه طريق مراقبة التأثيرات لم يمكن الاطلاع على مدى سيطرتها فعالة ومتى تحتاج إلى

---

[1] - قريد عبد الكريم، المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري: دراسة ميدانية بمدينة عين ولمان- سطيف، أطروحة دكتوراة، تخصص ديموغرافيا حضرية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2017-2018، ص: 30، نقلا عن: هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص: 109.

2 - الحمصي محمود، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت ،1966، ط1 ،1966، ص15.

3 - حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المشرق، لبنان، ط2، 2000، ص225.

تحويلات [1]وعرفه " جوزيف هيمز " أنه عملية إرادية متشابكة تضمن البحث والمناقشة والعمل من اجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التي ينظم إليها باعتبارها شيئا مرغوب فيه.[2]

ب-المفهوم الإجرائي:

في هذه الدراسة، يُعرَّف "التخطيط" كعملية دقيقة مركزة تسعى إلى طرح استراتجية وبرامج تنظيمية لتوجيه مختلف النشاطات العمرانية والإجتماعية في مدينة الأغواط، للوصل إلى التحسين الكامل لمختلف الإحتياجات السكانية من بيئة وتكيف مع المجتمع المحليب الأغواطي.

3- التحضر:

أ- اصطلاحا:

ورد في قاموس أكسفورد المختصر تعريف للتحضر بأنه كل ما يتصل بالمدن أو وهي اصطلاح كان الرومان (Urbs) حياة المدينة وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية يستخدمونه للدلالة على المدينة.

ويعرف وارين تومسون التحضر قائلا :التحضر يعني حركة الناس من مجتمعات تعتمد على الزراعة والتجارة والصناعة وما يربط ذلك من اهتمامات مختلفة.[3]

وقد أتى جيرالد بريز في كتابه "التحضر والتقاليد "بتعريف دقيق للتحضر" فلقد أدى التحضر إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم السكان وكثافتهم وتباينهم من الأمور التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية ذاتها، وتمثل المدينة نمطا من أنماط التداخل الثقافي الذي ترك آثارا على البناء الاجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية".[4]

1 - عادل عبد الغني محبوب ،سهام صديق ،الاقتصاد الحضري ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،ط1 ، 2008 ،ص279

2 - محمد فؤاد الصقار ،التخطيط الإقليمي ،مكتبة النهضة العربية القاهرة 1974 ب ط ،ص15.

عبد الرؤوف الضبع،علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص16- 3

4 - جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ،1972، ص 52.

ب-المفهوم الإجرائي:

يشير مفهوم "التحضر" إلى تلك الزيادة الواردة في قيمة النسب التي تخص السكان المقيمين داخل المناطق الحضرية لمدينة الأغواط ومايليها من التغيرات الحاصلة في التركيبة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية في أنماط البناء العمراني، مع محاولة معرفة تأثير هذه التغيرات علة الوجه العمراني للمدينة محليا.

4- التخطيط الحضري:

أ- اصطلاحا:

يعرف على أنه "تحضير عقلاني للنمو الحضري يهدف إلى ضبط المشاكل التقنية للتهيئة الحضرية كالسكن، الشغل والصحة، النقل، التربية، الأمن وغيرها، وهو بمثابة سياسة حضرية للتوافقات الاجتماعية المتناقضة". وهو أيضا رسم مجالي يتجاوز المرافق والبنايات والأنشطة الاقتصادية والبيئة الحضرية، طبقا لغايات حكومية أو مؤسسات أو شركات ليصبح حركة اجتماعية ووظيفة لتحسين ظروف العيش للسكان، وإعطاء أكبر مردود ممكن للبنايات السكنية العمومية والاجتماعية بهدف مستقبل عيش أفضل.[1]

يقول عبد المنعم شوقي "أن مفهوم التخطيط من المفاهيم التي ارتبطت بالدور الهائل الذي أصبحت تقوم به المدن، خاصة بعد أن تضخمت أحجامها واتسع انتشارها".[2]

يعرف التخطيط الحضري أيضا على أنه عملية اجتماعية شاملة تتمثل في وضع المبادئ والسياسات والبرامج التي تحقق الهدف من الحياة في مجتمع حضري، فهي تتخذ من الجوانب الفيزيقية والثقافية والاقتصادية، محاور أساسية ومرتكزات تشكل إطارها العام لكن أهدافه اجتماعية بالدرجة الأولى فضلا عن أنها تعتمد على الحوار الديمقراطي في تحديد هذه الأهداف، وتكفل للجميع المعيشة في المجتمع الحضري،

1 - حمد الناوي: محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب، ج 1، سلسلة دفاتر المعرفة، جامعة ابن الطفيل، القنيطرة، المغرب، ص 16.

2 - عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 191.

وفق المستويات المرغوبة والمتعارف عليها، إضافة إلى ذلك ترابط عملية التخطيط بالخطة القومية للدولة، وتأخذ في الاعتبار المتغيرات الإقليمية والمحلية.[1]

ويشير لويس كيب LOUIS KEEB إلى أن التخطيط الحضري علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب "بوسكوف" إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن استراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية، ويضيف "ألجن هونت "E. HEENT أن التخطيط الحضري يتناول شقين أساسيين الأول وقائي والثاني علاجي، فيرى أن مهمة التخطيط الحضري هو العمل على حفظ المعنوي للمجتمع الإنساني أو ما يطلق عليه بروح المجتمع.[2]

أما التعاريف الحديثة للتخطيط الحضري فتؤكد على أنه عملية مستمرة من الإجراءات للسيطرة على النظام الحضري، فيقول عادل عبد الغني: "أنه تم تعريف التخطيط الحضري الحديث كعملية مستمرة تهدف عن طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام الحضري، وانه عن طريق مراقبة التأثيرات يمكن الاطلاع إلى مدى كانت السيطرة فعالة إلى أي مدى ستحتاج إلى تحولات لاحقة".[3]

ولقد عرفه صبري فارس الهيتي: بأنه تضافر جهود المهندسيين المعماريين والمدنيين وعلماء الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والقانون، فكل هذه الاختصاصات يمكن أن تسهم في التخطيط الحضري لذا وجب على مخططي المدينة أن يدربوا ليكونوا أقرب إلى المواضيع والوسائل المتبناة في كل هاته الاختصاصات، على مخطط المدينة فهم دوره المنصوص على التطوير المتوازن للمجتمعات الحضرية وأوساطها الطبيعية وذلك من خلال التركيز على الأسس الشاملة لاستعمالات الأرض والانتفاع بها مع ما يتبع هذا من قواعد.[4]

يرى وحيد حلمي حبيب: أن التخطيط الحضري يهتم أساسا بموضوعات التي تشمل مجموعات محددة من الأنشطة الحضرية، كما أنه نشاط يمارس تحت تدريب متخصص ولا يمكن إدراج نتائج معظم الأنشطة

1- عبد الهادي محمد والي: التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 25.

2- رياض تومي: أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية، مدينة الحروش نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006، ص62

3- عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1983، ص25.

4- صبري فارس الهيتي التخطيط الحضري دار الياوزري العلمية 2009 ص 25.

التخطيطية إلا بعد اتاذ قرار التنفيذ بفترة تتروح بين خمس إلى عشرين عاما، مما يجعل عملية التصحيح صعبة.[1]

ويضيف معلومات إلى ذلك أن التخطيط الحضري لا يقتصر على البناء الفيزيقي بل يهتم كذلك بالتنمية المتوازنة للمدن ورفاهية سكانها لتدعيم فعالياتهم كما تهتم بالجوار كوحدة صغرى داخل إطار واسع.

وجعل "ورث جلاس" مهمة التخطيط الحضري العمل على حفظ المغزى العام للتجمع الإنساني، وما يطلق عليه روح المجتمع والتي تقول إن المشكلات الفيزيقية قد تكون أخف وطأة من المشكلات الاجتماعية التي ينبغي على التخطيط الحضري مواجهتها مع إثارة مسائل مثل: الشعور بالانتماء وغيرها من القضايا التي تفرضها طبيعة الحياة الحضرية.[2]

والتخطيط الحضري أو ما يعرف بتخطيط المدن نقصد به: كيفية إنشاء وتطوير المستوطنات البشرية المدينية بطريقة تتجاوز حد أدنى من الاقتصاد والجمال والقبول.[3]

ويعرف أن التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من أجل توجيه لنمو الددينة ومعالجة مشاكلها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية التي عكر صفوها التكنولوجيا التي دخلت كافة المجالات وتم استغلالها على نطاق واسع دون الإنتباه إلى الآثار السيئة التي نتجت عن ذلك والتي تتمثل بالكلف الاجتماعية أي ما يتحمله سكان الددينة من آثار ناتجة عن استخدام التكنولوجيا متل التلوث والضوضاء حيث ظهرت في المدن الصناعية أحياء فقيرة وأحياء جديده وضواحي قرب الأرياف للتمتع بجمال الريف والخدمات الحضرية .[4]

1- وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، 1991، ص 7.

2 - عبد الحميد رشوان، التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ب ط،2005، ص56.

3 - الاشعب خالص حسني، صباح محمود مرفولوجية المدينة، إصدار جامعة بغداد 1983، ص99.

4 الدليمي خلف حسين علي، التخطيط الحضري أسس ومفاييم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص67.

عرف " لويس كيبل " lowis keeble التخطيط الحضري بأنه:"هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها بحيث يتوفر أكبر قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة بما يكفل لهم العيش بسلام وأمن."

وعرفه "مارتين ميرسون " Martin Meyerson بأنه:" تصور الحياة الدستقبلية وأن يربط بين السياسة الاقتصادية والإجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل."

أما "خلف حسن علي الديلمي" فعرفه بأنه:"هو استراتجية أو مجموعة استراتجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة".[1]

أما"بن غضبان وبركاني" فعرفا التخطيط الحضري بأنه:"عبارة عن تطبيق فعال للأساليب العلمية لخلق وتطوير وتحديث البيئة الحضرية، بما يزيد من فعاليتها الحاضرة والمستقبلية، كما أنه كونه عملية إنشاء وتطوير التجمعات البشرية بشكل يستوعب المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية الحادثة أو المتوقع حدوثها، بما يضمن تحقيق بيئة سليمة وهادئة".[2]

التخطيط الحضري هو الإستراتجية أو مجموعة الإستراتجيات التي تتبعها مراكز القرارات لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبطها، إذ يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن الإستراتجية عادة تصوراً ورؤيا لما يمكن أن يحددث، وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة، تمثل النماذج النظرية أطرها الأساسية.[3]

1 نفس المرجع، ص 68.

2 بن غضبان فؤاد، بركاني فاطمة الزهراء، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، دار المنهجية للنشر، الأردن، 2015، ص159.

3- الحوات علي، التخطيط الحضري، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1990 ص 31.

التخطيط الحضري عبارة عن عملية شاملة تقوم فيها جميع مكونات البيئة الحضرية وعناصرها، والروابط التي تدمج هذه العناصر والدكونات في وحدة واحدة تشكل في النهاية ما يطلق عليه بنظام البيئة الحضرية.[1] التخطيط الحضري هو جزء من التخطيط القومي الشامل لأنه يتناول عملية التحضر بكل القوى والعوامل التي تؤدي إلى تنامي نمو وإتساع البيئات الحضرية، وكلما زادت تأثيرات هذه القوى والعوامل تعقدت المشاكل الناتجة عنها في البيئات الحضرية وبذلك يبرز التخطيط الحضري لمعالجة هذه المشاكل في إطار أشمل وأوسع على المستوى القومي.[2]

ب-المفهوم الإجرائي:

يُقصد بـ "التخطيط الحضري" تحديد السياسات العامة والخطط التفصيلية في التنظيم الأمثل لاستخدام الأراضي وشغلها لتجسيد مختلف المنشآت سواء سكنية أو خدماتية داخل مدينة الأغواط، مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف العوائق الاجتماعية والثقافية التي لها تأثير على تطبيق الهندسة المعمارية في الواقع المحلي.

5-التصميم الهندسي الحضري:

أ- اصطلاحا:

تعد فكرة التصميم من جوانب عملية التصميم وتعتبر أكثر العناصر أهمية في إظهار أفكار المصمم وتوجهاته كما أنها تعبر وبشكل كبير عن المنتج المعماري والحضري والهدف من تصميمه، وهناك الكثير من التعريفات لفكرة التصميم وبتجميع كل هذه التعريفات يمكن أن نجد أن من الأساسيات فكرة التصميم الحضري الآتي: أن تكون نابعة من المشكلة الحضرية أو على الأقل على علاقة قوية بها وأن

1- صافيتا إبراهيم محمد، عطية سليمان عدنان، جغرافيا المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص210.

2- أوعياش عبد الإله، القطب إسحاق يعقوب، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع، الكويت، 1980، ص208.

تكون عامة وأولية وبداية لظهور شخصية المنتج الحضري وأن تكون قابلة للتطوير وبالطبع يجب العمل على ذلك.

في العادة تكون فكرة التصميم وسيلة المصمم في التعامل والتواصل مع مشكلة التصميم التي يتعرض لها من خلال البرنامج الوظيفي للمشروع، وأيضا تكون هي وسيلته للتعبير عن مشكلة التصميم غير المحسوسة في صورة عمل أو صياغة مادية يمكن عن طريقها البدء في عملية التصميم التفصيلية.

تظهر لكل مشروع بصفة خاصة الخصائص والملامح الرئيسية التي يجب التعبير عنها ويجب ترتيبها تبعًا لأولويات المشروع، وعلى المصمم تحقيق كل هذه الأولويات وإظهار تلك الملامح الرئيسية وذلك من خلال إطار عملية التصميم العام، والتي عن طريقها يستطيع المصمم تنظيم وترتيب أولويات حلول مشكلة التصميم.

وفكرة التصميم تقوم بتوجيه عملية التصميم بصفة عامة وتتدخل في جميع عناصر ومراحل عملية التصميم، وعلى جميع مستويات عملية التصميم .ويمكن أن تنتج فكرة التصميم من العديد من المصادر.

بالنسبة للمصمم الحضري فإنه يكون مطالبًا بأن يحقق احتياجات المستخدم وأن يعبر عنها وأن يقوم بصياغتها في إطار واحد كبير ويتطلب ذلك من المصمم أن يعبر عن فكرة التصميم في صورة واحدة وواضحة ويظهر ذلك بوضوح من خلال المسابقات المعمارية والمشاريع المعمارية الأكاديمية ، ففي الغالب يقوم المعماري بالتعبير عن تلك الفكرة في صورة مادية ، وفي الحقيقة فإن أي منتج معماري يتكون من الكثير من الأفكار الصغيرة ولا يمكن أن يكون للمبنى فكرة واحدة فقط ، ويتغير عدد تلك الأفكار وأحجامها طبقًا لطبيعة المنتج المعماري فالمباني ذات الأحجام الصغيرة تجد[1]، أن الجانب

1- شيماء حميد حسين الأحبابي، تطوير الإطار المفاهيمي لسد الثغرة بين (النظرية والتطبيق) في التصميم الحضري، المجلة العراقية للهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية في بغداد، 2010، ص4.

الوظيفي وحل مشاكل تداخل العلاقات من الجوانب المهمة في فكرة التصميم تأخذ حيزًا كبيرًا من فكر التصميم بصفة عامة على عكس المباني ذات العلاقات مع المحيط الحضري او المشاريع الحضرية والتي تتطلب زيادة التفكير في العلاقات الفراغية ، وبذلك يمكن التعبير عن فكرة التصميم العام للمشروع عن طريق مجموعة من العناصر والتوضيحات الرئيسة وهي:

1. العلاقات الوظيفية لعناصر المشروع.

2. العلاقة بالمحيط الخارجي.

3. تعريف الفراغات المعمارية.

4. مسارات الحركة داخل الكتلة المعمارية.

5. الإطار التشكيلي العام.

وبالطبع يتدخل الجانب الاقتصادي مع كل الجوانب السابقة وربما يكون تأثيره أقوي على سير عملية التصميم، وبالطبع فإن تلك العناصر الخمسة التي تعبر عن فكر التصميم بصفة عامة يمكن ترتيبها طبقًا لأولويات كل مبنى كما يمكن أن يتعاظم دور إحداها على حساب الآخرين طبقًا لاحتياجات تصميم كل مبنى.

وإذا نظرنا إلى تلك العناصر الخمسة نجد أن منهم عنصرين، وهما (العلاقات الوظيفية لعناصر المشروع) و (العلاقة بالمحيط الخارج) ، يكونان من المعطيات للمصمم ولا يتدخل فيها إلا لحل المشكلات والعلاقات، أما باقي العناصر فتكون من أدوات المصمم والتي يتحكم فيها بشكل كبير في التعبير عن فكره الخاص.

و يقوم المصمم بتطوير فكرة التصميم طبقًا للعناصر الخمسة المذكورة ، ومن خلال كل عنصر يكون من الممكن أن يستنبط أفكار التصميم الفرعية ، وعندما ينتهي المصمم من وضع تلك الأفكار ويحققها طبقًا لتلك العناصر الخمسة يكون قد حقق التصميم العام للمشروع[1] ، وتعتمد جودة التصميم بصفة عامة على قدرة المصمم ونجاحه في بناء فكرة التصميم للمنتج المعماري والحضري وقدرته على صياغة تلك الأفكار المختلفة الاتجاهات والأهداف في صورة كاملة وواضحة ومتجانسة لينتج في النهاية منتج معماري وحضري ناجح على جميع المستويات و بالطبع تظهر شخصية المصمم وتفرده أثناء العملية التصميمية والتي يكون له رؤية خاصة فيها ويمكن أن يكون له ترتيب خاص لأفكاره ، وربما تكون أفكاره تلقائية ذاتية ، والمهم أن يصل في النهاية إلى تصميم كامل العناصر به حلول المشكلات الوظيفية التي تحقق متطلبات واحتياج مستخدم للمشروع.

ب-المفهوم الإجرائي:

المقصود "بالتصميم الهندسي الحضري" في متن دراستنا علة أنه عملية تصميمية يقوم بها المخططون أو المهندسون المعماريون في مدينة الأغواط من أجل استغلال المساحات العامة وتوزيع المباني والمرافق الحضرية، مما يعكس التناسق بين المعايير الهندسية واحتياجات المواطنين المحليين الاجتامعية والثقافية.

6-العمران:

أ- اصطلاحا:

يؤكد التاريخ البشري أن الإنسان الأول قد سعى إلى إلتماس المأوى من الطبيعة ليحميه من الظروف والأخطار المحيطة ، وفي البداية كان المأوى هو أحد عناصر الطبيعة الموجودة أصلاً والتي ليس للإنسان أي فضل فيها مثل الكهوف ، ثم بدأالإنسان يتطور ويصنع هذا المأوى من الصخور وجذوع الأشجار والجلود

1- شيماء حميد حسين الأحبابي، مرجع سابق، ص5.

وغيرها من المواد المتاحة ، وبفعل ما إستجد من حياة الإنسان من تطور روحي ومادي ، تزايدت احتياجات الإنسان عن مجرد الإيواء ، فبدأ يبحث لهذه الاحتياجات عن حيز فراغي يحتويها ، وسعى إلى تنظيم تلك الحيزات الفراغية التي أنشأها ، وكان ذلك بداية تبلور فكرة العمران لدى الإنسان والتي نمت فظهرت المستقرات البشرية و المدن[1]، وتشكل العمارة أهم مكونات العمران حيث أنها "التعبير الفراغي (ثلاثي ورباعي الأ بعاد) عن الاحتياجات للمستعملين ، وهي أيضاً ذلك الجهد والعمل المتقن المركب الملامح والتفاصيل للوصول إلي التعبيرات الأوفق والتشكيلات "الأمثل"، لاحتواء الوظائف والأنشطة والاستجابة لمتطلبات الأفراد المادية والثقافية في إطار ضوابط وقوانين المجال والمحتوي " [2]، وفي تعريف العمارة المحلية كما يراها "حسن فتحي" والتي تعبر عن الهوية الثقافية للجماعة ، هي " تعبير حي عن وجدان الإ نسان وتحقيق لرغبته الدائمة في الانتماء والخلق والإ بداع " [3]، وهي أيضاً " تعبر عن المخزون التراثي الخاص من الموارد والظروف المناخية والخصوصية الثقافية للجماعة"[4].

مفهومه:

نبدأ بعرض المفهوم اللغوي للعمران، ففي اللغة العربية نقول(عمر المكان) أي كان مسكوناً بالناس (عمر الدار) أي بناها، و(العمران)هو البنيان أو ما يعمر به البلد بواسطة الصناعة والتجارة والبناء.[5]

ويعد ابن خلدون من أوائل العلماء الذين تناولوا مفهوم العمران وهو يري أن العمران هو" التساكن والتنازل في مصر أو حلة، للأنس بالعشيرة واقتضاء الحاجات" [6] ، وهو بذلك يجعل العمران هو الحياة الاجتماعية للبشر في جميع ظواهرها، ويربط بين العمران وأسلوب الحياة وكسب الرزق، فيجعل ما يجمع الناس في عمران واحد هو تعاونهم في تحصيل معاشهم.

1- شادي الغضبان، العمارة المحلية جذور وآفاق، مجلة عالم البناء، العدد 69 ، القاهرة ، 1986 ، ص28.
2- نسمات عبدالقادر، سيد التونى، " إشكالية النسيج والطابع» ، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 ، ص161.
3- حسن فتحى، " العمارة والبيئة" ، دار المعارف، القاهرة، 1977 ، ص21.
4- نبيل فرج، العمارة الإنسانية للمهندس حسن فتحي، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص31.
5- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبعة لاروس، 1989، ص866.
6 - سنتيلانا باتسيفا، ترجمة رضوان إبراهيم، العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص157.

فالعمران بمفهوم شامل يمكن تناوله من منظورين أحدهما يرى العمران " نتيجة " والآخر يراه" وسيلة" ، فالاتجاه الأول فيتناول العمران يجعله هو " نتيجة تفاعل ذكاء الإ نسان مع البيئة الطبيعية في استيفاء حاجاته المادية والروحية".[1]

وبذلك نرى أن طرفي التفاعل هما الإنسان والبيئة، ومحددات هذا التفاعل هي محددات تلك البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية وغيرها، أما ناتج التفاعل فهو العمران الذي يأتي موفياً لحاجات الإنسان المادية والروحية.

أما الاتجاه الثاني فيتناول العمران باعتباره" أداه المجتمع ووسيلة لصياغة وتجديد معارفه ومفاهيمه الأ ساسية وشحذ طاقات أفراده الإبداعية"[2]، وهذا المفهوم يعترف بالقوة الكامنة في العمران وقدرتها في التأثير على المجتمع وتنميته والتعبير عن هويته.

والاتجاهين السابقين في تناول العمران يعبرا ن بصدق عن العلاقة التبادلية بين الإنسان والعمران، فالإتجاه الأول يعبر عن أن الإنسان هو الذي يصنع ويصوغ العمران ليحقق احتياجاته، والاتجاه الثاني يوضح قدرة وسلطة العمران في التأثير على المجتمع وصياغة مفاهيمه، فالعمران يمثل الإ طار المادي الذي يحتوي جماعة من الناس وهو ناتج وجود الإنسان أو الجماعة في حيز معين.[3]

ويقول بكر بهاء بكرى " إن العمران البشرى يشمل كل جوانب التأثير البشرى الواعى وغير الواعى التلقائى على بيئته الأمكنة المختلفة للتنمية والإقتصاد والإجتماع ، وهو فى نفس الوقت أحد الأوعية المكانية المتجانسة لخلق المعمور الإنسانى ويتألف من أوعية سكانية وانتاجية تشكل فيما بينها نسق عمرانى تحكم بنيته وعناصره وعملياته الصيغة الخاصة ل للمكان الذى يوجد به هذا العمران ، والتعريف ببساطة هو تأثير العامل البشرى على العامل الطبيعى والعمران هو احياء المكان – تسميه العرب – وهو متوازن وله

1- نبيل فرج، العمارة الإنسانية للمهندس حسن فتحى، مرجع سابق، ص 31.
2 - عبد الحليم إبراهيم، " العمارة ودورها فى تربية النشء» ، مجلة عالم البناء، عدد 107 ، القاهرة ، 1990 ، ص 21.
3 - منال محمد أسامة، "انعكاس الثقافات الوافدة على العمارة والعمران فى مصر" ، رسالة ماجستير، قسم عمارة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1997، ص49.

خصائص وتشكيلات تشكل الأرضية ومسرح العمليات التى يوضع عليها المشاريع فى الأماكن ، احياء هذه المناطق بالطريقة الصحيحة أم الخاطئة وهذا يجعلنا نحدد إذا كان البناء سوف يقوم بإحياء المكان أم افقاده كأنه نشاط بشرى تلقائي".[1]

ب-المفهوم الإجرائي:

في سياق هذه الدراسة، يُعرّف "العمران" على أنه له علاقة تبادلية بينه وبين الإنسان في عملية تطوير المدينة واستغلال الأراضي داخلها بعقلانية وتخطيط علمي دقيق، حيث يلبي جميع رغبات السكان في تفاعلهم مع التصاميم الهندسية العمرانية التي تحفظ لهم روابطهم الاجتماعية وسلوكاتهم الثقافية داخل المجتمع المحلي.

7- التخطيط العمراني:

أ- اصطلاحا:

التخطيط العمراني هو مجموعة من الإجراءات المتكاملة بغرض تحديد الإسكان بمفهومة الشامل والتوزيع المتناسق المتبادل في المنطقة وهذه لابد أن تشمل الاقتصاد والإعمار التخطيطي والهندسة.... الخ.

ويجب على المخطط أن يتبع خطة الاقتصاد الوطني لتطوير أي إقليم بحيث ينجح في تطوير الاقتصاد لخدمة السكان بمختلف مستوياتهم المعيشية بحيث يتم وضع المخططات العامة للمدن والقرى والمراكز الزراعية والصناعية والمنتجة للطاقة.[2]

1- بهاء بكري، " محاضرة بعنوان " نحو مفهوم العمران البشرى من خلال الأنساق العمرانية المصرية " بجامعة المنصورة،2009 /http//ar.mansouraarc.net/.

2 - مؤمن "محمد ذيب "نصر، التخطيط العمراني من منظور جغرافي، غزة، 2013 ، ص 11.

والتخطيط بشكل عام هو أسلوب علمي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال فترة زمنية محددة تأخذ في الإعتبار الإمكانات والموارد المحددة الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية.[1]

أما التخطيط العمراني فهو أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات مستقبلية لتوزيع الأنشطة والإستعمالات المختلفة للأراضي في المكان الملائم وفي الوقت المناسب بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد؛ أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة.[2]

ومن جهة أخرى فإن التخطيط العمراني هو فن إنشاء المدن، وتشكيل البيئة المادية للحياة بطريقة تراعي تعدد الأهداف والمصالح لجميع السكان، وذلك من خلال الجمع بين تصاميم الهندسة المعمارية، وتخطيط المدن، وهندسة المناظر الطبيعية، ويعالج التخطيط العمراني الصفات الوظيفية والجمالية للبيئة المادية بناء على مجموعة من المقاييس، تشمل مناظر الشوارع الفردية، والمنتزهات، والمساحات المفتوحة، والمباني التي تشكل المدينة أو المنطقة بشكل عام.[3]

وتظهر أهمية التخطيط العمراني في مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيطرة الشاملة على التلوث البيئي وتداعياته على السكنات وشاغليهم، في أنّه فرض على الدولة إتباع سياسة إستراتيجية فيما يتعلق بالعمران الذي لم يحظ بأهمية كبيرة في التشريعات العمرانية قبل 2006، إذ تضمن التخطيط الحالي عدة مبادئ من أجل النهوض بتنمية عمرانية مستدامة تتمثل فيما يلي:

- تحديد الجهات أو السلطات المختصة والمسمولة عن عملية التخطيط العمراني.
- تبني السياسات التخطيط والبرامج الإستراتيجية.
- تحديد المعايير والضوابط التخطيطية والأنظمة العمرانية العلمية والمنهجية، مع ضرورة الالتزام بها.

1 - حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مركز الدلتا للطباعة، مصر، ط1، 1994، ص10.
2 - خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 157.
3 - م. هناء محمد الرواشده، التخطيط العمراني المسبق للمدينة ودوره في ضبط الإنتشار العشوائي للبناء والإستعمال، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار رقم 06، 30 كانون الثاني2023، ص 427.

- وضع قواعد قانونية التي تحكم عمليات امتلاك الأراضي أو نزع الملكية للمنفعة أو المصلحة العامة حتى لا يكون هناك تعسفا في سلب الأراضي أو تعديا على الأراضي الفلاحية.
- وضع آليات لحماية المحيط ولاسيما حماية الأراضي الفلاحية والأراضي الصالحة للزراعة.
- مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة.
- تحديد مخطط تهيئة المساكن ذات الأمد القصير والمتوسط والبعيد، بناء على تحديد الشكل الحضري لكل منطقة، مع تحديد نوع المباني المرخص بها وحجمها وجهتها.[1]

ب-المفهوم الإجرائي:

يشير "التخطيط العمراني" إلى وضع أسس علمية مبنية على سياسات عمرانية مدروسة في عملية التخطيط العمراني لمدينة الأغواط، ويهدف إلى تنظيم كل المجالات المتعلقة بعملية التخطيط من مجالات اجتماعية وإقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوائق التي تقف حائلا أمام تنفيذ وتجسيد هذا التخطيط في الواقع المحلي لمدينة الأغواط.

6- المقاربة النظرية:

يعتبر الإطار النظري للدراسة بمثابة المدخل الذي يمكن للباحث تناول ظاهرة معينة بالدراسة بأسلوب علمي يجنبه الخطأ، فهو يمثل أحد الضروريات الهامة في أي دراسة سوسيولوجية، ذلك أن المقاربة النظرية أو السوسيولوجية تزودنا بتفسير علمي للظاهرة المدروسة، كما أنها تعمل على تزويد الباحث بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة.

فالدراسة السوسيولوجية لأي من المواضيع الاجتماعية، تضع الباحث أمام حتمية الاقتراب منه ميدانيا وفق إطار فكري محدد يسمح بترتيب عناصره الموجودة في حكم التناثر والتلقائية ترتيبا علميا ومنهجيا يخدم

[1]- قانون 29 - 90 الممرخ في 1990- 01 - 12 المتعلق بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية رقم 52 والمرسوم التنفيذي رقم 177 - 91 المؤرخ في 1991 - 05 - 28 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية العدد 62.

أهداف الدراسة وينظم سيرورتها العلمية. فالاقتراب السوسيولوجي يعني "دقة المنهج والتقنيات المستعملة بدرجات متجانسة وليست بطريقة عشوائية لدراسة مواضيع تحمل طابع التعقيد"1.

كما نؤكد أنه من خصائص المعرفة العلمية خاصية التراكمية من دراسات وبحوث ونظريات علمية تساعد الباحث العلمي في تصميم وإنجاز البحوث العلمية، فالمعرفة العلمية لا تنطلق من فراغ وإنما تنطلق من منتوج علمي سابق، ومن أهم المنطلقات العلمية التي لا يمكن للباحث أن يستغني عنها في بناء الموضوع (معرفيا ومنهجيا) النظرية، بحيث يستخدم "مفهوم النظرية بمعاني مختلفة: فقد تستخدم للإشارة إلى كل ما هو مجرد وقائم على التصورات، فالمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تشير إلى أشياء وظواهر تتحقق في العالم الخارجي، فبدون المفاهيم يتعذر قيام المعرفة العلمية، إذ تتحول هذه المعرفة إلى مجرد أشياء عامة عديمة المعنى"[2]، ويعرف (تيماشيف) النظرية حين قال "بأنها مجموعة من القضايا المستندة إلى أفكار محددة ومنسقة مع بعضها، وأن تكون في صورة تساعد على اشتقاق التعميمات الاستقرائية بحيث تؤدي تلك القضايا التي تقوم عليها النظرية إلى قدر وافر من الملاحظات والتعميمات التي تخدم المعرفة وتثريها وتوسع من نطاقها".[3]

وعليه تقتصر وظائف النظرية على التفسير كإحدى وظائفها الرئيسية، وإنما تساعد معرفة الباحث بالنظرية على التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بموضوع ما، ويعتبر التنبؤ مسألة نظرية أساسا، وخاصة أنه ليست هناك معطيات إمبريقية تتعلق بالمستقبل الذي لا يكون قد تحقق بعد، غير أن الاستعانة بالدراسات النظرية تيسر استكشاف الأفكار والافتراضات المتعلقة بالعمليات التي يفترض صدقها في تفسير المستقبل، وفي هذا الإطار يؤكد البعض أن باستطاعة العلماء الاجتماعيين انجاز ذلك عن طريق استخدام النماذج والنظريات لافتراض النتائج المتوقعة، فإذا ما تحقق التنبؤ فإنه لا يعتبر ممارسة لا قيمة لها تصدر عن برج

[1]- Madeleine Granitz: methodes des scienes sociales. Edition dalloz. 9eme. Paris. 1993. P303

[2] - خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2015، ص96.

[3] - على شتا: نظرية علم الاجتماع، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص131.

عاجي، لأنه ينبغي أن نكون على وعي عام بأن التنبؤ الاجتماعي له جذوره في النظرية والتفسير السوسيولوجي.[1]

وفي هذا السياق تعددت النظريات الاجتماعية منذ أن تأسس علم الاجتماع، وذلك محاولة من العلماء إلى فهم متغيرات هذا الواقع (بالوصف والتحليل والتفسير) كل حسب معارفه الفكرية وأفكاره الإيديولوجية، فجاءت النظرية بالدراسة والتحليل من أجل فهم الظواهر الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع.

وقد تم اعتمادنا لفكرة المداخل المتعددة لما أصبحت تحظى به هذه الأخيرة من تأييد من قبل العديد من الباحثين، وكذا رغبة منا في تناول الدراسة من أبعادها المختلفة، الطبيعية والمؤسساتية والثقافية الإجتماعية لتجنب إهمال أي من هذه الأبعاد، كما يحدث في كثير من الدراسات، وهذا على الرغم من أن الدراسات الكلاسيكية تعتمد مدخلا وحيدا في تناولها للظواهر الإجتماعية وتؤكد على هذه الطريقة.

6-1- نظريات البيئة الحضرية:

6-1-1- الحتمية البيئية القديمة:

إن للنظرية القديمة أصولها التاريخية البعيدة حيث نجد من بين الإغريق البيئيين الحتميين، أمثال هيبوقراط وأفلاطون وأرسطو وجالينوس الطبيب وبطليموس الجغرافي، وبوليب المؤرخ ، وقد كانوا يرجعون تغير الفروق الاجتماعية والظواهر البشرية إلى ظروف البيئة فنجد مثلا " هيبو قراط "(420ق م) في كتابة الجو والماء والإقليم " يدرج الفروق بين مكان المناطق الجبلية وسكان الأقاليم السهلة الجافة حيث أن سكان المنطقة الأولى يتصفون بطول القامة والشجاعة .....الخ ، وفي حين أن ظروف المنطقة الثانية تجعل سكانها يتسمون بخفة الجسم وميلهم إلى السيادة الأمارة.[2]

[1] - على ليلة: بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2012، ص ص 54-55.
[2] - فادية عمر الجولاني، علم لاج الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، (مصر)، ب، ط،1997، ص65.

ولذلك نجد هيبوقراط يربط بين البيئية وظهور بعض العادات والقيم الثقافية وكذلك الاهتمامات بالأدوار الاجتماعية، وكذا الأمر بالنسبة لارسطو الذي ربط بين المناخ وطبائع الشعوب والعادات.

6-1-2 - الحتمية البيئية ابن خلدون (1332-1406 مـ):

حيث نحدث في مقدمته عن العمران البشري،[1] حيث نجد أن الربع الشمالي من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي وقد قسم الأرض تبعا للمناخ إلى عدة أقاليم ثم ناقش أثر المناخ واعتداله على ألوان البشر والكثير من أحوالهم.[2]

6-1-3- الحتمية البيئية في أوربا:

فقد ظهر الاهتمام بالبيئة بتحديد صفات البشر المختلفة والمتنوعة، استنادا إلى تنوع البيئات واختلافها، وفي ذلك نجد بودان،(J. Bodin) ، يتخذ من البيئة مقياسا ووسيلة لمعرفة طبائع البشر، إلى جانب تأثير المناخ، أما مونتسيكيو(Montesquieu) (1686-1755) في كتابه روح القوانين أشار إلى العلاقة بين طبيعة النظم والتشريعات، وبين طباع الشعوب التي تطبقه.

نجد فريدريك لبلاي في دراسته عن أصول الأسرة ومميزاتها بين البيئة وشكل نمط الأسرة التي تتأثر دوما بأشكال النشاط الإقتصاد السائد ، ومن أهم الأعمال التي كان لها صدى كبير هي أعمال شارل داروين في كتابه (أصل الأنواع 1876) ، وهي النظرية التي توضح العلاقة بين الكائن الحي والبيئة ، وتصفها بأنها علاقة ملائمة وتكيف ، ولذلك فإن البيئة حسب(داروين)هي التي تختار الأفراد الذين تتلاءم صفاتهم مع ظروفها، وتترك الآخرين للفناء ، وبذلك البقاء للأصلح ملائمة مع البيئة، ولقد تأثر بهذه النظرية (هربرت سبنسر 1820-1903) في تحليله للأخلاق ، حيث مثلت أعماله مرحلة متطورة في

[1] - ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، لمكتبة العصرية صيدا، بيروت للبنان، ط2، 2000، ص، 42.
[2] - نفس المرجع، ص، 49.

الإكولوجيا البشرية ، فقد نظر إلى الكائن والمجتمع على أساس التفاعل بين كل منهما والبيئة التي يوجد فيها.[1]

6-2- الحتمية البيئية الحديثة:

أ- أعمال راتزال وارنتس هايكل:

إذ يعتبر "راتزل" من أشد المتحمسين للأيكولوجيا البشرية الحديثة فقد استعمل البحث المنهجي الموضوعي، مركز على أمرين أساسين في تحليله للعلاقة الإنسان بالبيئية وأول هذين الآخرين هو أبراز أهمية الإنسان كعامل بيئي قوي والثاني حتمية المؤثرات لبيئية وأثرها على مجر البشرية.

والحقيقة أن "راتزل" قد أبرز بشكل ضمنني التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة وأن للحضارة والثقافة دور في تغيير عقلية الإنسان والتأثير عليه ومن جانب آخر سعى " أرتست هايكل " الذي اهتم بوضع أسس علم البيئة لتحديد موضوعه الذي يتمثل في دراسة تفاوت الكائنات العضوية التي تعيش في البيئة و ملائمتها مع هذه البيئة [2]ثم اخذ اتجاه جديد يظهر الاهتمام بمعالجة المشاكل الاجتماعية ويخضع السلوك الاجتماعي للقوانين التي تشبه للقوانين الطبيعية في حتميتها وبذلك تكون الظواهر الاجتماعية مثل البطالة والانتحار وتفسر بالظروف التي لا يمكن للإنسان السيطرة عليها ، وفي ذلك ذهب المؤرخ الانجليزي "بكل " BUCKEL في مؤلفه تاريخ المدينة في أنجلترا الذي نشر عام 1858 إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الإنسان والعالم الخارجي علاقة ترتبط النشاط البشري بالقوانين الطبيعية ، والتي تتمثل في الشكل العام للتضاريس المكان والتي تؤثر بشكل واضح في نظره على تكوين آراء الشعوب وعادتهم المختلفة وبذلك لا يمكن فهم تاريخ العقل البشري : لا يربطه بتاريخ العالم المادي وظواهره.[3]

[1] - ايود صبرينة، دور المؤسسات الإجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظعلة نظافة البيئة الحضرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر2014،2-2015، ص 82.

[2] - محمد السيد غلاب البيئة والمجتمع مكتبة الانجلو مصرية (مصر)، ب، ط ،1969، ص35.

[3] - فادية الجولاني، مرجع سابق، ص71.

ب- أعمال إميل دور كايم:

لقد كان إميل دور كايم أول من حمل لواء هذا النقد حيث كتب عدة مقالات اهتم فيها بتحديد المرفولوجيا الاجتماعية التي تتعلق بالأسس المادية لبناء المجتمع وتكوينه وبذلك اتجه دور كايم إلى الاهتمام بالمجتمع من حيث تكوينه وعدد سكانه وعلاقاتهم بالبيئة ، حين نجد أن أنصار الجغرافيا الاجتماعية يهتمون بالمكان بصورة أولية ومن بينهم " فيدال لابلاش " وهو أول من أعلن أن موضوع الجغرافيا هو المكان وإنها ليست بعلم الاجتماع وبذلك أصبح الإنسان في نظر هذه المدرسة الحديثة ، عاملا جغرافيا وأصبح كذاك عاملا مؤثرا في تعديل سطح الأرض وتغيره ، وأنه يقوم دائما لمحاولات لتعديل البيئة ويطورها لتلاءم مطالبه فلم يعد الإنسان لذلك نوة سلبية أما البيئة وإنما صار قوة ايجابية فعالة ، يتدخل في جميع مظاهر البيئة بالتعديل والتطوير لتلاءم مطالبه .

ج- أعمال "بارك" وبرغس وماكيزي:

ويعتبر الثلاثة من المؤسسيين لنظرية البيئة البشرية في الدراسات الحضرية فقد وهو تأويلاتهم النظرية بصفة أساسية نحو المنافسة الاقتصادية من أجل المكان في المدينة ومن أجل السيطرة الاقتصادية للمدينة الأم Metuo polis، فقد كان اهتمامهم الأساسي منصبا على المنافسة وتقدم وضع المنطقة وقد اتبعوا ذلك لدراسة كثير من المتغيرات مثل العوامل الثقافية والسيكولوجية، التي أخذت طريقها نحو الأمام وهذه العوامل هي المميزة الاختلاف من النظرية الكلاسيكية للبيئة والاتجاه الغير كلاسيكي.[1]

7- الدراسات السابقة وتقييمها:

7-1 الدراسات السابقة:

إن أي معرفة أو نظرية هي في مجملها نتاج بحث علمي ودراسة علمية لموضوع ما من مختلف جوانبه أومن جانب محدد لكن عامة هي نتائج تراكم معرفي وتعاون كأن تبدأ نظرية ما من نهاية نظرية أخرى أو

[1] - فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص74.

دارسات سابقة لهذا الموضوع ومن هذا المنطلق حاولنا أن نقدم بعض الدراسات السابقة والمشابهة ذات الصلة الوثيقة بمشكلة البحث:

أ- دراسة لـ: عثمان محمد غنيم بعنوان: دور العامل الطبوغرافي في تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الحضرية في مدينة السلط – الأردن.

أجريت هذه الدراسة بسلط بدولة الأردن تهدف إلى مناقشة العلاقة بين الخصائص الطبوغرافية وأنماط التنمية الحضارية في المدينة والخصائص الديمغرافية الموقع وموضع المدينة وكذلك أنماط التنمية الحضرية في مدينة السلط وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية أما المنهج المستخدم فقم القيام بعمل ميداني لجمع البيانات عن أنماط المساكن وخصائصها وعن أساليب البناء وأنماط استخدام الأرض التجارية والصناعية وطرق واتجاهات النمو الحضري في المدينة، فقد اعتمدت الدراسة على الخريطة الطبوغرافي لوحة السلط مقياس:

1.25000 لأعداد خريطة مناسيب ارتفاع للأراضي داخل المدينة الإدارية وحساب معاملات التضرس، وإعداد مجموعة من المقاطع الطبوغرافي روعي في اختيارها التتابع المكاني من الشمال إلى الجنوب وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- تحكم العامل الديمغرافي في اتجاهات النمو العمراني وفرض مرفولوجية معينة للمدينة وتمثلت في ثلاثة أنماط:

أ- التنمية الحضارية المتجمعة (الملموم)

ب- التنمية الحضرية الخطية (شريطي)

ج-التنمية الحضرية المتناثرة (المبعثرة)

2- أثر بشكل فعال في شق الطرق وامتدادها واتجاهاتها.

3- تحكم في حركة بناء المساكن وحجمها وبنائها وتوزيعها المكاني

4- فرض نمط معين للحركة في كل نمط تنموي سواء على الصعيد حركة المركبات أو حركة المشاة

5- أسهم على تقسيم المدينة إلى أحياء متباعدة تقوم فوق مرتفعات وسفوح ما انعكس على طبيعة النظم الحضارية

6- أدى العامل الطبوغرافي إلى حدوت زيادة كبيرة في كلفة الخدمات المقدمة للسكان

7- أسهم في تداخل واختلاط أنماط استخدام الأرض داخل المدينة بسبب صغر المساحات الأرضية الصالحة الاستخدامات المختلفة.[1]

ب-دراسة لـ عثمان محمد غنيم بعنوان دور العامل الاجتماعي في تشكيل ملامح الشخصية الحضرية المعاصرة وتحديدها لمدينة السلط – الأردن

أجريت الدراسة في مدينة السلط بدولة الاردن وتهدف إلى عرض العامل الاجتماعي وبيانه في تحديد ملامح الشخصية الحضرية المعاصرة لمدينة السلط وذلك بتحليل كيفية تأثير هذا العامل وتوضيحه في توزيع السكان والعمران ودوره في تكوين تركيبها الداخلي ومورفولوجيتها وحدد الايطار العام للدراسة في الخطوات البحثية التالية:

- العامل الاجتماعي وتوزيع السكان والعمران – العامل الاجتماعية والتركيب الداخلي للمدينة
- العامل الأجتماعي ومرفولوجية المدينة.

[1] - عاطف على الخرشة، عثمان محمد غنيم، دراسات في التخطيط العمراني والبيئي ج2 مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ط1 ،2010، عمان الاردن، ط2010،1ص،91، ص114.

اعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي وجمع البيانات عن إعداد السكان وعن مساحة المدينة ومراحل نموها العمراني، كما استفاد من الملاحظة الميدانية في تحديد خصائص والصفات الاجتماعية للنمو والتوسع العمراني.

- نتائج الدراسة:

1- أضفى العامل الاجتماعي على المدينة القديمة طابع التجانس الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.

2- ساهم العمل الاجتماعي في تعزيز مبدأ الاعتماد على النفس من خلال استغلال الطبيعة المحلية استغلالا فعالا.

3- كان العامل الاجتماعي دورا واضح في ايحاء المدينة " بمرفولوجية" كتلية ملمومة تتقارب فيها المساكن الصغيرة بطوابقها المتعددة واتصال الإحياء ببعضها البعض.

4- أدى العامل الاجتماعي في المحافظة على الأراضي الزراعية في وجه الامتداد والزحف العمراني.

5- ساهم في تعزيز الارتباط والتواصل بين الفرد والجماعة والمكان تعزيزا فعالا متجانسا نسبيا من حيث النمط المعماري المستخدم، أحجام البيوت وأشكالها وهندستها المعمارية ومواد البناء المستخدمة فيها.[1]

ت-دراسة لـ المهندس حسام يعقوب النعمان والاستاذ الدكتور المهندس: رضوان الطحلاوي بعنوان تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية الفضائية.

قام بهذه الدراسة سنة 2007 بدمشق وانحصرت مشكلة الدراسة في تأثير البنية الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية القضائية ولهدف البحث إلى استثمار تفاعلات طبيعة النشاط الإنساني بجانبيه (العام والحاضر) والتي تقوم أساسا جيدا وناجحا لتوظيف عوامل البنية الثقافية والطبيعية توظيفا صحيحا في انتاج عمارة محلية

[1] - عاطف على الخراشة، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص119.

معاصرة ذات هوية حضارية وتطويرها وكانت الدراسة وصفية استخدام المنهج الوصفي التحللي لتغير التأثيرات بين العمران والبنية الطبيعية والثقافية

- نتائج الدراسة:

1- يمكن أخذ عوامل البنية ط من درجة حرارة وتحرك هوائي واتجاه بالحسبان عند التصميم

2- للعوامل البئية الثقافية بما تتضمنه من عوامل اجتماعية وحضارية واقتصادية تأثير لا يقل أهمية من عوامل البيئية الطبيعية في تكوين الهيئة العمرانية

3- من خلال طبيعة العلاقة المتأصلة بين التنظيم المجتمعي والتنظيم الفضائي فإن مستوى حضارة الفرد والمجتمع تؤثر بشكل مباشر في ترجمة مفهومي العام والخاص في البيئة الفضائية المعمارية وكلما زاد مستوى الحضارة قلت درجة الخصوصية في تشكيل والسلوك الاجتماعي.

4- إن عوامل البيئة الطبيعية قد تؤثر بشكل سلبي في تحقيق مدى كبير من مرونة العام والخاص في البنية الفضائية، إذامن الممكن أن يقل التحرك الهوائي أو يزيد أكثر من المطلوب داخل الوحدة السكنية.

5- عوامل البنية الثقافية من ناحية مستوى حضارة الفرد والمجتمع سوف يكون تأثيرها كما في العام والخاص إذا كلما قلت درجة المرونة العام والخاص وذلك زيادة درجة هيمنة السلوك الاجتماعي ذات الخصوصية العالية.[1]

[1] - رضوان الطحلاوي، م حسام يعقوب النعمان، تأثيرات الطبيعة والثقافية في تشكيل البنية الفضائية مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد24، ع 2 ،2008، ص،337.

ث- دراسة نضال محمد بخيت أحمد: العوامل الاقتصادية الاجتماعية المؤثرة على الاستخدام الحضري للأرض بالتطبيق على إقليم الخرطوم الكبرى.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن التغيرات التي حدثت في أنماط إستخدام الأرض المختلفة والأسباب الحقيقية لهيمنة بعض الإستخدامات دون الأخرى، وتأثرها ببعض العوامل كقيمة الأ رض، نوعية الإستخدام، الموقع، قيم أفراد المجتمع، حاجاتهم، رغباتهم وشكل الأسرة.

تفترض الدراسة أن هناك هيمنة لنمط إستخدام الأرض السكني، ومحدودية الإستخدامات الخدمية، الصناعية، الزراعية والترفيهية كما يفترض أن هناك عدم مواكبة من سياسات وسلطات التخطيط لمعالجة المشكلات المترتبة على الزيادة المطردة لسكان الخرطوم وإستخدامات الأرض الوظيفية المطلوبة مما يدللعلى وجود تدهور حضري بالخرطوم غير مواكب لكونها مدينة أولى ومهيمنة بالسودان.

تتبع الدراسة منهج تحليل المضمون للبيانات والمعلومات المتحصل عليها من المراجع، الإحصاءات، الخرط، التصوير الفوتوغرافي، المقابلات، قوانين الملكية وحيازة الأراضي وقوانين تخطيطها.

خلصت الدراسة إلى أن الإستخدام الحضري للأرض من أجل السكن هو المهيمن على الإستخدامات الوظيفية الأخرى (زراعية، صناعية، خدمية، ترفيهية)، والتي لم تشهد توسعاً كبيرا يغطي حاجة سكان الأقليم كما هو حادث في الإستخدام السكني. كما يخلص إلى أن سياسات التخطيط وسلطاته تخضع في المقام الأول لطبيعة الدولة، نظام الحكم السائد، إتجاهاته وسياساته نحو الأرض وكيفية إستثمارها، فهو يحمي تلك الإتجاهات بسن التشريعات القانونية المناسبة.

توصلت الدراسة الى نتيجة مهمة مفادها أن إقليم الخرطوم لا يملك خريطة هيكيلة وأن سلطات التخطيط باقليم الخرطوم تعمل دون وجود خطة موجهة لاستخدامات الأرض مما يخضع عملية التخطيط لما تراه آليات التخطيط الأولية (المهندسون) ورغبة متخذي القرار، تفتح الدراسة الباب للتعمق في "موضوع

الأرض" من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بوصفها إحدى الموارد التي يتم الصراع حولها وبوصفها مدخلاً علمياً وعملياً لموضوعات شتى كالنزاعات، التنمية المستدامة والشاملة وبدائل الطاقة.[1]

ج. **دراسة قريد عبد الكريم بعنوان " المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري: دراسة ميدانية بمدينة عين ولمان – سطيف "**

انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: ما طبيعة المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري بميدان الدراسة (مدينة عين ولمان)؟

وتفرع منه التساؤلات الجزئية التالية:

- ما طبيعة تأثير النمو الحضري غير المخطط على التخطيط لمدينة عين ولمان؟
- كيف تؤثر العادات والتقاليد على التخطيط لمدينة عين ولمان؟
- كيف تشكل بعض النماذج العمرانية عائقا للتخطيط لمدينة عين ولمان؟

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى الملاحظة والمقابلة والاستمارة وكذلك السجلات والوثائق كتقنيات لجمع المعطيات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة، بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم الاعتماد على العينة العشوائية المنتظمة.

- وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة يمكننا ذكر أبرزها:
- الغياب الشبه الكلي للمرافق العامة وعلى رأسها مرفق الصرف الصحي، ما أدى إلى تشكيل كتلة عمرانية ملوثة للبيئة نتيجة الصرف الجوفي عن طريق الحفر المغطاة.

[1] - نضال محمد بخيت أحمد، العوامل الاقتصادية الاجتماعية المؤثرة على الاستخدام الحضري للأرض بالتطبيق على إقليم الخرطوم الكبرى، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،2010، ص2-3.

- ساهمت العادات والتقاليد في وضع الشكل الخاص بالشرفات والنوافذ وبوبات المساكن لتتلاءم مع الحشمة وحرمة الدين الاسلامي.
- كما أبرزت الدراسة أن خصوصية ملكية الأرض كانت من وراء تنوع النماذج العمرانية، ما أوجد تباين كبير بين وحدات النسيج العمراني.[1]

7-2- تقييم الدراسات السابقة:

لقد استفدت من مختلف هاته الدراسات السابقة بدرجة كبيرة، ومن خلال هذا الباب سأحاول سرد أهم النقاط التي استفدت منها:

- المساعدة في تأطيرنا للدراسة: حيث بفضل هاته الدراسات السابقة تشكلت لدي نظرة شاملة للموضوع من الناحية المنهجية والمعرفية لضبط الموضوع والتحكم في الأبعاد والمؤشرات.
- بما أن من أهم الخصائص للعلم خاصية التراكمية فإنه ساعدتني الدراسات السابقة في تجاوز كل المجالات السلبية في دراستي والتركيز على الجوانب الإيجابية.
- الاستفادة من من الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية معرفة كل العوائق الاجتماعية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري في تطبيق الهندسة المعمارية في الواقع المحلي.
- رغم عدم وجود دراسات سابقة تحديدا في موضوع دراستي لأنه هناك أوجه تشابه في الدراسات السابقة من حيث مجال الدراسة.
- وجدت أن مختلف الدراسات السابقة هي حلقة تكمل الحلقة الأخرى للدراسة في نفس الموضوع.

[1] - قريد عبد الكريم، مرجع سابق.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه هناك جوانب اتفاق بين دراستنا وبعض الدراسات السابقة التي تم التطرق لها، رغم أنها قليلة إذ تتمثل في بعض العناوين للدراسات والأهداف والنتائج غير أنها تختلف في اختلافا كبيرا في في مجتمع البحث وبعض الأهداف.

الفصل الثاني

التخطيط الحضري بين سوسيولوجيا المجال والمدينة

وعلاقته بالمشروع الحضري وتحدياته

الفصل الثاني:

التخطيط الحضري بين سوسيولوجيا المجال والمدينة وعلاقته بالمشروع الحضري وتحدياته

تمهيد

المبحث الأول: التخطيط

المطلب الأول: التخطيط

المطلب الثاني: أهداف التخطيط

المطلب الثالث: أنواع التخطيط

المطلب الرابع: مراحل التخطيط

المطلب الخامس: مستويات التخطيط

المبحث الثاني: التخطيط الحضري

المطلب الأول: التخطيط الحضري وأنماطه

المطلب الثاني: صفات وخصائص التخطيط الحضري

المطلب الثالث: وظائف التخطيط الحضري

المطلب الرابع: التخطيط الحضري والظواهر الاجتماعية

المطلب الخامس: شروط التخطيط الحضري

المطلب السادس: التخطيط الحضري كما يجب أن يكون

المطلب السابع: دور التخطيط الحضري في التنمية الحضرية

المبحث الثالث: المجال والمناخ بين العوامل والأبعاد

المطلب الأول: المجال

المطلب الثاني: المناخ

المطلب الثالث: عوامل البيئة الاجتماعية

المطلب الرابع: عوامل البيئة الاقتصادية

المطلب الخامس: أهم الأسس التخطيطية المتفاعلة مع الأبعاد البيئية

المبحث الرابع: المدينة والمشروع الحضري

المطلب الأول: مفهوم المدينة

المطلب الثاني: جمالية المدينة في الجانب العقاري

المطلب الثالث: المشروع الحضري والإندماج الاجتماعي

المطلب الرابع: مقاييس المشروع الحضري

المطلب الخامس: الفضاء العمومي وعلاقته بالمشروع الحضري

المطلب السادس: المشاركون والفاعلون وأدوارهم

المطلب السابع: آليات التجديد الحضري للمدينة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتم في هذا الفصل التطرق إلى التخطيط والتخطيط الحضري بين سوسيولجيا المجال والمدينة وعلاقته بالمشروع الحضري وتحدياته مجموعة من أهم المفاهيم التي تتعلق بالتخطيط والتخطيط الحضري، حيث تناولنا التخطيط وأهداف التخطيط وأنواعه، كذلك تم التطرق إلى مراحل التخطيط ومستوياته.

وبعدها تناولنا التخطيط الحضري وأنماطه مع صفات وخصائص التخطيط الحضري ووظائفه، ليليها التخطيط الحضري والظواهر الاجتماعية، شروط التخطيط الحضري مع سوسيولجيا المجال.

كما تم التعرف على أهم العوامل البيئية الاجتماعية والإقتصادية، كما تم تناول التخطيط الحضري كما يجب أن يكون، ودور التخطيط الحضري في التنمية الحضرية، وأهم الأسس التخطيطية المتفاعلة مع الأبعاد البيئية، لتليها مناقشة مفهوم المدينة وجمالية المدينة في الجانب العقاري.

لنركز في الجانب الآخر على المشروع الحضري وأهدافه وتحدياته ومقاييسه، والفضاء العمومي وعلاقته بالمشروع الحضري، مع التطرق للمشاركون والفاعلون الإجتماعيون وأدوارهم، لنشير في الأخير إلى آليات التجديد الحضري.

المبحث الأول: التخطيط

المطلب الأول: التخطيط

يعتبر التخطيط بشكل عام عملية تنظيمية لخدمة المجتمع[1]، يقوم بها مجموعة متكاملة من المختصين ودوي الخبرة لمسح منطقة عمرانية بها مشكلة ما يراد حلها ودلك للحصول على أفضل قدر ممكن للإنتاج ولراحة سكانها وتنظيم السكن والعمران والاستفادة قدر المستطاع من طبيعتها ومواردها.[2]

المطلب الثاني: أهداف التخطيط يهدف التخطيط إلى:

1- تحديد أهداف منسقة وأولويات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2- تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف.

3- اعمال تلك الوسائل بالفعل بقصد تحقيق الأهداف المنشودة.[3]

4- تحسين كل من الإنتاج والخدمات سواء من حيث الكم والكيف.

5- زيادة درجة الإكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية سواء كانت منتجات أو خدمات.

6- محاولة إيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية وبين حجم الإستهلاك والزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى.

[1] - الحمصي محمود، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص15.

[2] - محمد فؤاد الصغار، التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص11.

[3]- حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص235.

7- ضمان توزيع المشروعات المختلفة التي تتضمنها أي خطة للتنمية على أقاليم الدولة المتعددة أو قطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق مع ظروف وإمكانيات وحاجة كل إقليم أو قطاع يجتنب النمو الغير متكافئ لإقليم من الأقاليم أو قطاع من القطاعات الإنتاج دون الآخر.[1]

8- التوصل إلى ترتيب وتنظيم معقول ومناسب لإستعمالات الأرض الحضرية وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة بهدف توفير الراحة للسكان وإشباع حاجياتهم وتلبيتها في إطار قانوني.

9- تحقيق التنمية الحضرية المتواصلة والمستدامة والمحافظة على النظام البيئي.

10-إظهار التباين والإختلاف بين مناطق وأحياء المراكز الحضرية وتحقيق المساواة، وتوفير الفرصة التنموية للمساحات الأرضية، وتحقيق العقلانية في اتخاذ القرارات السليمة.

11-إيجاد الترابط والانسجام بين المساحات الفارغة بالمدينة، وسهولة الوصول والتوازن في توزيع الفوائد وإشباع حاجات السكان.

12-تقييم الحياة العمرانية والحضرية والعمل على إيجاد الحلول الهندسية للمشاكل العمرانية مثل الزيادة السكانية والتوسع العمراني بالمدن.[2]

يهدف التخطيط الحضري إلى تقييم الحياة العمرانية والريفية وإلى حلول هندسية للمشاكل العمرانية مثل التضخم السكاني، العشوئيات، أزمات المرور، تنظيم الحركة بين السكان والخدمات[3].

[1] - محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000، ص ص.24.25.

[2] -تيسير حامد أبو سنينة، أهمية وأهداف التخطيط الحضري،.http://www.Ageography.com/vb/+62-77.html يوم 22 أكتوبر 2010 على الساعة:21.55.

[3] - المهندس نصر عبد الرزاق حسن البصري، دور العامل الاجتماعي عند تخطيط المدن،63781: P .http://www.sabra.eng.com/v.b.sgonthreas.php يوم 2010/11/24 على الساعة 9 :38.

تبرز أهمية التخطيط الحضري وتوضح مع ظهور مشكلات المدن، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى كل المرافق والتجهيزات من مدارس ووحدات للصحة، وأماكن للترفيه وكذلك إلى تنظيم حركة المرور، وبدون تخطيط تنتشر الأحياء المتخلفة فيحفر لإقامة المجاري والإمداد بالمياه، وتنشأ الطرق بعد إقامة المباني، وبدون تخطيط تترتب مشكلات تشل من حركة المدينة ودورها التنموي.

ويستهدف التخطيط الحضري الإرتقاء بمعظم الترتيبات المساحية لأجزاء المدينة المترابطة، وتحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة، وفي المناطق المحيطة بها، في حدود ما يمكن جمعه من أموال وتشييد المباني، وتخطيط الأحياء والخدمات، وإقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحيا وإجتماعيا وثقافيا لفئات مختلفة من الأفراد، والتي تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية البيولوجية والسيكولوجية والإجتماعية، حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم المختلفة.

ومن بين الأهداف التي يسعى التخطيط لتحقيقها داخل المجتمع الحضري هي:

1- تحقيق التوازن بين عدد السكان في المدينة وبين حجم ومساحة المدينة جغرافيا.

2- التناسق بين حجم السكان ووظائف المدينة من أجل تحقيق نوع من أنماط الاتصال داخل المجتمع.

3- الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الإطار البيئي وحجم السكان داخل المجتمع.

4- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الآخر، ولا يحرم من احدها، حتى من الأحياء وإيجاد نوع من الانسجام بينها.

5- ترك المساحات الخضراء كفضاءات في الأحياء السكنية لتكون متنفسا للسكان ومكانا لقضاء أوقات الفراغ فيها.

6- إحداث تخطيط للفصل بين المناطق السكنية وبين المناطق الصناعية للتقليل من التلوث الصناعي من دخان وروائح الغير مرغوب فيها من ناحية السكان.[1]

7- إعطاء صورة مرفولوجية جميلة للمدنية من حيث مظاهرها العمرانية لتحقيق نوع من التناسق بين المباني، وإعطاء طابع معين لها

8- تخصيص مناطق معينة، كمناطق للأسواق، وأخرى للترفيه وأخرى لتوقف السيارات ليكون للمدينة تنظيم يجعل صورتها جميلة.

المطلب الثالث: أنواع التخطيط

تتعدد الجوانب التي يشتملها التخطيط سواء كان على مستوى الدولة أو الإقليم أو حتى المدينة أو القرية ويضم هذه الجوانب.

1- التخطيط الزراعي: ويهدف إلى:

أ- التوسع الأفقي أي زيادة مساحة الزمام المزروع، وهذا يتطلب التوسع في إنشاء شبكات الري واستصلاح الأراضي واستزراعها واستخدام الآلات الزراعية وتحدد محاور التوسع الأفقي تبعا للموارد والإمكانيات المتاحة.

ب-التوسع الراسي أى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وهذا يحتاج إلى التوسع في استخدام تقاوي وبذور عالية الإنتاج مع الاهتمام بتسميد الأرض ومقاومة الآفات والعوامل الجوية التى قد تحد من زيادة إنتاجية الأراضي المزروعة

[1]- برباج رفيقة، مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة -دراسة ميدانية بحي بوخضرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري – قسنطينة -، 2006-2007، ص37.

ت–اختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها إنتاجا ويتطلب ذلك دراسة وحصر خصائص البيئة الطبيعية مناخ–مياه–تربة–التي يمكن على أساسها اختيار أفضل المحاصيل.

2– التخطيط الصناعي:

يهدف إلى تطوير القطاع الصناعي وتحديثه وذلك في الدول التي يوجد فيها مشاط صناعي بالفعل فى حين يرمي إقامة صناعات وطنية تعتمد غالبا على الخدمات المحلية أيا كانت طبيعتها وذلك في الدول التي لم تقطع شوطا طويلا في مجال الصناعة وأيا كان مستوى التخطيط الصناعي والذي يتوقف على موارد وإمكانات الدولة أو الإقليم فانه يهدف إلى رفع مستوى المعيشة العام للسكان نظرا لارتفاع الدخل الصناعي إذا قيس بالدخول الأخرى.[1]

3– التخطيط التجاري:

يتطلب التخطيط التجاري دراسة التركيب السلعي لكل من الصادرات و الواردات و التوزيع الجغرافي لكل منها و ذلك بهدف وضع خطة تنمي بحجم الصادرات القومية و تقلل بقدر المستطاع من حجم الواردات و هذا يرتبط بالتنمية الصناعية و الزراعية مما يزيد من عائد البلاد من العملات الحرة، إلى جانب توسيع دائرة الدول التي تتجه إليها الصادرات الوطنية مما يقلل من المخاطر التي تعرض لها في حالة احتكار دولة أو عدة دول محدودة لمعظم الصادرات الوطنية ،مع توسيع أيضا دائرة الدول التي تستورد منها حاجياتها المختلفة و خاصة السلع و المنتجات الإستراتيجية مما يخرج الدول من دائرة الاحتكار و تجنبها مشاكل عديدة[2].

[1] - حسين الزوكة، مرجع سابق، ص32.31.

[2] - المرجع نفسه، ص.ص.34.33.32.

4- التخطيط السياسي:

يركز على استثمار الموارد والإمكانيات السياحية بهدف إسهام هذا القطاع الاقتصادي في زيادة حصيلة الدخل القومي وتنويع مصادره.

5- التخطيط العمراني:

قد يكون تخطيطا حضريا أو ريفيا، وهو عموما يهتم باختيار المواقع المثالية للمحلات العمرانية في الأقاليم المختلفة، مع توزيعها بنمط معين من حيث الحجم والعدد والتباعد، مما يؤدي في النهاية إلى حصول السكان على كافة الخدمات التي يحتاجون إليها في سهولة وسر وبلا مشاكل قدر المستطاع.[1]

6- التخطيط السكاني:

يعتمد التخطيط السكاني على تقدير أعداد السكان في سنوات محددة في المستقبل يتم هذا التقدير على أساس أعداد السكان في سنوات سابقة، حتى يمكن معرفة معدلات نمو السكان الحالية والمستقبلية مما يسهم في تخطيط للاحتياجات السكانية المختلفة، ويلقي الضوء على نمو السكان سواء في الحاضر أو المستقبل.

[1] - روجر، منشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب، ودولة صادق دار المعرفة، القاهرة، ط1982،1، ص.10.

المطلب الرابع: مراحل التخطيط

المراحل	الخطوات
أ- البحث والدراسة	1- الأساليب الفنية
	2- المخططات
	3- صياغة المشاكل
ب-وضع إطار المشروع بعد حل المشاكل	4- معالجة التفاصيل الفنية الخاصة بالمشروع
	5- صياغة المشروع
	6- التقييم
ت-التنفيذ [1]	7- تحديد الأهداف
	8- التنفيذ

لقد حاول بعض الباحثين تنظيم وتقنين عملية التخطيط وتحديد خطواتها ومنهم "ألن ويلسون Alan wilsson" الذي حدد عملية التخطيط بصورة عامة في ثمان خطوات مقسمة إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: وهي قاصرة على البحث والدراسة حيث يدرس خلالها أدوات الإنتاج الأساسية والتي تتألف من النواحي والأساليب الفنية والمخططات.

[1] - عبد الحميد احمد رشوان التخطيط الحضري، المرجع السابق، ص15.

المرحلة الثانية: تختص خطواتها باستخدام الفنون والأساليب المختلفة في تحليل المشاكل التي تعترض عملية التنفيذ وإعداد مفردات وإطار المشروع في حين تهتم خطوات المرحلة الثالثة بالتنفيذ، ويمكن عرض الخطوات التي صاغها ألن ولسون لعملية التخطيط فيما يلي:[1]

المطلب الخامس: مستويات التخطيط

1- **التخطيط على المستوى المحلي:** وهو يعالج القرية والحي كوحدة واحدة حيث يهتم هذا المستوى بعملية التطوير العمراني، وتوزيع استعمالات الأراضي وحركة النقل والمرور وما يتعلق بتحسين البيئة وتغيراتها لتحقيق جميع المتطلبات المعيشية المختلفة من اجتماعية وصحية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها.

2- **التخطيط على المستوى الإقليمي أو المحلي:** وذلك كالذي تقوم به بعض الدول ذات المساحة الواسعة لكل ولاية أو منطقة أو مدينة، وهو يعالج كوحدة تلك المجموعات من المدة والقرى والأراضي والثروات التي يضمنها إقليم ذو صفات طبيعة واجتماعية واقتصادية تجعل منه وحدة تخطيطية متكاملة ولعمل التخطيط الشامل للإقليم يتم كالآتي:

1- إعداد مسح شامل للإقليم بهدف إلى الكشف عن موارده وكيفية استخدمها والتعرف على احتياجاته ومشاكله الحقيقية.

2- تحليل بيانات المسح الشامل وإجراء الدراسات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لتحديد الاستعمال الأمثل لكل جزء من أرض الإقليم وتحديد الحجم الأمثل من السكان الذي يمكن أن يستوعبه الإقليم".[1]

[1] - محمد، خميس، الزوكة المرجع السابق، ص.ص.23-.24.

3- بناء على هذه التحليلات وفي إطار سياسة عامة للإقليم يتم تحضير المخطط العام الشامل للإقليم محتويات على الدراسات والتوصيات اللازمة.

3- التخطيط على المستوى القومي:

وهو المستوى الذي يشمل الدولة ككل، وهو عبارة عن دراسة شاملة لحالة السكان الاجتماعية وحالة البلاد الطبيعية، ويهدف هذا التخطيط إلى تنمية اقتصاديات الدولة، للوصول بها إلى أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والعمل ويشمل ما يلي:

1- استثمار وتنظيم المواقع الطبيعية المختلفة كالصحاري والغابات والبحيرات.

2- توزيع السكان وخصائصهم ومواليدهم، وفيات، تركيب عمري.

3- التوطين الصناعي وعلاقته بالأقاليم المختلفة.

4- التوطين الزراعي والإصلاحيات القروية.

5- تحديد شبكات المواصلات المناسبة البرية والحديدية وغيرها.

4- التخطيط على المستوى العالمي:

وهو يعالج التخطيط على لمستوى الإقليمي الدولي فهو يعالج التخطيط على مستوى أكثر من دولة في منطقة واحدة، ذات خواصه مشتركة مثل المنطقة العربية أو السوق الأوروبية المشتركة أو الدول

[1] -محمد الفتحي بكير محمد، التخطيط الإقليمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط،2008ص.14.

الاشتراكية، وقد يمتد ليشمل دول العالم وهو المستوى التي تقوم به، الأمم المتحدة في مجالات الثقافية والتعليم والزراعية والصناعية والعدل والصحة.[1]

المبحث الثاني: التخطيط الحضري

المطلب الأول: التخطيط الحضري وأنماطه: التخطيط الحضري أو ما يعرف بتخطيط المدن نقصد به كيفية إنشاء وتطوير المستوطنات البشرية المدنية بطريقة تتجاوز حد أدني من الإقتصادية والمجال والقبول[2].

ينقسم التخطيط الحضري إلى أنماط، فالأول يتمثل في التخطيط الفيزيقي والثاني في التخطيط الإجتماعي، أنها متداخلات وعلى الأخص على المستوى المحلي، ذلك أن استخدام الأرض وشكل البناء والتخطيط الفيزيقي تعتمد اعتمادا كبيرا على قيم المجتمع، وأنماط السلوك وخلق قيم جديدة والمحافظة على القيم المرغوبة في الحياة الحضرية ووسائل إشباع هذه الحاجيات أو أسلوب تحقيق التكامل الإجتماعي بين المجتمع الحضري.

كذلك هناك التخطيط الإصلاحي والتخطيط الإبداعي فالأول يهتم بإصلاح وعلاج المشكلات القائمة في المجتمع الحضري في مجالات الطرق والمرور، ويهدف التخطيط الإصلاحي إلى العلاج والتعديل.

أما التوجه الإبداعي فيعتمد على المستوى العام والشامل، ويهتم بخلق مناطق حضرية جديدة متكاملة ومخططة بشكل جيد، ويأخذ هذا النمط من التخطيط في الإعتبار بالاتجاهات الحديثة في التخطيط الحضري، وذلك كالمناطق الخضراء وبرامج الصحة العامة والترويج وغير ذلك.

[1] – حامد عمار، التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي، مركز الإسكندرية للكتاب،2009، مصر، ب.ط،2009، ص.21.

[2] – عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط الحضري، المرجع السابق، ص.ص.60.59.

ويذهب البعض إلى القول بأن التخطيط الإصلاحي يعتبر مقدمة ضرورية للتخطيط الإبداعي ويتمثل ذلك في النموذج الأمريكي فقد قام المخططون الأمريكيون الربط بين هذين النموذجين في إطار السيادية أو العامة وهذا يتبين هناك نماط للتخطيط الحضري، فيزيقي وإجتماعي وهما مترابطان واقعيا، ومتمايزان تحليليا.[1]

المطلب الثاني: صفات وخصائص التخطيط الحضري

- ضرورة تقييم العمل والتخصص، وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات الدولة ما تخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضرية مستقبلة.
- العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البنيات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها وتوفر العدالة لها حتى لا تتأثر ببئات المدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى.[2]
- التغلب على مساوئ الروتين الإدارية المركزية فإن وحدة النمط ورتابة الأسلوب الإداري لا يجعله التخطيط كفؤا لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعا في الشكل وتعدادا في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات الحضر وإمكانياته وظروفه.
- ضرورة وأهمية مساهمة ومشاركة أهل الحضر في إدارة شؤون مدنهم مسألة لا تطلبها الروح الديمقراطية فحسب، بل تطلب أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريقة الحرية والمسؤولية في نفس الوقت.

[1] - الأشعب خالص حسنى وآخرون، مرفولوجية المدينة، المرجع السابق،99.

[2] - الأشعب خالص حسنى وآخرون، مرفولوجية المدينة، المرجع السابق، ص25.

- تدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي لدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البنات المحلية ومحاربة روح السلبية واللامبالاة التي تظهر وتصاحب الأسلوب المركزي في إدارة التخطيط البيئات الحضرية.[1]
- تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري وربطه بالمجتمع القومي، واعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير والتقدير والتنبؤ بالمستقبل البنية الحضرية الواحدة في إطار النية الاجتماعية العامة.
- مراعاة تخفيف النفقات إلى أقصى حد ممكن نتيجة وضع الخطة لمعرفة ومشاركة سكان المدينة الذين هم أدرى بمواردهم وإمكانياتهم واحتياجاتهم، كما يجب آن توفر التخطيط الحضري رقابة جديدة من جانب سكان المدينة على المسائل الحيوية المتصلة بمعيشتهم وهم أقدر من غيرهم على مباشرة مثل هذه الرقابة لأنها تهمهم ولكونها قريبة منهم.
- فهم العناصر الإجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في الخطط أو الخطة الموضوعة للبيئة الحضرية فقد تقام وتنفذ خطة حضرية في مدنية دون دراسة غايتها وأهدافها الإجتماعية والثقافية التي رسمت لها، وكذلك متابعة آثارها ونتائجها المقصودة وغير المقصودة وهذا ما يؤدي إلى فجوة ارتباك بين النظرية والتطبيق في التخطيط الحضري أو بين ما يعبر عنه بالجوانب المعمارية والسلوكية للتخطيط الحضري.
- تحديد مكونات وعناصر البيئة وعملية تحديد مكونات البيئة الحضرية أمر مرادف لما يمكن تسميته بالمسح الجغرافي حي أن على المخطط ان يعرف ويحدد ما هو موجود من أنشطة وظواهر مختلفة.

[1] - الحوات على، مرجع سابق، ص30.

- استخدام مفهوم النظام أو النسق ويقصد بذلك معالجة البيئة الحضرية وتخطيطها كوحدة تترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض، ومعالجة النظام كوحدة يتبع من كونه عبارة عن بنية تكون من عناصر وروابط تشكل الروابط والعناصر شبكة العلاقات التي تكون في مجموعها وحدة النظام.
- يرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تفرز أجهزة التخطيط وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف.
- النظر إلى التخطيط الحضري على أنه يتعامل مع بيئة يتصف بعدم التجانس وتقبل الفروق بين الجماعات المختلفة بسبب تباين عاداتهم وتقاليدهم والتي هو انعكاس لتباين في الخلفيات الثقافية والاجتماعية بهدف الجماعات المختلفة.
- النظر إلى التخطيط الحضري كعملية من عمليات إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ويظهر ذلك مثلا في عملية نقل السكان من منطقة إلى أخرى في المدينة الواحدة نتيجة للتخطيط، وكذلك في الكيفية التي يرغبون بها التوزيع مكاتب في المناطق الجديدة المخصصة لهم.[1]

المطلب الثالث: وظائف التخطيط الحضري

بعد التعرف على ماهية التخطيط الحضري وأهدافه وخصائصه يمكن تحديد وظائف التخطيط الحضري وقد تخلق ممارستها تلك الصفات بالآتي:

1- تحديد الأقسام (المناطق الوظيفية في المدنية) ليؤدي كل منها دور بأقل كلفة وأعلى منفعة من الخدمات الوظيفية.

[1] - المهندس هاشم عبود الموسوي وآخرون، التخطيط والتصميم الحضري، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان،2006 ط1، ص.ص.28.27.26

2- أن يربط التخطيط الحضري بين المناطق الوظيفية في المدينة بعضها بعض ومن العالم الخارجي وبشكل متفاعل.

3- أن يقوم التخطيط الحضري بخلق أو تطوير المناطق الوظيفية في المدينة وفق مستوى معقول من حيث المساحة والوظيفية المكانية.

4- أن يركز التخطيط الحضري على خلق بنية سكنية صحية ومريحة تضمه حدود معقولة من المجال من خلال أشكالها وطرازها المعماري المعبر عن رغبات ساكنيها.

5- أن يضمن التخطيط الحضري على خلقه أماكن للتسلية والترفيه وما يتطلبه من خدمات تنفس عن مشاعر المجمع بمختلف فئاته كتوفير الملاعب والمناطق الخضراء والمسارح ودور السينما والمكتبات ومقرات المجتمع المدني.

6- أن يقوم التخطيط الحضري بضمان تجهيز سكان المدن بالخدمات التقنية الماء والكهرباء وشبكات الصرف، إضافة إلى الخدمات الفوقية كالمستشفيات والمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، ولهذه الوظائف يكون التخطيط الحضري يؤدي نوع من الوظيفة المعقولة التي تتسم بالثبات والمثالية لتحقيق منافع واستقرار سكان المدن.

المطلب الرابع: التخطيط الحضري والظواهر الإجتماعية

وكذلك تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية، التجارية والصناعية، حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دورها الوظيفي، خاصة الإهتمام بالخدمات والمرافق العامة كتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وقنوات الصرف التي يمكن أن تخلق توازن داخل الوسط الحضري، كما أن هناك أهداف تتمثل في الحفاظ على الثروة الأثرية ذات القيمة الإقتصادية، وأحيانا تكون الأهداف متناقضة، فمثلا قد تتناقض المشروعات السكنية مع الحفاظ على المعالم الأثرية والسياحية والإقتصادية، كما يمكن القول أن نجاح أي

خطة أو مشروع من المشاريع التي تطرح لا تعتمد على الأهداف والجوانب المادية فقط، وإنما تتعداها إلى الجوانب الإجتماعية والعلاقات الإنسانية، فالتخطيط للبيئة الحضرية يكون من أجل الأفراد الذين يعيشون فيها ولذلك لابد من أخذ بعين الاعتبار توفر الخدمات بشكل يحقق التوازن والاستقرار.[1]

يعد التخطيط الحضري من أهم أنواع التخطيط، لأنه يتوجه إلى بيئة معينة، تتصف ببنية اقتصادية ومتنوعة وحياة اجتماعية غالبا متحولة.

كما للتخطيط الحضري شروط ومبادئ، وقد تأثر التخطيط بالتطورات الفكرية والإجتماعية والإقتصادية والتي أصبحت في القرن العشرين لها جانبين مادي ومعنوي، وظهرت عدة أنواع من التخطيط الحضري مثل: التخطيط الحضري الإسكاني، الصحي التربوي، والتخطيط الحضري الترفيهي.

ويواجه اليوم التخطيط الحضري بصفة عامة عدة ظواهر اجتماعية معقدة نمت بتطور المدن الكبرى في العالم أهم هذه الظواهر:

أ- الظواهر الطبيعية:

- عدم تناسق التخطيط الحضري في كثير من المدن الذي أدى إلى اختلافها من الناحية المورفولوجية للمدينة واستخدام نماذج متعددة من البناء والأشكال الهندسية المختلفة.
- اختلاط استعمالات الأرض داخل المدينة إذ نلاحظ أن هناك مباني معدة للسكن تحولت إلى مكاتب إدارية، محلات، ....
- الضغط على المرافق كازدحام الطرق، الضغط على الطاقة الكهربائية وخدمات الهاتف.
- تلوث البيئة في المدينة الذي يكون غالبا ناتج عن الفضلات التي يرميها الإنسان في المساحات.

[1]- برباج رفيقة، نفس المرجع، ص38.

- والشوارع من مخلفات السيارات والمركبات الآلية، إلى جانب التلوث الناتج عن المركبات الصناعية.

ب- الظواهر الاجتماعية:

- عدم التجانس في العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يعرض الفرد والأسرة إلى مشكلات اجتماعية وتقنية التي تعرض الفرد إلى مؤثرات اجتماعية وثقافية متضاربة، وهذا يؤدي إلى صعوبة تكوين العلاقات الاجتماعية والإنسانية.
- سوء التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب تعقد الحياة في المدينة وضعف الرقابة الأسرية.
- الأمراض النفسية: وذلك بسبب التفاوت بين سكان المدينة وذا يضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية، الذي يؤدي إلى ظهور العلاقات الثانوية القائمة على العمل والتعاقد والقانون[1].
- تعدد الثقافات في المدينة حيث يضم مجتمع المدينة ثقافات وجنسيات مختلفة، وهذا يجعل مجتمع المدينة معقدا متباينا يصعب العيش فيه بسهولة إضافة إلى أن مثل هذه البيئة قد تؤدي إلى احتياجات متباينة بعضها سوي وبعضها الآخر غير سوي، مما يخلق مشكلات اجتماعية داخل المدينة.
- بروز التباعد الاجتماعي والثقافي بين سكان المدينة، وذلك بسبب كبر حجم المدينة وتعقد الحياة، وتعدد المطالب فيها.
- ارتفاع درجة الروح العدوانية والاعتداء، وذاك بسبب العديد من القيود المادية والاجتماعية مثل الازدحام السكني في أماكن ضيقة، وتباعد المسافات، والقيود الاجتماعية مثل: ضغوط العمل.

[1]- برباج رفيقة، نفس المرجع، ص35.

ج- الظواهر التنظيمية:

- النمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى، سواء بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، أو بسبب الهجرة من المناطق الزراعية والريفية إلى المدينة.
- نمو السكان في المدن الرئيسية مما يسبب اختلال التوازن السكاني في البلاد، فتكون هناك مناطق مزدحمة بكثافة سكانية عالية، ومناطق أخرى بكثافة سكانية قليلة.
- يؤدي النمو السكاني في المدن الكبرى إلى تقليل من وظيفة وأهمية المدن الصغرى والمتوسطة والقرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تصبح المدن الكبرى مركز لجذب السكان.
- فقدان الشخصية المميزة للمدينة في دول العالم الثالث، وذلك لأن التخطيط الحضري جديد العهد، إلى جانب تأثره بعدة نظريات غربية وشرقية، بمعنى غياب الفكر المعماري المميز بمناطق دول العالم الثالث وغياب ثقافته وتراثه اللذان يعملان على تشتت نسق المدينة ونموها بطريقة أو نموذج متناقض مع نفسه، في الكثير من الأحيان نجد العمارة والمباني التي تنتمي إلى التراث إلى جانب العمارة التي تجسد أشكال وتكتسب هندسة غربية وفي الأخير نقول أن الظواهر المادية والاجتماعية والتنظيمية المرتبطة بالتخطيط الحضري خاصة في مدننا اليوم بالضرورة الحضارية التي تستدعي الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ التخطيط المتكامل في مختلف المجالات وهذا ما يجب الأخذ به.[1]

[1]- برباج رفيقة، مرجع سابق، ص36.

المطلب الخامس: شروط التخطيط الحضري

هناك مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب الأخذ بها عند وضع المخطط ومن أهمها:

1- الواقعية :

إذا كان التخطيط هو الإنطلاق من دراسات وتقديرات دقيقة للإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع فيجب أن تكون هذه التقديرات واقعية، أي مستمدة من واقع الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع، وليس من تقديرات وهمية خيالية بعيدة كل البعد عن الحياة الاجتماعية وما يتخللها من تفاعلات وتغيير في الأنساق الاجتماعية.

2- الشمول :

معناه أن تتضمن الخطة وخاصة خطط التنمية كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع ذلك أن التخطيط السليم يقوم في جهوده على أساس التصور الشمولي للعناصر المترابطة للحياة الاجتماعية ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التي تخطط لها.[1]

3- المرونة :

يتوقف نجاح وتنفيذ الخطة على مقدار ما تتصف به المرونة والتكيف مع الظروف المستجدة، وبقدر ما تتصف به الخطة من المرونة تكون درجة توقع تنفيذها لأن مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة وميسرة لحل المشكلات الطارئة.

[1]- نبيل المالوطي: علم الإجتماع التنمية، ط2، 1978، ص 102.

4- تحديد الأولويات :

يعتمد أساسا على أهمية المشاريع التي يرغب في القيام بها أي أن المقصود مراعاة الأفضلية والأسبقية القائمة على درجة أهمية الأعمال أو المشروعات أو البرامج أو الخدمات وغيرها.[1]

5- التعاون والتنسيق والتنظيم :

لا شك فيه أن نجاح أي مشروع يعتمد على التعاون والتنسيق لإعتبارهما دعامتين أساسيتين تتمثلان في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف العامة، فالتعاون في التخطيط واجب على الأجهزة الرئيسية منها المحلية.[2]

6- التكامل:

ويرتبط بالشمول حيث أن التخطيط لا يقوم على أساس تصور كل مشروع على حدا فالخطة تتألف من مجموعة متكاملة من المشاريع ويجب أن يكون تناسق بين هذه المشاريع بمعنى عتمد نجاح كل مشروع على نجاح بقية المشاريع الأخرى.

المطلب السادس: التخطيط الحضري كما يجب أن يكون

حتى يحقق التخطيط الحضري التنمية الحضرية بكل أشكالها ينبغي أن يعتمد على جملة من القواعد الأساسية والمبادئ الهامة:[3]

[1]- محمد جمال برعي: التخطيط للتدريب في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1، 1998، ص 6.

[2]- محمد جمال برعي، نفس المرجع، ص 8.

[3]- محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ،1986 ص 299.

- أن يكون التخطيط الحضري مصدره الخطة المركزية العامة للمجتمع أي يندرج في إطار إستراتجية عامة تهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي.

- أن تكون أجهزة التخطيط ذات طابع تطبيقي.

- أن تكون أجهزة التخطيط في المجتمع الحضري ذات مقدرة على الإقتراح، للاستفادة من الصراعات المحلية في اتجاه التخطيط المركزي.

- أن تعمل أجهزة التخطيط من أجل حسن تطبيق الخطة.

- أن تصبح أجهزة نوعية تضمن مشاركة المواطنين.

- أن تعمل هذه الأجهزة على التنسيق بين الخطط المختلفة في كل نواحي الحياة الحضرية.

- أن يكون في ذهن المخططين المحليين، أن رفاهية المجتمع المحلي جزءا من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة هي الغاية العظمى من كل تنمية حضرية في جميع المجالات.

- أن يكون لديهم الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبير والفهم الحقيقي لإيديولوجية البلد.

- إن التخطيط لا يجب أن ينظر إلى المجتمع المحلي نظرة رئيسية فقط عند رسم السياسة.

المطلب السابع: دور التخطيط الحضري في التنمية الحضرية:

يساهم هذا التخطيط في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا اعتمادا على الإمكانيات المحلية ويمكن إجمال الآثار الإيجابية للتخطيط الحضري على النحو التالي:[1]

[1]- سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر1997، ص 4.

- يعتبر التخطيط الحضري نموذجا للتجارب وسبيلا لمعرفة إيجابيات وتناقض التخطيط الإقليمي.

- يهتم التخطيط الحضري بالثقافات الفرعية.

- يساعد التخطيط الحضري على الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المحلية قصد تحقيق التنمية.

- يساعد هذا التخطيط على تنمية روح المسؤولية.

- يعني التخطيط الحضري بالحاجات الاجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة.

- يساعد على تخفيض النفقات.

- يساعد على تدريب المجتمع على الحكم الذاتي.

- تحقيق نوع من الوقاية الجدية.

ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته في التهيئة والتعمير، لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، من حيث أن مفهوم التنمية الحضرية(المحلية) ستحدث التغيير الاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي وهذا ببذل المجهود من أجل صياغة نظرية خاصة بتنمية المجتمع.[1]

[1] - رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص86.

المبحث الثالث: المجال والمناخ بين العوامل والأبعاد

المطلب الأول المجال:

يعتبر المجال منتوج تكون كل عناصره متداخلة مع عناصر أخرى من بينها الأفراد الذي تجمعهم روابط إجتماعية مدنية تعطي المجال شكلا ووظيفة ودلالة إجتماعية فحسب Manuel Castellesأقل خاصية تحدد ماهية المجال أنه منتوج مادي على علاقة بعناصر مادية أخرى.[1]

كما تشير الدراسات الأيكولوجية إلى أن هناك علاقة بيئية بين المجال والمجتمع فالمجال له تأثير مباشر على الممارسات والتطورات ولتصور المجال الإجتماعي بوضوح يجب تقسيمه إلى:

المجال الإجتماعي الموضوعي: وهو المجال المجسد واقعيا أي كما هو موجود حقيقة.

المجال الطبيعي: وهي عوامل تشكيل البيئة الطبيعية

1- **المجال الاجتماعي الذاتي:** وهو المجال حسب تصورات الافراد وطموحاتهم وهو أيطار مبني يسعى الفرد إلى تغيره وجعله ذو وظيفة وحيوية هو تنظيم لمسات اليومية للأفراد كما يقول Fisher: بات اندماج أي فرد في المجال يترجم من خلال سلوكيات مجالية تعتبر بمثابة ممارسات مجالية يمكن أن تترجم بعبارة امتلاك "[2]ومن خلال هذا القول نفهم بأن عملية امتلاك المجال هي ممارسة مجالية يسعى الفرد إليها خلال تنظيم المجال وتهيئة تتمكن من الاندماج كما أنها تتمثل في تلقي الفرد القيم والمعايير التي نظم على أساسها هذا المجال وفهمه.

[1] - دينكن ميتشال: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة والنشر، بيروت، ط1986،2، ص61.

[2] - GUSTOVE NICOLA FISHER-LA PSY CLOLAGIE DE L'ESPACE.P.U.F.1964.P86.

2- المجال الطبيعي:

عوامل تشكل أساسا ما نسميه البيئة الطبيعية هي كالتالي:

أ- الموقع الجغرافي:

من العوامل الطبيعية المحددة لتخطيط الحضري يأتي في مقدمتها اختيار الموقع الملائم لإقامة المدن والمساكن ومرد ذلك تأثيرها المباشر على استقرار الأفراد فموقع المسكن وبعده عن كل من جهات العمل ومراكز الخدمات وخطوط التنقل كلها عوامل مؤثرة وعناصر هامة توضع في الاختيار عند التخطيط العمراني ويمكن تقسيم أو تصنيف الموقع إلى ما يلي:

ب-الموقع الجغرافي الطبيعي:

يقصد به موقع المحلة العمرانية أو الإقليم العمراني بالنسبة لطاهرات الجغرافية العامة كالموقع بالنسبة للمسطحات البحرية، التضاريس، ويفيد مثل هذا التحديد في إدراك عدة أمور كالتوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم.

ت-الموقع الفلكي: ويقصد به الموقع بالمنسبة لحفوظ الطول ودوائر العرض وهذا التحديد يعفي صورة دقيقة جدا عن موقع المحلة ومحدد الخصائص العمرانية

ث-الموقع البؤري: يرتبط هذا النمط من المواقع الأراضي السهلية حيث تتجمع خطوط النقل في بؤرة واحدة تتمثل في محله عمرانية، وعلى ذلك فالموقع البؤري يرتبط بالأراضي السهلية عكس

الوضع بالبيئة للنمط المالي، ويمكن القول بأن تجمع خطوط النقل وبالتالي التركز العمراني من فعل الإنسان وحسب رغبته كما هو الحال بالنسبة لمدينة باريس في قلب حول باريس.[1]

ج- **الموقع العقدي:** يقصد به الموقع عند عقده تتلاقي فيها بعض الظاهرات الطبيعي كالممرات الجبلية أو الوديان أو عدد من الأنهار.[2]

ح- **الموقع المدخلي:** ويقصد به الموقع على مدخل الإقليم العمراني كموقع محلة عمرانية على جبهة بحرية أو عند ممر جبلي .....، وفي مثل هذه الأحوال تمثل المحلة مدخل للإقليم ومخرجا له.

خ- **الموقع المركزي:** وهو عكس لنمط السابق حيث يتمثل في موقع محله عمرانية يحتل الوسط الهندسي لإقليم ما، ويعتبر الموقع مركزيا إذا تقاربت خطوط النقل المرابطة بينه وبين الحدود الخارجية للإقليم

د- **الموقع الهامشي:** يقصد به وقوع المحلة في نقطة متطرقة من الإقليم بمعنى أن المسافة الفاصلة بين هذا الموقع وحدود الإقليم أقل من المسافة الفاصلة بينه وبين بؤرة الإقليم، وفي الغالب تعد هذه المحلات في المواقع الهامشية قليلة الأهمية لبعدها عن مراكز النقل.

ذ- **أشكال السطح:** لأشكال السطح تأثير واضح على النشاط الإقتصادي للإنسان فقد يكون عاملا مساعدا في بعض الأقاليم بينما يكون عاملا معوقا في أقاليم أخرى ، وفي العادة نجد أن السهول أكثر مظاهر السطح أهمية من الناحية الاقتصادية ، وبالتالي أكثر جذبا لسكان ، وطبعي أن يتبع ذلك كتائف المحلات العمرانية ومع ذلك نجد بعض النطاقات الجبلية مزدحمة بالسكان كما هي الحال في بطون الأودية حيث تتوافر التربة الزراعية وفوق السفوح الجبلية قليلة الانحدار

[1] - جمال حمدان، جغرافيا المدن: دار المعرفة، ط2، القاهرة، ط1982،2ص، 10-283-290.

[2] - محمد حميس الزوكة، مرجع سابق، ص ص :153-154.

غزيرة الأمطار وخاصة في نطاقات الحرة وفي هذه النطاقات يتجمع السكان وتتكاثر المحلات العمرانية .

المبحث الثاني: المناخ

للمناخ تأثير على ملكية التخطيط العمراني يتمثل ذلك في الارتباط الواضح بين تخطيط المحلات العمرانية والخصائص المناخية السائدة، فيلاحظ مثلا في تخطيط المدن في الأقاليم الباردة أنها تتسم باتساع الشوارع وارتفاع المباني المختلفة للاستفادة من أشعة الشمس، وعلى العكس ذلك في تخطيط المدن في الأقاليم المدارية الحارة إذ يلاحظ ضيق شوارعها وانحناء في مبانيها لتوفير عامل الظل وبالتالي اتقاء أشعة الشمس الشديدة، وقد تبين أن الجزء الأوسط من المحلات العمرانية في الأقاليم المعتدلة الباردة يتميز بدفئه النسبي.

وتؤثر عناصر المناخ المختلفة في التخطيط العمراني بأكثر من صورة فكلما ارتفعت درجة الحرارة كلما حتم ذلك استخدام أنواع من القارلاتذوب بفعل الاشعاع الشمسي، وللرياح تأثير كبير في تخطيط العمراني للمحلات العمرانية إذ يراعي ان تكون الناطق الصناعية بعيدة عن المناطق السكنية وفي موقع بعيد عن اتجاه الرياح حتى لا تتأثر كتلة السكن بالدخان المصانع والروائح الكريهة المتولدة عن بعض الصناعات وخاصة الصناعات الكيمائية.

أما عن أثر الأمطار في التخطيط العمراني فيتمثل في بناء المنازل بأسطح مائلة في الأقاليم الممطرة بالميلولة دون تجمع المياه فوق أسطح المنازل ويلاحظ أن القبائل المتخلفة التي تعيش في نطاق الغابات

الاستوائية المطيرة تعتمد على بناء أكوخها بحيث تعتمد الشكل المخروطي اتقاء من الأمطار الغزيرة ودرجات الحرارة المرتفعة.[1]

1- المجال البشري:

لا يعد الإنسان عاملا سلبيا يعش تحت وطئت البيئة الطبيعية بل هو عالم إيجابي يؤثر في البيئة وستغل عناصرها وفق إرادته وثيقا لقدراته، لذلك فإن الإنسان العامل جغرافي ديناميكي.[2]

ويظهر أن العامل البشري في نشأة المدن وتطورها ولمساته وأفكاره فهو يبحث عن الاستقرار والأمان أي المسكن المريح الذي يضمن كل الجوانب الأساسية من حيث التخطيط والتعميم والذي يحقق له الراحة والأمان وهذا المسكن يخطط وفق إلى ثقافة الفرد وعلاقاته الاجتماعية.[3]

وكذلك تتصل بالأسباب المعرفية والتي ترتبط بالمكان من حيث التوزيع والكثافة ونمو في حل مشكلة المكان التي تأتي من خلال توفر مسكن ملائم فقط وإنما يلزم ضرورة في توفير مجتمعات جديدة بحيث تأتي ذلك على حساب الأراضي الزراعية.[4]

2- **العامل الثقافي:** بين العوامل الأساسية التي تؤثر في العمارة بيرز العامل الثقافي، فأما الثقافة تعني من جملة ما تعنيه التصورات الذهنية التي حملها الناس جميعا ويحددون في إطارها توجهاتهم وأفكارهم في جوانب الحياة الأخرى، والعمارة تقع في الصدارة من كل هذا لأنها جزء لا يتجزأ من حضارة وثقافة الأمة في أي مكان وزمان.

[1] - محمد حميس الزوكة، ص ص،157-158.

[2] - نفس المرجع، ص،109.

[3] - خالد غانم، مشاكل التخطيط الحضري في المدن، .WWW.TKNE.NET يوم 27/03/11 على الساعة 17:32.

[4] - رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص، 273.

وفي الجانب الثقافي نرى أأن العمارة نتاج تفاعل فكري بين أفراد وجماعات أي مجتمع وهي نتيجة لقناعات ذلك المجتمع المنتج لهذه البيئة العمرانية التي لم تتكون بالمصادفة ولكنها تكونت من خلال خبرة طويلة مارسها المجتمع ، مر بها بمحاولات التجربة والخطأ حتى تبلورت هذه القناعات على شكل مجموعة من النظم التي وظفت كعناصر اتصال بين أفراده وجماعاته ،هذه النظم كانت تتمتع بسلطة كسلطة القانون ويطلق عليها اسم تقاليد وأعراف ، كنتيجة لارتباط العامرة بالفكر والثقافة تحتم وجود حوز متبادل بين ملق ومتلق في المجتمع الواحد ليزداد التفاعل ويتطور وينتظم ، ولكن هذا الموضوع لم يحظ باهتمام المثقفين والمهتمين بالوطن العربي أي العمارة كظاهرة ثقافية .

لذلك نلاحظ أن العمارة العربية عموما وليست العربي خصوصا ، والذي مثل أهم تجسيد لحياة الإنسان العربي وثقافته ، كان ذلك ليست منشابها في كثير من مبادئها وخصائصه التصميمية والمعمارية الجوهرية والشكلية اجتماعيا وثقافيا ومعماريا على اختلاف الأقاليم والأقطار شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، وداخل الوطن العربي ذي المساحة الكبيرة جدا ن مما أدى إلى اختلاف المؤثرات والعمال المناخية والثقافية في كل قطر عربي بحد ذاته فضلا عن العوامل الجغرافية من حيث طبعة الأول غير العربية المجاورة له ، وما يترتب عن ذلك من معطيات أخرى ،جاء هذا التشابه في التصميم المعماري لمفردات ليست العربي كالغناء الموسيقي والمشربيات وفتحات النوافذ العالية الارتفاع والصغيرة المساحة

وفي الأخير تمثل العمارة واحدة من أعظم انجازات الحضارات الإنسانية وهي ناتج لفاعل القيم الفكرية المعنوية من جهة، والمدية الفيزيائية من جهة أخرى فيكون من ثم شكل العمارة تعبيرا حيا وصادقا عن القيم الفكرية السابقة والحاضرة للمجتمع أي أن شكل العامرة يعبر عن هوية أي مجتمع وشعب وأمة.[1]

[1] – رضوان الطحلاوي، حسام يعقوب نعمان، تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية الفضائية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد24، العدد الثاني،2008، ص328.

المطلب الثالث: عوامل البيئة الاجتماعية

تهتم الدراسات الاجتماعية بالبحث في أنماط البنى الاجتماعية وتأثيرها توزيع الكثافات السكانية ضمن البيئة الحضرية، وتستند إلى مفاهيم علم الاجتماع التي تعنى بدراسة الإنسان والمجتمع خلال دراسة النظم الاجتماعية وتركز على دراسة البنية الاجتماعية بالتناظر مع نمط البيئةالحضرية، ويركز قسم من هذه الدراسات على تمركز الكثافات السكانية للمجتمعات ضمن مراكز المدن وانتشارها تدريجياً باتجاه محيطاتها، وكيف تؤثر هذه الانتقالات في نمط بنية المجتمعات الناتجة وتفاعلها مع البيئة الجديدة.

إن عاملي التمركز والانتشار تمثل جدية العملية الديناميكية لوحدة المتناقضات ولاسيما في عصر الصناعة والضغوط الاجتماعية الكبيرة على مراكز المدن.

ويوضح (Kelly) في مجموعة البحوث المنشورة فيThe Inner City جدلية العلاقة المتناقضة بين النمو المعقد لمراكز المدن والدفع الداخل باتجاه الخارج من جهة، وكيف تؤثر القيم المتوارثة لمجتمع معين في سحب أو تجميع الكثافات السكانية داخل مراكز المدن، ويعتقد أن هذه الحالة ليست خاصة بمجتمع معين وإنما لتعرض لها مختلف المجتمعات وخاصة الصناعية والنامية كما يزيد ذلك كل من (Jacobs, Jane Taylor Nicholas) خلال دراستهما للقيم المتعلقة الحرية الفردية والتنوع والتعدد المتوارثة ضمن القيم الاجتماعي أو المستحدثة في المجتمع.

أدت الروابط الإجتماعية والأعراف والتقاليد في المجتمع العربي دورا كبيرا في التأثير في تشكيل البيئة العمرانية، وقد كان هناك مستويان من العلاقات في المجتمع، علاقة إنسان بمخلوق وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان ولا يتم إحداها إلا بالتفاعل مع الأخرى فأثر ذلك في إعادة هيكلة المجتمع الذي أصبح يعتمد مبدأ

التوحيد وظهرت الحاجة إلى التحكم في السلوك واتصال الاجتماعي كواحدة من أهم المحددات لتصميم الفراغات ويتضح هذا جليا في مستويات التكوين الفضائي ابتداء من تصميم المسكن حتى تشكيل الهيكل العمراني.[1]

المطلب الرابع: عوامل البيئة الاقتصادية:

إن مفهوم الإقتصادي مختلف من تجمع إلى آخر وفقا لطبيعة اختلاف مقومات التنمية ومواردها الصناعية منها أو الزراعية أو السياحية أو التجارية وغيرها ، وقد أشار كل من أفلاطون وأرسطو إلى تقسيم المدينة بالاعتماد على الدور الاقتصادي للطبقات المختلفة للمجتمع وإلى تقسيم إنتاجية الأرض كما أن ظهور الإكوار Agora مكان تجاريا مهما دفع ارسطوا إلى الاعتماد بضرورة تكراره كنموذج حضري في المدن الإغريقية ، كما كان " أون Owen" رائد في الإشارة إلى أهمية نشر الوعي الصحي ضمن قطاعات المدينة لرفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل كأساس لتحسين الوضع الاقتصادي ثم تحسين النية الحضرية كما أشار فوويرFourier إلى مفهوم في الإستعمالات الإقتصادية ، هذا المفهوم الذي أصبح سائدا في الثلاثينات من هذا القرن ضمن المفردات الإقتصادية لتخطيط المدن مع مفاهيم أخرى مثل المج المتوازن سواء في الاقتصاد أو في التنظيم الاجتماعية .

ويأتي العامل الإقتصادي من جوانب عديدة منها:

- مصادر التمويل التي شكل رأس المال الأولي للمشروع هي التي تحدد مدى صلاحية الوحدة السكنية.

[1] - رضوان الطحلاوي، حسام يعقوب نعمان، مرجع سابق، ص329.

- التجمع السكني انطلاقا من ملاقة الجزء بالكل وبناءا على الكلفة المادية اللازمة المخصصة فعليا وحسب القدرة الإقتصادية لكل مستخدم أو أسرة.
- يجب أن تكون إمكانيات التمويل المادية تناسب جميع اعتبارات العوامل الأخرى الثقافية وطبيعية.

لذا يكون العامل الإقتصادي هو العامل الحاسم غالبا في تحديد صلاحية الوحدة السكنية وملاءمتها لإحتياجات المستخدمين وبطبيعة الحال يؤثر المستوى داخل الشرائح الإجتماعية التي تستخدم الوحدات السكنية في أي مجتمع حضري أو ريفي في جودة ملاءمتها هذه الوحدات للإحتياجات الوظيفية والإجتماعية لهذه الشرائح.[1]

بعد المسكن والبنية السكنية التي تحيط بالإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان معظم حاجاته،[2] وفيه يقضي أغلب أوقاته فالمسكن مأوى ورمز للخصوصية أو المكانة أو التمايز، ومن أجل ذلك فقد غدت قضية الإسكان الحضري واحدة من القضايا المحورية التي تنتقل عالم الإجتماع والمخطط الحضري ومسئول التنفيذ على حد سواء ذلك أن الهدف من توفير مساكن ترتبط بالحاجات الإجتماعية للأفراد [3]

إن تشكل أنماط العمران الغير الرسمي " المناطق العشوائية ... أوجدته مجموعة من الظروف الاجتماعية

وتعتبر هذه العشوائيات كبدائل فرضت عفتها لحل مشكلة الإسكان، فالأحياء الغير مخططة تم البناء عليها بشكل غير قانوني سواء من حيث الحصول على الأرض أو من حيث عملية البناء نفسها، إلى جانب أنه متدهورة عمرانيا.[4]

[1] - رضوان الطحلاوي، حسام يعقوب النعمان، مرجع سابق، ص 337.

[2] - وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر التوزيع الإسكندرية، ط1، 2007، ص،186.

[3] - عبد الهادي محمد ولي، التخطيط الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1983، ص 22.

[4] - هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 335.

كما تعرف بالهوامش أي هي مناطق ذات طبيعة ريفية والتي شملها التوسع الحضري من حيث المظهر وظل سكانها يعيشون تحت وطأة سوء التخطيط لظروف عديدة منها العامل الإقتصادي وكذلك الثقافة المتزايدة ومن مظاهر ذلك نقص المرافق الضرورية.[1]

المطلب الخامس: أهم الأسس التخطيطية المتفاعلة مع الأبعاد البيئية

أ- **التراتب الهرمي:** يتمثل هذا المبدأ في تنظيم الفضاءات في تدرج هرمي واضح من العام إلى الخاص يتجسد في جميع مستويات التكوين الحضري مبتدئا بالمدينة ككل، ومرورا بالنسيج التقليدي – للمحلات السكنية ثم مجاميع الوحدات السكنية ويشمل تنظيم الفضاءات ضمن الوحدة السكنية حول الفناء الوسطي المفتوح، ويرافق ذلك تدرج مستويات محاور الحركة في المدينة الذي يضمن ملاءمة كل جزء من نظام الحركة مع خصائص وشخصية الفضاء الذي يخدمه، حيث إن التدرج الوظيفي لمسارات الحركة يمثل الأساس الذي يستند عليه النمط للهيئة الحضرية.[2]

ب – **التنوع:** نجد التنوع عند الوحدة العامة وضمنها، فالفضاء يضيق تارة ويتسع تارة أخرى، ويمتد مستقيما وينحني، وهناك محطات توقف واحتواء وانتقال من فضاء إلى أخر، وكل هذا ضمن إيقاع طبيعي تلقائي يرتبط بطبيعة الحركة في الفضاء، ففي الأزقة تكون الحركة حرة، وانعكس هذا على تصميم الواجهات للأبنية على جانبي الزقاق، إذ إن المعالجات التخطيطية حرة في تكوين الواجهة وهذا يظهر لنا التنوع اللانهائي في التكوينات المصغرة التي تكون الزقاق ككل، فهي ليست(نحتية) ينظر إليها من الأمام

[1] - عيسى علي إبراهيم، جغرافيا المدن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2008، ص73.

[2]. العسكري، عبد الحسين عبد علي، تخطيط المدينة العربية الإسلامية لمواجهة التغيرات الفكرية والتخطيطية والمعمارية، رسالة ماجستير، الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، 1998 م، ص 4.

لأنها مشيدة في دهاليز مستمرة، ويتعرض المار في هذه الأزقة إلى تنويع في كل خطوة يخطوها، بل حتى عندما ينظر المرء إلى الأمام أو إلى الوراء أو إلى الأعلى.[1]

إن النسيج الحضري للمدينة التقليدية يتمتع بقدر كبير من الانسجام والتوازن والوحدة، إذ هو ليس بعيدا عن التنوع في أفنية الأبنية وفي البنية الحضرية الاجتماعية ذات التكوين المتدرج الذي يساعد في توجيه حركة الأفراد وتحديد أنطقة الخصوصية والعمومية في المكان، ولهذا التنوع أثره في إثراء أجواء المدينة، وتلبية لحاجة الإنسان في التنويع والتغيير على الصعيد الحسي والنفسي [2]، قد يبدو للوهلة الأولى أن وجود مثل هذا العنصر في المدينة التقليدية هو مناقض لمفهومي المساواة والبساطة في تشكيل النسيج الحضري، ولكن يمكن القول أن التنوع الذي كان يحدث، كان يحدث ضمن المساواة والبساطة فلم تكن هناك عناصر معمارية شاذة وغريبة من أجل أحداث التنوع، ولم يتم تصميم أي مبنى وفق طراز معماري مختلف وغريب عن باقي الأبنية، ولكن التنوع كان يحدث ضمن العناصر التخطيطية نفسها والتكوينات المصغرة لها، وأسلوب تخطيط النسيج الحضري كان يحقق هذا التنوع أثناء الحركة ضمن الأزقة الضيقة الملتوية.

ج – **المقياس:** إن المدينة بمختلف أنماطها وطرازها كانت ولا تزال تعكس استجابة مادية لمتطلبات الإنسان، وتقف في مقدمتها العلاقة بين مقياس الحاوي والمحتوى من حيث علاقة أبعادها الأفقية والعمودية، حيث يمثل الحاوي في هذا الحال الفضاءات الحضرية، بينما الإنسان بأبعاده العمرانية وأحاسيسه الإنسانية المحتوى لهذه الفضاءات.[3]

[1] - العسكري، عبد الحسين عبد علي، نفس المرجع، ص 5.

[2] - المرجع نفسه، ص6.

[3] الطالب، طالب حميد، الماضي والمستقبل ونظرتنا للعمارة المعاصرة، مجلة المدن العربية، (العدد) 43، 1990م، ص16.

إن المقياس البيئي هو واحد من المبادئ المهمة في تخطيط المدينة التقليدية، فمكونات المدينة تصمم بما يتلاءم مع المقياس البيئي والإنساني، وتتمثل هذه العلاقات مع جميع مستويات بنية المدينة أو المجال الحضري، فشبكة الحركة في أزقة وشوارع تتحدد أبعادها بإمكانية استيعاب حركة المشاة المريحة والآمنة وحركة الهواء وأشعة الشمس، كما أن مقياس الفضاءات العامة في أفنية مفتوحة وأسواق ومسجد المدينة بأبعادها الأفقية والعمودية هي ذات مقياس إنساني، في حين تكون تفاصيل الواجهات من فتحات ومداخل وعناصر أخرى ذات أبعاد متناسبة في المقياس الإنساني والبيئي، ولهذا فأن العلاقة بين المدينة التقليدية والإنسان و البيئة كانت تتميز بنوع من الحميمية والألفة، تحتضن الإنسان وتستوعبه، عكس كثير من أجزاء المدينة المعاصرة التي تكون خارجة عن المقياس الإنساني والمقياس البيئي.

د – التضام: وهو أحد أهم المفاهيم التي أثرت في بناء البيئة الحضرية التقليدية في جانبها العمراني حيث استمرارية الحيز وامتداده ليشمل كل المدينة وكأنها فضاء واحد متصل، كيان مترابط كجسد واحد بنظام ديناميكي حي، والذي من الصعب تقسيمه داخليا بسبب صعوبة فصل أجزائه المترابطة عن بعضها البعض، فالشكل والوظيفة يكونان مترابطين جدليا عضويا وليس هذا مجرد حاصل جمع الأجزاء بل حاصل ترابطها وتفاعلها[1]، حيث امتازت المدينة التقليدية في تخطيطها بمبدأ الوحدة حيث الأبنية المتراصة وبواجهة واحدة ومستمرة وبمستوى أفقي واحد وفضاءات داخلية متشابهة أعطت لمدينة صورة مظهرها كأنها وحدة واحدة مترابطة ومتداخلة ومتماسكة.[2]

[1]- الحاجم مازن احمد، أثر البيئة في الإحساس بالمكان، دار الجاحظ، بغداد، 1999 م، ص 48.

[2]- الساعدي عبد الجواد، التجديد الحضري لمنطقة الكاظمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1999 م ص17.

إن فكرة تخطيط المدينة التقليدية لا تقوم على تقسيمات محددة لاستعمالات الأرض في مناطق مخصصة لتلك الاستعمالات، أو مناطق مخصصة لكل طبقة من طبقات المجتمع، بل تعمل كوحدة واحدة لها مركز واحد تعود إليه الطرقات الرئيسية.[1]

المبحث الرابع: المدينة والمشروع الحضري

المطلب الأول: مفهوم المدينة

المدينة مستقرة بشرية فيها تجمع سكاني كبير محدود المساحة والنطاق مقسمة إلى أحياء ومحلات سكنية ويقوم النشاط الإقتصادي فيها على الصناعة والتجارة والنقل والخدمات وتقل فيها نسبة المشتغلين في الزراعة وتتنوع فيها الخدمات والمؤسسات وتمتاز بصفة إدارية وبكثافة سكانية عالية، كما تتميز مبانيها بالتنظيم الهندسي وسهولة المواصلات فيها، وبهذا فالمدينة يمكن تعريفها عن طريق (03) مقاييس هي:

- عدد وكثافة السكان القاطنين فيها.
- طبيعة العمل الذي يقوم به سكان المدينة.
- تقسيم العمل.[2]

[1]- الشاهين إبراهيم ماجد، وضع الأسس التصميمية للمدينة العربية، مجلة المدينة العربية، العدد (39)،1989م، ص17.

[2] - عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية، العدد 07، 2009 م، الصفحات 162.

المطلب الثاني: جمالية المدينة في الجانب العقاري:

وتمثلت في النقاط التالية:

1- **ترميم المباني القديمة (المعالم التراثية والتاريخية)** : هناك نصوص عديدة أوجبت على أجهزة الدولة التنفيذية الاهتمام بالمباني الأثرية والتراثية والتاريخية، بإجراء الترميمات وصيانتها دوريا، فالاهتمام بها يعني دفعها للقيمة الجمالية للمدن، مما يزيد المفهوم الجمالي للأفراد.

لذا توجب ترميم المباني القديمة، التي تعد عملية متخصصة بدرجة عالية جدا، لأنها تهدف إلى حماية القيمة الجمالية والتاريخية للمباني لما لها من أثر واضح على إضفاء صورة رائعة للمدينة، ويجب ألا تغيب الثقافة التي تنشرها هذه المباني إضافة إلى جمالياتها.

وأناطت المسؤولية إلى ذوي الشأن في هذا الجانب بدءا من أعلى قمة الهرم إلى الأدنى لأن الجميع مسؤولون، وهي غاية سلطة الضبط الإداري في حفظ النظام العام، ومن الهيئات المتخصصة التي كرست لها هذه المهمة الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب، والمركز الوطني للبحث في علم الآثار.

كما أن سياسة المحافظة على هذه الأ بنية وترقيتها لها ارتباط كبير بتاريخ المدينة، من حيث القيم الجتماعية والثقافية والتاريخية والمعمارية أيضا، إضافة إلى كونها انعكاسا للإشعاع الحضاري الإنساني، كما تعد هذه السياسة رد صريحا على أحد أشكال التخلف الذي يمس النسيج العمراني للمدن، من خلال التقليل من قيمة هذه المعالم والأبنية والمساس بها.[1]

2- **البناء والتشييد:** الناظر إلى المدن العالمية يجدها مطبوعة بفنيتها المميزة، التي أضفت عليها جمال متناسقا تسر الناظرين إليها، وذلك في تشييد العمارات وفتح الأسواق وتخطيط المرافق التي

[1]- مريم عثمانية، الرونق الجمالي للمدينة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص38.

تؤلف جزءا لا يتجزا من هرم الجمال، وإذا عدنا إلى صفات الأشكال المعمارية، لوجدناها ترمز وتؤشر إلى وظائف ومدلولات جمالية وثقافية وسياسية من المعاني، والتي تعمل على فهم المكان والتعامل معه

بشكل مناسب جماليا وثقافيا واجتماعيا، والذي يكون مقيدا بثقافته وتعليمه، ويمثل نوعا من الحضارة التي ترتبط به سواء من حيث الزمان أو المكان.

ولما كانت العمارة جزءا من المدينة فهي لا توصف بجمالية وتطور الأشكال إلا إذا اتصفت بحسن التخطيط، وروعة التنفيذ، ومن ثم العناية الفائقة التي تعقبها، وجمالية المدينة متأتية من الطلاء الزاهي بشتى ألوانه الذي يعكس وجه المدينة الناصع.[1]

3- **المحافظة على جمال العمارة:** يمكن حصر القواعد المتعلقة بمظهر العمارة في التشريع الجزائري من المادة 27 حتى المادة 31 من المرسوم التنفيذي 91 – 175 المؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، نظرا للبنايات وجمال العمارة وتناسق المباني حتى تنسجم مع البيئة المحيطة بموقعها.

فمن الضروري التأكد من كون البنايات والمنشآت المراد بناؤها لا تمس بحكم موقعها وحجمها ومظهرها الخارجي بأهمية الأماكن المجاورة لاسيما المناظر الطبيعية، كما يترتب على الأشغال المزمع إنجازها إتلاف المناطق الحضرية، أو من شأنها المساس أو تغيير المعالم الأثرية والتاريخية كما يجب أن تبدي البنايات بساطة في الحجم ووحدة في الشكل وتماسكا عاما للمدينة وانسجام المنظر.

[1]- مريم عثمانية، مرجع سابق، ص 42.

وهذا بغرض الحفاظ على الإلتزامات الخاصة بالاستغلال العقلاني والمنسجم للمناطق والفضاءات، وحتى يزيد هذا الانسجام في منظر المدينة، لابد أن يكون للجدران الفاصلة والجدران العمياء في البناية التي لا تتكون من المواد التي بنيت بها الواجهات الرئيسية، مظهر ينسجم مع مظهر هذه الواجهات، كما يجب أن تنسجم البنايات الملحقة والمحولات الكهربائية مع كافة الهندسة المعمارية المعتمدة والمنظر العام للمدينة.[1]

4- **تنظيم لوحات الدعاية والإعلان:** ويراد باللوحات كافة أنواع اللوحات العادية والإرشادية والمتغيرة ذاتيا، التي توضع على الأرصفة أو أعمدة الإنارة وعلى المحلات التجارية أو أسطح العمارات. وقد سنت دول العالم قوانين لتنظيم هذه اللوحات التي تعكس الوجه الجمالي والحضاري للمدينة لأن عشوائية توزيعها تؤدي إلى الضيق النفسي والتوتر العصبي، وبهذا نفتقد الذوق الرفيع، بشرط ألا تتقاطع مع الأعراف السائدة، وأن تكون منسجمة مع العادات ولا تخالف الأذواق السليمة والآداب العامة، وتراعي مقتضيات الأمن والسلامة، هذا ويراعى في مكان الإعلان عدم تشويه لمنظر طبيعي، أو مرفق أثري لأن وضعه بلا رخصة يعد مخالفة يعاقب عليها القانون.[2]

المطلب الثالث: المشروع الحضري والإندماج الاجتماعي

1- المشروع الحضري:

المشروع الحضري هو أسلوب جديد لتسيير المدينة ومقاربة حديثة للتدخل المجالي، يعمل على إدماج مختلف الفاعلين، وعلى التنسيق بين مختلف قطاعات التخطيط الحضري.

[1]- مريم عثمانية، مرجع سابق، ص 42.

[2] - مريم عثمانية، مرجع سابق، ص 43.

كذلك هو إستراتجية تفكر في المدينة، وهو تعبير معماري لتشكيل المدينة التي تحمل تحديات اجتماعية، اقتصادية، إقليمية.

كما يعرف على أن المشروع الحضري يعالج تهيئة الفضاء في ميدان الواقع.[1]

2- أهداف المشروع الحضري:

المشروع الحضري هو استجابة لمختلف اختلالات المدينة، من خلال استراتجية تهدف إلى التطورالإجتماعي المجالي، والإقتصادي لمجال ما بتطوير مستدام في المكان والزمان وذلك من خلال:[2]

- ضمان سهولة الوصول إلى" :الفضاءات العمومية، السكن، التجهيزات، وسائل النقل "من خلال مبدأ المساواة والتعاون.
- تحسين الاستعمال، النوعية، الديناميكية الاقتصادية والثقافية، العلاقات الاجتماعية في المجال الحضري.
- يهدف إلى تحقيق ديناميكية وحدة المدينة والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحضير سياسي قوي يجنب المدينة" :الانقطاعات الحضرية، الانقطاعات الفيزيائية، الوظيفة الاجتماعية"
- تحقيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال استعمال عقلاني للفضاء" :الأماكن الوظيفية، الهياكل القاعدية، مختلف الشبكات"

[1] - بداش عامر، بن رضوان فلة، المشروع الحضري كإستراتجية جديدة لتحديث المتربول العاصمي دراسة حالة: خليج الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018/2017، ص11.

[2] - بوسعيد هاجر، عقال فجرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، إدماج السياحة والترفيه في أم البواقي في إطار المشروع الحضري، معهد ت ت ح، جامعة العربي بن مهيدي، 2013، ص 2.

- يهدف المشروع الحضري أيضا إلى تحسين نوعية الحياة ودمج مختلف الفاعلين على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

3- تحديات المشروع الحضري:

يتدخل المشروع الحضري بطريقة نقطية أو في إطار عمليات معقدة للتهيئة تتضمن مختلف عمليات التدخل من هدم، إعادة بناء، إعادة تهيئة، ترميم"...وذلك بمواجهة المشاكل الجديدة والتحديات الصعبة ونذكر منها: [1]

أ- التحدي الإجتماعي للمشروع الحضري:

مبدأ ظهور المشروع الحضري هو مبدأ اجتماعي يهدف بالدرجة الأولى إلى حل المشاكل الاجتماعية، ومصالح الفرد مع محيطه، ومنه فإن عملية التدخل الحضري تتقيد بطريقة غير مباشرة.

"الدمج الاجتماعي، تحسين مستوى المعيشة، استرجاع إحساس الفرد بالإنتماء والمسؤولية اتجاه فضاءه المعاش"، وتهدف إلى:

* المحافظة على الإستمرارية والتجان الاجتماعي للمجتمع.

* التعرف الدقيق على التركيبة الاجتماعية للمجتمع، تطوير سكان المناطق المتدخل عليها متناسقا مع التطور العمراني والمعماري للمنطقة نحو دمج اجتماعي مع باقي المدينة.

*وضع جوار ومشاركة حقيقية تأخذ بعين الإعتبار احتياجات المعنيين.

[1]- charles bouchfen, element pour comprendre le projet urbain, strasbourg, p25.

ب-التحدي السياسي للمشروع الحضري:

تراجع القطاع العمومي وإعادة النظر في مبدأ التخطيط الكلي، القوانين الصلبة، مركزية القرارات وفشل النظام الاقتصادي الموجه واتباع نظام الاقتصاد الحر كان له تأثير كبير على الجانب السياسي وخاصة في مجال العمران وذلك بالتوجه نحو مبدأ التضامن، تشجيع الاستثمار، البحث عن فاعلين جدد أي إتباع نظام قرارات لامركزي مرن يشجع على:

* مبدأ الذهاب والإياب في إعداد المشاريع وتصحيح أخطاء الماضي.

* الهروب من الحالات الضرورية" صلابة أدوات التعمير القانونية "من أجل إنجاز النشاطات الغير متضمنة في التخطيط الحضري القديم.

* فتح المجال أمام فرضة الاستثمار في ميدان التعمير.

* اتباع مشاورة ومشاركة واسعة بين الفاعلين في إعداد مختلف المشاريع.

ت- التحديات العمرانية للمشروع:

*ينص المشروع الحضري على إعادة تركيب الفضاءات الحضرية خاصة المجالات الغير مستعملة أو الغير وظيفية والتي تعاني من العزلة بالنسبة لباقي المدينة من خلال العمل على تنسيق بين هذه المجالات وبين المدينة.

* يحاول التكيف مع الخصائص" :المحلية، الاجتماعية، الثقافية "من أجل خلق فضاء حضري حر ذو نوعية هندسية متأقلمة مع احتياجات السكان.

ث-التحديات العقارية للمشروع الحضري:

تتدخل الدولة بتدابير قانونية ومالية لتسهيل التدخل على العقار ويتطلب ذلك:

* إعداد سياسة عقارية تمثل إدارة استراتجية فعلية لتنظيم التدخلات في المدى" القريب، المتوسط، البعيد."

* دمج التجانس بين التدخلات الحضرية وتجنب القرارات القطاعية، تشجيع خلق هيئات عقارية عمومية، خاصة.

ج-التحديات البيئية للمشروع الحضري:

إن توسع المدينة توسع حضري مستمر حيث يؤدي إلى تهديد الفضاءات الطبيعية ومن أهم أسبابه:

- إنتشار استعمال السيارات الفردية التي تمثل أهم مصدر للتلوث.
- لا يمكن وضع حد للتوسع الحضري" التكثيف، استغلال الفضاءات الحضرية.
- البحث عن النمو الحضري داخل المناطق المعمرة أساسا قبل اللجوء إلى التوسع خارج المدينة وهو الاستغلال الأمثل للفضاءات.
- لا يمكن اتباع مبدأ إعادة المدينة فوق المدينة كأسلوب وحيد للنمو الحضري.

المطلب الرابع: مقاييس المشروع الحضري

1- المشروع الحضري العملي (العملية الكبرى للعمران):[1]

هو مشروع حضري محلي على مستوى المدينة أو القطاع، ينص على ترجمة العمليات العمرانية التي تكون المقاييس فيه متغيرة حسب كل مدينة على أرض الواقع وتدوم مدته (10) سنوات على الأقل وهي عملية معقدة، يظهر هذا التعقد على عدة مستويات:

على مستوى التفكير والإنشاء، مرحلة ما قبل التنفيذ ومرحلة التنفيذ وهي كذلك عمليات حضرية جد مختلفة حيث نجد:

-مشروع إعادة التأهيل وإعادة التجديد الحضري.

-مشروع إعادة استعمال الجيوب الحضرية.

-تثمين المناظر الطبيعية والحضرية.

-المدن الجديدة ومدن التوابع.

2- المشروع الحضري السياسي:(مشروع المدينة):

يكون على مستوى البلديات أو التجمعات الحضرية، السكان المعنيين وأيضا الذين بيدهم القرار، ينص على تحسين التخطيط من خلال تعيين أهداف مستقبلية ولنجاحه لابد من التعريف بالمدينة ومكوناتها، وكذلك مختلف العراقيل والعناصر المتحكمة بالمجال من أجل بناء طريقة منهجية بهدف مشاورة السكان والمصالح المختلفة.

[1]- Ariella Masboungi : le projet urbain a la française, édition le moniteur, paris 2002, p51

3-المشروع الحضري المعماري والعمراني (مشروع حضري نقطي):

يكون على مستوى الحي، حيث تتنوع مقاييسه بين البعد المعماري والبعد الحضري، ويسعى إلى البحث عن استمرارية تنسيج المدينة لأن غالبيتها تعاني من انقطاعات.

كما يقوم بخلق علاقات مورفولوجية بين الجزء المبني وغير المبني وترقية صورة المدينة.

المطلب الخامس:الفضاء العمومي وعلاقته بالمشروع الحضري

يمكن تعريف المشروع الحضري بأنه أسلوب جديد لتسيير المدينة، ومقاربة حديثة للتدخل المجالي، تعمل على إدماج مختلف الفاعلين على التنسيق بين مختلف قطاعات التخطيط الحضري، حيث تعرفه (MASBONG ARIELLA) بأنه استراتجية تفكر في المدينة وترسمها، وهو تعبير معماري عمراني لتشكيل المدينة التي تعمل وفق تحديات اجتماعية، اقتصادية، حضارية، إقليمية.

وبالتالي فالمشروع الحضري هو وسيلة لأداء العمران وجعل المدينة أكثر وظيفية، ومنه يمكن القول إن المشروع الحضري هو محاولة لتحسين نوعية الحياة الحضرية، من خلال دمج مختلف الفاعلين في الإنتاج الحضري وخلق التناسق وإلغاء القطاعية بين مختلف قطاعات المدينة، من أجل تقليص المشاكل الناتجة عن سرعة تطور المجال الحضري، أي أنه إطار واسع للتدخل والتفكير على عدة مستويات.

لقد أهمل العمران الحديث كثيرا الفضاء العمومي، كما تم تغيير وظيفته الأصلية وتحويله إلى فضاءات هامشية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة استعاد الصدارة ليشكل مكانة كبيرة في السياسات الحضرية الحديثة خاصة في ضوء مفهوم المشروع الحضري في إطار التنمية المستدامة.

فالمشروع الحضري يعتبر إجراء عملية في الوسط الحضري تسمح بالاستجابة لحالات معقدة في المدينة بهدف إعادة القيمة للفضاءات الحرة أو المبنية من خلال إتباع منطق الاستدامة.[1]

المطلب السادس: المشاركون والفاعلون وأدوارهم

1- تعريف المشاركة:

المشاركة في عملية التنمية تفاعل بين المخططين والمواطنين يتعرف من خلال المخططون على احتياجات المواطنين الضرورية والملحة، ويتفهم من خلالها المواطنون الجوانب الفنية للمخطط كما يساعدهم على استيعابها والتفاعل معها، لها دور كبير في تحسين البيئة العمرانية،اذ تحافظ على ثبات طابع المدينة مدة أطول وتساهم في تحقيق أهداف الجهات التخطيطية بشكل دقيق وتعزز النواحي الاقتصادية للمشاريع الاسكانية ،وتوفر متطلبات السلامة والأمان للسكان مع تعزيز إدراكهم لأهميتها وضرورتها، وتشجيعهم على الاستثمار فيمجتمعهم برضا واقتناع.

2- الفاعلين الأساسيين في الفضاءات العمومية:

في الواقع المساحات العمومية مصممة مبنية مبرمجة مهيأة مطبقة أو حتى مهدمة من طرف الفاعلين الأساسين الذين يشكلون عنصر مهم في تشكيل الفضاء العمومي وبهذا نجد أربعة فاعلين:

فاعلين اقتصادين فاعلين سياسيين فاعلين اجتماعيين في المجال العمومي والساكنين المستعملين والمواطنين ونجد أيضا الفاعلين الاقتصاديين والمختصين في الفضاء ويلعبون دورا مهما[2].

[1] - مختاري أسماء، دور الفضاءات العمومية في هيكلة المجال الحضري دراسة حالة مدينة باتنة، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018/2017، ص 34.

[2]- عبدون مروى،دور الفضاءات العمومية في تحقيق التواصل الاجتماعي في إطار المشروع الحضري (حالة مدينة أم البواقي) ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان تسيير التقنيات الحضرية، تخصص : مدن ومشروع حضري،معهد التسيير التقنيات الحضرية،جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-،جوان 2016،ص ص36-37.

3- الفاعلون السياسيون والإقتصاديون:

أ- الدولة :تتدخل الدولة على أنها المسير الأول، من خلال السياسات الاقليمية والمصالح التي تسيرها والقوانين التي تصدرها مع تحديد وظيفة كل هيئة، ومن جهة أخرى هي الممول الرئيسي للمشاريع بواسطة الوزارات (وزارة الداخلية، وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، وزارة السكن والعمران...).

ب- الجماعات المحلية :هم المسؤولون عن تسيير التجهيزات والمرافق والعناصر المهيكلة لأحياء المدينة.

فالقوانين تعطي للبلديات صلاحيات فيما يخص التعمير فبإمكانها تقرير انطلاق عمليات التهيئة في إطار سياسة المدينة، قربهم من السكان يجعلهم مؤهلين لوضع الاستراتجيات لإشراك مواطنيهم في شكل لجان أحياء في البحث عن الحلول الواقعية لمشكلهم محليا.

4- الفاعلون الإجتماعيون:

أ- **السكان** :هو شريك ضروري يجب أن يكون في مركز الاهتمامات، فالسكان يجب دمجهم بأكبر درجة ممكنة في المشاريع الحضرية ابتداء من تشخيص الاحتياجات (مرحلة البرمجة)، وهذا بتبادل المعلومات مع السكان.

ب-**جمعية الحي** :هم أفراد متطوعون تابعين للأحياء مكلفون من طرف السكان للتعبير عن آرائهم عن طريق تقارير تقدم للمصالح المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على نظافة الحي وصيانته، ويتدخل الفاعلون في تهيئة المساحات المجاورة للمسكن، انها تمثل عنصر مهم في حياة السكان لذا يتم تسييرها بطريقة تتماشى مع متطلبات السكان.

5- المختصون في الفضاءات العمومية:

ويتمثلون في أصحاب المشروع ودورهم الاستراتجي بواسطة التدخل السابق للفاعلين والمختصين في المساحات العمومية.

أ- العمرانيين:

ب-إن مجال التعمير هو مجال غير واضح تماما لأنه يرى المدينة بشكل معامل وتحليل إلا ان المعمرين (المسيرين العمرانيين) لديهم ميول في التعامل مع الاجراءات التنظيمية، تخطيطاتهم لا تتعدى مجال رسوماتهم التخطيطية لأن هاته الأخيرة لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الفعلية والحقيقية للمواطن.

ت-المهندسين المعماريين:

على الرغم من ان تصميم وتخطيط المساحات الخارجية من اهتمام المهندسين المعماريين إلا أنهم تركوها للمهندسين في المناظر بالرغم من انهم الوحيدين القادرين على تصميم بعض التحف المزينة للفضاء الحضري.

ث-المختصين في المناظر:

هم الذين اهتموا بالطبيعة الحية للمدينة خاصة النباتات وهذا العامل الاكثر تأثيرا على نفسية السكان وخاصة تأثير الطابع النباتي على الحياة الحضرية ان تدخلات هؤلاء المختصين في المساحات الخارجية محدودة وملزمة بالدور الذي يلعبه المتدخلون الاخرون.

ج- المهندسون:

هم الذين يهتمون بالطابع السيكولوجي في المجال العمومي فعاليتهم محددة من التهيئة والمجال وذلك نظرا لتخصصهم الذي يهتم بالمجال التقني، ويحتلون مناصب تقريرية يقومون بأخذ القرارات تصاميمهم تتوجه نحو شبكة المواقف ولهذا هم غير ملزمين بأخذ القرارات الفعالة والخطيرة.

ح- المتعاونين مع مالكي المشروع:

هؤلاء نادرا ما يعملون بإجراءات تصميم الفضاءات الخارجية العمرانية، السوسيولوجيين وكذا الجغرافيين هم الذين يتعاملون مع منفذي المشروع تخيلاتهم لها أهمية كبيرة لأنها تمكن من استعمال أحسن وأفضل للفضاءات الخارجية، الجغرافيون يهتمون أكثر بالتكوين المادي للفضاء العمومي، السوسيولوجين يهتمون أكثر بفهم التفاعلات ودورها في تحديد اتجاهات العامة لتهيئة المجال[1].

خ- المواطنين الساكنين المستعملين:

الفرق بين هؤلاء هو علاقتهم بالمجال الخارجي لأن الساكن متعلق بالمجال وهو شريك ضروري ويجب أن يكون في مركز الاهتمامات فالساكن يجب دمجه بأكبر درجة في المشاريع الحضرية ابتداء من تشخيص الاحتياجات (مرحلة البرمجة(وهذا بتبادل الاقتراحات والمعلومات مع السكان والمستعمل يهتم بالخدمات أما المواطن فهو المسؤول عن الديناميكية الحضرية إلا أن هؤلاء الثلاثة علاقتهم تكميلية ومهمة لبعضها البعض[2].

[1] - عبدون مروى، مرجع سابق 2016، ص37..

[2] - عبدون مروى، نفس المرجع، ص37.

المطلب السابع: آليات التجديد الحضري للمدينة:

1- المباني التاريخية Les habitats historiques:

هي المباني التي تشكل في مجموعها التراث المعماري لمنطقة ما، وتحمل قيما تاريخية اكتسبتها إما من خلال تميزها المعماري والجمالي، عمرها الطويل، أو ارتباطها بأحداث مهمة حدثت في المنطقة. تلك الأحداث قد تكون دينية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية. وقد تتسع دائرة تصنيف المباني التاريخية لتشمل كل مبني يتجاوز عمره الخمسين عاما، – كما في القانون الإيطالي مثلا– يعرف "فيلدنFeilden" المباني التاريخية في كتابه(Conservation of historic buildings) .

على أنها تلك المباني التي تعطينا الشعور بالإعجاب وتجعلنا بحاجة إلى معرفة المزيد عن الناس الذين سكنوها وعن ثقافتهم، وفيها قيم جمالية، معمارية تاريخية، أثرية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية.[1]

2- التجديد الحضري Rénovation urbaine:

يعرف بأنه تغير فيزيائي في الإستعمال أو في كثافة الإستعمال والمباني لجذب الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الحضرية، وهو عملية تكييف هيكل المدينة الحضرية وقطاعاتها بشكل مستمر للمتطلبات الحديثة للأفراد والمجتمع معتمدا على الإمكانات الإقتصادية والفنية المتاحة.[2]

ويهم غالبا مراكز المدن القديمة أو تلك التي تقادمت بالنسيج الحضري الحديث وأصبحت لا تتلاءم مع مستوى إطار العيش، ولا تنسجم مع متطلبات المدينة في الوقت الحاضر، بعد أن تغيرت استجابة إلى ضغط التحولات الإجتماعية والإقتصادية ويتمثل في هدم المباني القديمة بأكملها وبتعويضها بمبان جديدة

[1] - BERNARD M.F (2003)، Conservation of historic buildings third edition, Architectural Press, p.1

[2] - العساسفة سلامة طايع وجبور سعد الله والزغبي يحيى، التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مراكز المدن، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الثالث والعشرون-العدد الثاني،2007، ص 828.

قائمة على أسس معمارية وعمرانية عصرية مع الأخذ بعين الاعتبار خصائصها الثقافية والهندسية وتناسقها مع النسيج الحضري المجاور.[1]

3- البنايات الآيلة للسقوط Habitations menaçant ruine:

هي بنايات مشيدة مهددة بالسقوط في أي وقت، مما قد يؤدي إلى تهديد سلامة قاطنيها أو المارين بجانبها، ويمكن كذلك أن تشمل الأجزاء المحاذية للبناية، من قبيل الشرفات والأسوار.... فالدور الآيلة للسقوط ممكن أن تكون حديثة أو قديمة، كما قد تكون مبنية وفقا لضوابط التعمير أو خارجها.[2]

4- الترميم Restauration:

يعد من الأساليب الأساسية المتبعة في سياسة المحافظة من أجل التعامل من البنايات الأثرية والتاريخية القديمة التي أصابها التصدع أو التشقق أو التعرية أو التآكل، حيث ألحق بها الضرر المادي لحالتها الإنشائية، ويعد الترميم في مثل هذه الحالات بمثابة مطلب ضروري لفرض الصيانة اللازمة دون المساس بالجوهر والعمق التاريخي والفني لمثل تلك الأبنية. [3]

5- إعادة التأهيل Réhabilitation:

هو وضع جملة من المحددات لإعادة المبنى بصورته الحالية لأداء وظائفه القديمة أو أي وظيفة جديدة مناسبة، وذلك من خلال الإصلاح أو التطوير مع الحفاظ على أجزاء المبنى وعناصره التي تحمل قيما تاريخية أو معمارية أو ثقافية مميزة عبر الأزمنة التي مرت على المبنى منذ إنشائه، هذا يعني إيجاد

[1] - هلال عبد المجيد، المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري مقاربة منهجية، ورد في، محمد الزرهوني تنسيق ' التجديد الحضري بالأنسجة العمرانية القديمة'، منشورات أشغال الدورة 87 للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، 2016، ص 28.

[2] - Direction Général des collectivités locales, Direction du patrimoine (2014)، Plan d'Aménagement et de Sauvegarde de la médina d'Oujda, p11.

[3] - مجد نجدي ناجي المصري، تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين نابلس حالة دراسية، رسالة الماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010، ص29.

وظيفة جديدة للمبنى حتى يمكن الاستفادة منه واستغلاله، وفي نفس الوقت نضمن الإستمرارية ونحافظ عليه عن طريق وجود سكان فيه يقومون بأعمال الصيانة باستمرار. [1]

[1] - المالكي قبيلة فارس، التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي -الحفاظ، الصيانة، إعادة التأهيل، دار النشر عمان الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، ص 56.

خلاصة الفصل:

يُركّز هذا الفصل على دراسة التخطيط والتخطيط الحضري من منظور يجمع بين سوسيولوجيا المجال وتحليل المدينة، مع تناول شامل للمفاهيم الأساسية المرتبطة بهما، ويستعرض الفصل أهداف التخطيط وأنواعه، إضافة إلى مستوياته المختلفة ومراحله، مع تسليط الضوء على التخطيط الحضري من خلال أنماطه، خصائصه، ووظائفه، وكيفية ارتباطه بالظواهر الاجتماعية.

كما يناقش تأثير العوامل البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية على التخطيط الحضري ودوره في تحقيق تنمية متكاملة، مع إبراز التفاعل بين الأبعاد البيئية والأسس التخطيطية، ليتم التعمق كذلك في مفهوم المدينة وجوانبها الجمالية، لا سيما في الإطار العقاري.

على صعيد آخر، يُستعرض المشروع الحضري بأهدافه ومعاييره وتحدياته، بجانب الفضاءات العامة وعلاقتها به، يتم تناول دور الأطراف الفاعلة والمشاركين الاجتماعيين في عمليات التخطيط الحضري، مع الإشارة إلى آليات التجديد الحضري كجزء من الحلول لتحسين البيئة الحضرية.

الفصل الثالث

التخطيط الحضري في الجزائر

– معوقات ومراسيم تنظيمية –

الفصل الثالث:

التخطيط الحضري في الجزائر – معوقات ومراسيم تنظيمية–

تمهيد

المبحث الأول: التخطيط الحضري في الجزائر

المطلب الأول: أبرز معوقات التخطيط الحضري في الجزائر

المطلب الثاني: مشاكل الحياة الحضرية في الجزائر

المطلب الثالث: التخطيط الحضري كمعوق للتنمية في الجزائر

المبحث الثاني: آليات مراقبة العمران والتحكم فيه

المطلب الأول: الأهداف الجمالية

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالمكان

المطلب الثالث: العوامل المتعلقة بالإنسان

المبحث الثالث: المدينة الجزائرية وتخطيطها

المطلب الأول: ترقية المظهر الجمالي للمدينة الجزائرية

المطلب الثاني: مراحل تخطيط المدن في الجزائر

المطلب الثالث: معالجة تحديات المدن

المبحث الرابع: المخططات العمرانية بالجزائر وتشريعاتها

المطلب الأول: المخططات العمرانية بالجزائر

المطلب الثاني: فترة بعث المخططات التنموية الجديدة

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

المطلب الرابع: مخطط شغل الأراضي

المطلب الخامس: التشريعات الخاصة بالمساحات العمومية في الجزائر

المطلب السادس: آليات التخطيط التي استحدثها المشرع الجزائري

تمهيد:

في هذا الفصل المعنون بالتخطيط الحضري في الجزائر – معوقات ومراسيم تنظيمية– تطرقنا إلى أبرز معوقات التخطيط الحضري في الجزائر من كل النواحي الاجتماعية والنفسية والثقافية والإدارية والديموغرافية، كما التعريج على مشاكل الحياة الحضرية في الجزائر ومعالجة التخطيط الحضري كمعوق للتنمية في الجزائر مع آليات مراقبة العمران والتحكم فيه الأهداف الجمالية له، كما تم طرح العوامل المتعلقة بالمكان و العوامل المتعلقة بالإنسان و محاولة معرفة كيف يتم ترقية المظهر الجمالي للمدينة الجزائرية؟، والتطرق لمراحل تخطيط المدن في الجزائر ومعالجة تحدياتها، ومن ثم تم التعريج على المخططات العمرانية بالجزائر وفترة بعث المخططات التنموية الجديدة، ومعرفة ماهية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي وإجراءاتتهم على أرض الواقع، ومناقشة التشريعات الخاصة بالمساحات العمومية في الجزائر مع آليات التخطيط التي استحدثها المشرع الجزائري.

المبحث الأول: التخطيط الحضري في الجزائر

المطلب الأول: أبرز معوقات التخطيط الحضري في الجزائر:

تعتبر معوقات التخطيط الحضري في الجزائر مترابطة فيما بينها رغم تعددها وتنوعها حسب بيئة كل مجتمع وظروفه وتختلف في درجة تأثيرها على التخطيط الحضري دا خل المدن ويبرز هذا الإختلاف من عدة نواحي أبرزها:

1- من الناحية الاجتماعية:

من العوامل الاجتماعية التي تعيق عملية التنمية الحضرية نذكر على سبيل المثال:

أولا: النظم الاجتماعية السائدة (نظام الملكية والقرابة) فنجد النظم الاجتماعية التقليدية تعتبر من أهم المعوقات التنمية الحضرية فرفض الأهالي للهيئات الحكومية وعدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية التي سطرتها الدولة والتي تمس ممتلكاتهم قد ينتج عنه تعطيل وفي بعض الأحيان إلى إلغاء البرامج والمشاريع المبرمجة في ذلك المجال.

ثانيا: النظام السياسي الذي يلعب دورا أساسيا في عرقلة وإعاقة عملية التنمية الحضرية، كما يلعب دورا أساسيا من جهة أخرى في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال التخطيط الحضري السليم والتكامل والتنسيق من جهة أخرى وعدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية، إذ يسمح هذا الأخير بالتخطيط الصائب والهادف والموجه للمجتمع ككل، انطلاقا من ضروررة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على

المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي، ويكون هذا الأخير بمعية الأهالي الذي يجب أن يتكيفوا مع القيم الجديدة.[1]

2– من الناحية النفسية:

يعتبر اختلاف إدراك الأهداف المسطرة للتنمية الحضرية بين كل من المخططين والمنفذين وأفراد المجتمع من المعوقات الأساسية للتنمية والتغير في نفس الوقت فواضعو البرامج والمشاريع التنموية، إذ يعتقدون أنها مفهومة ومقبولة من الأفراد التي وضعت من أجلهم فبعد مرور وقت من الزمن يتحولون الناس عن هذه المشاريع بحجة عن إهمال الجانب الإنساني في هاته الأخيرة (مشروعات التنمية) والذي يمثل عقبة في نجاح المشروع المبرمج.

فإذا رأينا أن في كثير من المجتمعات النامية يتمسّك الناس بالقديم وبكل ماهو سائد، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير كتصدي المجتمعات الصحرواية لكل ماهو جديد.[2]

وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية مثلا حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة حيث يجدون من المقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية والمستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي، فالإنسان هو غاية أي برامج تنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، ولذلك هو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من المشروعات والبرامج التنموية.[3]

[1]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية:" مدخل إسلامي"، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984 ص 136.

[2]- خاطر، أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص94.

[3]- خاطر أحمد مصطفى، نفس الملاجع ص 52.

3- من الناحية الثقافية:

إن الثقافة تعبر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعايير

المتعارف عليها في المجتمع، فإن اتّسامها بالانفتاح والمرونة وتكيفها مع المجتمع الحديث يؤدي بالضرورة إلى دعم سيرورة التنمية بمختلف جوانبها، أما إذا اتّسمت (الثقافة) بالجمود وعدم المرونة وعدم تكيفها مع المجتمع المعاصر، من قيم متجددة وعادات سلوكية فنجد أن هذا الجمود يؤدي بالضرورة إلى رفض التجديد ويؤدي بذلك إلى إعاقة عملية التنمية ويشجع على تعطيلها فالوعي الجماعي وضرورة تقبل برامج التنمية كلها تؤدي إلى تقدم المجتمع المحلي، إذ يتم بذلك إتاحة الفرص للأهالي من أجل المشاركة في تسطير وتنفيذ البرامج والعمل على إنجاحها.

4- من الناحية الإدارية:

من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الحضرية نذكر أيضا المعوقات الإدارية:

- التعقيد على مستوى الاجراءات والبطء الشديد في تنفيذ القرارات.
- انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- سيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وصعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية والإدارية.
- تجاهل المشاركة الشعبية وخطورة عدم وضعها في الحساب سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ.

- إنّ وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا هو جوهر عملية التنمية.[1]

- ضعف طرق وسائل الاتصال الكافية والفعالة بين المسؤولين والعمال داخل الوحدات الاقتصادية والاجتماعية بين كل المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بمشاريع وخطط التنمية.

- نقص الأجهزة الفعالة المتمثلة في أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم.

- نقص القيادات الفعالة والمتخصصة في تحريك الناس وتوجيههم نحو الأهداف التنموية المشتركة لأن من دورها(القيادات) التوعية والترشيد.

- عدم الاعتراف ف بدور المرأة الفعال وأهميتها على المستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع فهي جزء لا يتجزأ من عملية المشاركة في التنمية الحضرية في نطاق واسع.

5– من الناحية الديموغرافية:

إن عملية التنمية تقتضي تسطير برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم وتحديد النسل خاصة أن دول العالم الثالث تتميز بنمو ديموغرافي كبير وكثافة سكانية عالية والذي أدى إلى عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والإنتاج ومتطلبات هذه الكثافة، هذا إلى جانب محاولة استثمار الطاقات البشرية خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية.

[1]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 113.

المطلب الثاني: مشاكل الحياة الحضرية في الجزائر

تختلف المدن عن بعضها البعض اختلافا مميزا في أنماط الحياة الحضرية، ولا شك أن التجمع الحضري في مكان واحد يؤدي لا محالة إلى مشكلات وظواهر إجتماعية منها:

1- العنف الحضري أو العنف المديني(La violence urbain) :

إن حجم المدينة والمهن والحرف المنتشرة والأعمال الإدارية والتجارية والصناعية التي تحرك وجودها لم تعد كافية لتحديد خصائصها، لأن المعنى الذي نعطيه أو نتخيله لمجتمع المدينة قد لا يكون كذلك في الواقع.

إنّ مجتمع المدينة يفرض علينا آليات وخصوصيات أخرى تتعلق بفهم التفصلات القائمة بين الناس من جهة، وبين الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية من جهة أخرى (شروط وظروف أوقات العمل، الهجرة، البطالة، وسائل الراحة والترفيه، الخدمات العمومية، الفوارق الطبقية بين الناس، العنف)، وتعتبر كل هذه الظواهر أثار سلبية على المدينة، بحيث ركز رواد مدرسة شيكاغو على التكاليف المرتبطة بحياة المدينة (التفكك، الهامشية، غياب الحس الجماعي).

فالمدينة وحدة سياسية، ولا تزال وسيلة للتعبير السياسي ومسألة الانتخاب، حيث يتجسد فيها التعبير عن الرأي بشكل أكثر وضوحا عن باقي التجمعات، كما تتلاقى فيها مختلف التجمعات فيها مختلف الاتجاهات والأفكار لتكون وحدة سياسية يمارس فيها العمل السياسي والثقافي والاقتصادي. ويؤكد لويسيان

باي"Lucian bey " على أهمية المدن في بعث الحضارات بقوله: " إن الحياة الحضرية المعاصرة هي المحرك الأساسي لمعظم النشاطات والعماليات التي ترتبط بالحداثة والتطور الاقتصادي[1]."

وقد نتج عن النمو السريع للمراكز الحضرية انقسامات بين الجماعات الحديثة وسكان القرى قد مس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، إما في المجال السياسي فيسودها الاستقرار وعوائق في مجال بناء الأمة، لكن الدول التي تسودها الكثير من الانقلابات، فتبرر أهمية العواصم السياسية لدى سكانها وكأنها ثكنات عسكرية يبرر القوة السياسية التي ليست من نصيب السياسيين فقط في الدول النامية، بل قد يسيطر عليها الجيش أحيانا وذلك في غياب الديمقراطية وهنا المدينة رهينة رجل السياسية، بحيث يعتبر الفارابي في كتابه " أهل المدينة الفاضلة" أن الغلبة والقهر هما من خاصيات المدينة الضالة وفي ذلك يقول: " مدينة التغلب وهي التي قصد أهلها أن يكونوا قاهرين لغيرهم، الممتنعين أن يقهرهم غيرهم، ويكون كدهم اللذة التي تنالهم من الغلبة فقط "

فالسياسة لا تقترن بالضرورة بالتعسف والعنف، ففي المدينة الفاضلة يسود العقل الكامل والقيم المثلى، وتكون السياسية فيها حكيمة وقويمة، حيث تهدف إلى إسعاد الإنسان، فمن خصال رئيس هده المدينة أن يكون بالطبع محبا للعدل وأهله ومبغضا للجور والظلم، وأهله ويعطي الصفة من أهله ومن غيره، ويحثّ عليه، ويؤثر فيمن حل به الجور، مؤتيا لكل من يراه حسنا وجميلا، ثم أن يكون عدلا غير صعب

القيادة ولا جموحا ولا جنوحا إذا دعي إلى العدل، بل صعب القيادة إذا دعي إلى الجور وإلى القيادة.

إن العنف لا يمثل إلا مسلكا من مسالك التي تلجأ إليها السلطة، وهي لما تقوم بذلك تحاول تبريره، إنّ الأفعال السياسية الحقة لا تحتاج إلى تبرير، أما العنف فيوجب في أغلب الأحيان التبرير. وتقول "**حنة**

[1] -مالك شليح توفيق: التحضر والمشكلات الاجتماعية، مجلة الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، عدد ربيع وصيف2015.ص219.

ارندت": " لا يمكن للعنف أن ينحدر من نقيضه الذي هو السلطة، وأنه يتعيّن علينا لكي نفهم العنف على حقيقته أن نتفحص جذوره وطبيعته "

إذا الديمقراطية مسرحها المدينة رغم الاهتمام بالإمكانيات الثورية للمدينة، بحيث نجد تخلي الثوار عنها باعتبارها منبع الثورة إلى أن قامت فئة من أبناء الطبقات الوسطى في أمريكا اللاتينية والذين لم يكونوا عمالا مهاجرين أو صناعيين، لكنهم غادروا المدن باعتبارها لا توفر قاعدة للانتفاضة المسلحة وهذا ما جعل الحكومات تستطيع إحكام السيطرة على الفئات الاجتماعية داخل المدن، والتي تفقدها أحيانا ظهور جماعات إرهابية.

إن كتابات "**ميشال فوكو** " (Michel Foucault) " تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، تاريخ السجن، المراقبة والعقاب الكلمات والأشياء "...إلخ، تدل على أنّ العنف متواجد في جميع المستويات وله مظاهر مختلفة، وكثيرا ما يرتبط بالسلطة (أ يّا كان نوعها) وبالسياسية وبالظروف التاريخية: " فهناك عنف في المعرفة والخطاب، وعنف في القوانين، وعنف في السجون، على أنّ العنف الذي يحمل دلالات بالنسبة للمجتمع الحديث هو ذلك الذي يتجلى في مؤسسات السجون، فيتعرض الإنسان لأبشع التعذيب الجسدي والنفسي".[1]

2– العنف الجماعي ضد المدينة:

بالرغم من أن علماء الاجتماع والفلاسفة صنفوا العنف في أبواب كثيرة، إلا أنها تنحصر في حالتين؛ تمثل الأولى الأصل وتنتج عن نفسية مرضية للشخص الذي يعتمد في تصرفاته على العنف الذي ينطوي على ممارسة الضغط والإكراه بالقوة ضد الآخرين بغير حق، أوسبب يقنع الضحية والشاهد، حيث يكون هدفه

[1]- مالك شليح توفيق، مرجع سابق، ص220.

من ذلك إشباع رغبات أساسية كامنة لديه، يحبذ الحصول عليها بالعنف أو يصر على ذلك، ويمكن أن تكون هذه الرغبات مادية أو معنوية، وقد تكون بسيطة، تافهة أو ثمينة مكلفة، ولكنها في المقابل ستسب العدوى للضحية.

لتظهر الحالة الثانية عنف دفاعي أو وقائي، يقع في تفسيرها العنف على أنه آلية من آليات الدفاع ضد المخاطر التي تواجه الإنسان، ومن أجل البقاء والاستمرار في الحياة على اعتبارها طاقة غريزية كامنة تستيقظ وتنشط في حالات هجومية أو دفاعية يمكن أن تنظم ممارستها بالتشريعات والأعراف في المجتمعات وفق توجهات خاصة، وبهذا يتحول العنف إلى فكرة أو أداة عقائدية ترفع إلى المستوى القدسي، بل تتجاوزه.[1]

المطلب الثالث: التخطيط الحضري كمعوق للتنمية في الجزائر:

إن المعوقات التخطيطية في عدم الوضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به وعدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له، وعدم توفر الدراسات والبحوث والإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة خاصة على مستوى المجتمع لأن التخطيط يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات ويرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية إلى مايلي:

[1] - مالك شليح توفيق، مرجع سابق، ص220.

أ– **نقص الوعي التخطيطي:**

تعتبر عملية التخطيط للتنمية الحضرية عملية فنية وواعية في نفس الوقت ويستلزم ذكر أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها، كما يجب أن يقوم بنشر الوعي التخطيطي بين جماهير الشعب ليتقبل المنتجات الجديدة بالمجتمع ويعتبر نقص الوعي معوقا أساسيا للتنمية الحضرية.[1]

ب–نقص الإعلام المتخصص:

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عملية التخطيط لأن هذه الأخيرة ليست حكرا على التنمية الحضرية.

المبحث الثاني: آليات مراقبة العمران والتحكم فيه: أسند التشريع صلاحيات القوة العمومية للبلديات، في ميدان تنظيم ومراقبة العمران، وفي معالجة حالت التدهور الحضري، بتمكينها من إخضاع كل عمليات التعمير والتهيئة لتدقيق قانوني صارم وردعي حيث يتوجبب التحقق من التزام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها مع مراقبة دائمة لمطابقة عمليات البناء.

وعلى البلديات أن تخضع للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات، وكذا الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، والطابع الجمالي، وحماية المواقع الأثرية والطبيعية، والمساحات الخضراء، والسهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العمران، بما يضمن تطبيق معايير ومواصفات وضوابط حيز كل استخدام، ومطابقة أهداف مخططات التهيئة والتعمير. وتأسيسا على ذلك، حصر القانون سلطة منح كل الرخص المرتبطة بالبناء والتجزئة، والتقسيم والمطابقة والهدم، في يد رئيس المجلس الشعبي البلدي، باستثناء تلك

[1]- إبراهيم عبد الهادي المليجي، العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص266.

المتعلقة بعمليات البناء التي تكون لصالح الدولة أو الولاية، والتي تعود لسلطة الوالي، مع توسيع هذه السلطة إلى مراقبة ومتابعة عمليات البناء حتى الإنجاز الكلي للمشروع.

وتحول صلاحية البحث والمعاينة المخالفة لأحكام القانون لكل من مفتشي التعمير، وأعوان البلدية المكلفين بالتعمير وموظفي إدارة التعمير والهندسة العمرانية، الذين يؤدون اليمين أمام رئيس المحكمة المختصة، ويمكنهم الإستعانة بالقوة العمومية في حالة عرقلة ممارسة مهامهم.[1]

المطلب الأول: الأهداف الجمالية:

إن تحديد صورة ذهنية مميزة لأحد الأماكن يمثل أحد الأهداف البصرية لعلمليات تنسيق الموقع، وعند الحديث عن الأهداف الجزئية لفكرة التجميل والتنسيق فإنه يمكن القول بأن أهم أحد عناصره هو الجمال الحسي، وتؤثر عناصر تنسيق الموقع تأثيرا إيجابيا على ذلك الإحساس الإنساني. فالنفس البشرية تميل بشكل عام لتلك المؤثرات المرتبطة بعناصره من حيث الرؤية والسمع واللمس والشم، كرؤية الألوان المختلفة للنباتات والأزهار، أو رائحة الورود أو صوت خرير المياه، مما له تأثير على الإنسان نفسيا، وبالتالي التأثير على سلوكه، حيث إن الإنسان إذا شعر بالمتعة البصرية والهدوء ينعكس ذلك على شعوره بالراحة النفسية.[2]

[1] - جلول زناتي، تشريع التعمير والتطوير العقاري في الجزائر، ندوة التنمية العمرانية الأولى، التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 0201 ، ص 303.

[2]- الكم عبد الفتاح حمد، تطوير وتحسين العناصر البصرية والجمالية في المنطقة المركزية لمدينة طولكرم، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص 95.

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالمكان

أ– **العوامل التاريخية:** يمثل البعد التاريخي للمنطقة عاملا هاما في تجميل البيئة العمرانية، حيث يمثل البعد الزمني شاهدا على التغيرات المتلاحقة في الفكر الثقافي، والتي لها أثرها الواضح في التشكيل العمراني والنسق البصري للمنطقة، من خلال مشاهد بصرية مختلفة داخل المنطقة الواحدة، ومن ثم لابد من إحياء الوحدة العضوية البصرية للمناطق التاريخية، وحماية الثروة التراثية ذات الطابع المميز من خلال كافة مكونات المنطقة، ومنها عناصر تنسيق الموقع التي قد تعكس الحقب الزمنية للمنطقة التاريخية.

ب–**العوامل الوظيفية:** يمثل الإستعمال الوظيفي للفراغ، اختيار العناصر بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بحيث تنعكس وظيفة الفراغ في تشكيلات العناصر المعمارية البصرية ويكون لهذه التشكيلات خصائص بصرية عامة مميزة لكل استعمال، فالفراغات التي تختص بوظائف محددة (تجارية، إدارية، سكنية...) تحتاج إلى تصميم يحقق الطابع الخاص لهذه الإستعمالات ويوفر احتياجاتها الوظيفية.[1]

ت– **العوامل الطبيعية:** وتكون على الشكل التالي:

الإمكانات الطبيعية: تتصف بعض المواقع بخصائص تكسبها ميزة خاصة، مثل اختلاف في المناسيب، أو توفر مورد مائي طبيعي، أو وقوعها في منطقة غابات طبيعية، وبالتالي تحتاج إلى تنسيق بصري لإستغلال هذه المميزات وتطويرها بالتكامل مع صفاتها الطبيعية.

[1]- سليمان محمد أحمد، منهج لتجميل البيئة البصرية للمدينة العربية، دراسة حالة مدينة الكويت، المجلة العلمية، العدد 38، الإصدار 02، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص235.

ويتوقف تخطيط الفراغ وتنسيقه على درجة ميلان الأرض، فيمكن للمصمم التعامل مع شكل الأرض بطريقة معمارية هندسية، أو بطريقة طبيعية، فتصميم الطرق والممرات في الفراغات مثلا يتأثر باختلاف المناسيب والطبوغرافية.

ويراعى أن يتم تصميمها بما يتناسب مع شكل الأرض، ويمكن استغلال تضاريس الموقع في فصل الإستعمالات المختلفة وتوفير الخصوصية والأمان إضافة إلى حجب الضوضاء المرورية.[1]

الموقع: تتم بعض الفراغات بموقع متميز قد يضفي عليها أهمية وظيفية، (وسط المدينة، أطراف المدينة مداخل المدينة...)، وبالتالي تحتاج إلى دراسة لتطويرها وخاصة من النواحي البصرية لتحقيق التوازن بين الإحتياجات الوظيفية وصفاتها الجمالية.[2]

المطلب الثالث: العوامل المتعلقة بالإنسان

وهي عوامل اجتماعية وثقافية تعبر عن الظواهر التي يشترك فيها مجموعات كبيرة من الناس في مجتمع من المجتمعات، مثل الحاجة إلى العلاقات الإجتماعية والخصوصية أو الإرتباط بالطبيعة وكذلك التقاليد والعادات المشتركة، وتختلف تلك الظواهر من مجتمع لآخر حسب خلفيته الثقافية وعاداته وتقاليده الموروثة.

وتلعب العوامل الإجتماعية دورا في تصميم الفراغ واختيار عناصر التنسيق، فيمكن استخدام الأشجار لحجب الرؤية وتوفير الخصوصية على مستوى مرتفع، واستخدام الحواجز النباتية والشجيرات إضافة إلى

[1]- الحسين يعلي محمد، العوامل المؤثرة على تخطيط وتنسيق الفراغات والمناطق الخضراء في المجاورة السكنية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، 1988، ص235.

[2] - الحسين يعلي محمد، مرجع سابق، ص145.

فروق المناسيب في الفراغ لحجب الرؤية على مستوى منخفض، كما أن توجيه وتصميم مقاعد الجلوس له دور هام في تكوين العلاقات الإجتماعية.[1]

المبحث الثالث: المدينة الجزائرية وتخطيطها

المطلب الأول: ترقية المظهر الجمالي للمدينة الجزائرية:

تعد نوعية البنايات وشكلها وإدماجها في المحيط، واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث الثقافي والتاريخي منفعة عمومية لكامل أفراد المجتمع والدولة على السواء.

وقد تطورت هذه المفاهيم لتصبح قوانين قائمة بذاتها، تشمل وضع القواعد القانونية الرامية إلى كيفية تنظيم المدن وإنجاز التجمعات السكنية العمرانية، تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، إنجاز وتطوير المباني حسب التسيير العقلاني للأرض، تحقيق التوازنات بين مختلف الأنشطة الإجتماعية، والمحافظة على المحيط والبيئة والمنظر العام الحضري، وهذا بموجب سياسة واستراتيجية عامة تحدد على أساسها القوانين وتنفذ عن طريق أدوات التهيئة والتعمير.

المطلب الثاني: مراحل تخطيط المدن في الجزائر:

تخطيط المدن لكي يكون فعالا لابد أن يساير التغيرات المستمرة في المجتمع بمعنى أن إنجاز المدن يجب أن يخضع لعنصر التخطيط والتوجيه بهدف التحكم في التغير الذي قد يطرأ على المجتمع خلال مراحل إنجاز المدينة.[2]

[1]- الحسين يعلي محمد، مرجع سابق، ص237.

[2]- مارسيادلاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة إيناس عفت، معهد مراقبة البيئة العالمية ورلد واتش، وثيقة 105، الدار الدولية للنشر والتوزيع، كندا، 1994، ص 78.

وتمر عملية إنجاز المدن بمراحل عديدة حسب الخطة العامة والتي ترسمها السياسة العامة للدولة نفسها وأهم هذه المراحل:

1- إنشاء أجهزة خاصة مهمتها الإشراف على عملية التخطيط وجمع الوثائق والمصدر وتحديد الأنشطة القائمة في المنطقة، وتحديد الأهداف حسب تطلعات السكان في ضوء إيديولوجية الدولة.

2- تحديد المعطيات السكانية، أي معدل حجم المدينة والكثافة السكانية في الكيلو متر مربع، وكذلك ما يمكن توقع من زيادة في السنوات المقبلة، وكيفية توزيع السكان في مختلف الأحياء.

3- تحديد العوامل البيئية، أي معرفة المناخ، ونوع التربة واتجاهات الرياح ودرجات الحرارة وكل ما يتعلق بالبيئة الطبيعية من خلال تقارير ورسومات بيانية تحدد الموقع الجغرافي والطبيعي للمدينة الجديدة.

4- تحديد توزيع استعمالات الأرض، بمعنى تقسيم الأراضي وفق أغراض متعددة كالأراضي المخصصة للسكن والخدمات الاجتماعية والمناطق الخضراء والطرق والشوارع والحدائق والملاعب، وغيرها من التقسيمات والتي تضمنها المخطط العام للمدينة.

5- تحديد مواقع الخدمات الاجتماعية كدور الحضانة والمدارس بمختلف أطورها ومختلف الخدمات الإدارية خاصة فيما يتعلق بالأحوال المدينة والقضائية والأمنية، فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية.

6- تحديد المناطق والمساحات الخضراء، تعد هذه المناطق ضرورية من أجل راحة السكان وربط أواصر العلاقات الاجتماعية بينهم، ويفضل أن تكون على شكل حدائق عامة مع أشرطة خضراء بين الوحدات السكنية.

7- بالإضافة إلى الخدمات الإرتكازية ويقصد بها شبكة مياه الري، شبكة الكهرباء والغاز وأيضا شبكة المجاري ومياه الأمطار.

8- تحديد أماكن للسيارات ومحطات الحافلات: من الضروري تواجد أماكن مخصصة لمواقف السيارات أمام الوحدات السكنية بشرط أن تكون موزعة بشكل منظم، وأيضا محطات للحافلات على الأطراف الخارجية لتنقل السكان داخل وخارج المدينة.

9- ضرورة العناية بوجود مراكز صحية ومستشفيات وأيضا مراكز ثقافية.

10- ضرورة توفر شبكة الشوارع والتي تعد بمثابة فك العزلة أمام تنقل سكان المناطق بين الشوارع الداخلية والخارجية التي تربط أجزاء بعضها ببعض، بالمناطق المجاورة الأخرى ويفضل أن تكون هناك شوارع ثانوية وأخرى رئيسية لربط المناطق بمراكز المدن.

11- بالإضافة إلى ضرورة وجود خدمات دينية، تقصد بذلك توفر المساجد باعتبارها أماكن للعبادة وتعليم القرآن الكريم وتشكل محور فعاليات في المناسبات والأعياد الدينية.

المطلب الثالث: معالجة تحديات المدن:

إن مع تزايد حجم المدن حول العالم، يصاحب هذا التزايد نوع من الخطر بحيث يعقد جدول الحلول حيث أن كل معالجة خارج إطار المدينة، تعتبر مجرد حلول ترقيعية لا تساهم في مخارج حقيقية وإنما تعتبر

نمطا تراكميا من البرامج المتشتتة، ومن هنا تخطيط المدينة يقوم على فكرة التنسيق بين البرامج المطروحة للخروج بحلول تتم متابعة تنفيذها، وفيما يلي سيتم التطرق لأهم التحديات التي تواجه المدن:

أولا: التحدي السكاني: إن لهذا التحدي عامل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وهو العامل السكاني، بحيث تطرح العديد من الإحصائيات حول العالم واقعا مخيفا، لأن الزيادات في النسبة السكانية تترجم إلى جملة من المطالب والاحتياجات في كافة القطاعات، والمشكل هو أن المدينة أصبحت أكمر كثافة سكانية من ذي قبل بحيث تتسبب هذه الزيادة بمشاكل عديدة على مستوى المدينة والدولة، ومن بين هذه المشاكل نذكر:

1- مشكل توفير السكن: لقد أصبح توفير السكن من المواضيع المهمة التي تستأثر رجال التخطيط، حيث اتخذت البيوت لأول مرة مكانها مع غيرها من المشكلات الدولية، فيرى الإقتصاديون الرأسماليون أن المسكن يعتبر من السلع لذا لابد له أن يتوفر له سوق، أما في البلدان الإشتراكية رأو أن المباني السكنية لا تغدو إلا أن تكون من الخدمات.

2- مشكل توفير المرافق العامة: تواجه المدن بسبب الزيادة السكانية تزايد الطلب على الخدمات والمرافق العامة، حيث يتزايد الانفاق الحكومي لهذا الجانب والذي يتقاطع ومفهوم الحفاظ على التراث المعماري والحضاري وهذا ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة للعلوم الثقافية والآداب.[1]

3- مشكل تزايد الفقر في المدن: إن الزيادة السكانية غير المدروسة تترجم إلى دلالات حول العمل والمرافق العامة وفي غياب عرض العمل ينتشر الفقر وهذا ما يحث في مجتمع المدن، وبقراءة رقمية تتضح المشكلة.

[1]- إسماعيل إبراهيم، اقتصاديات الإسكان، المجلس الزطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1988، ص12.

4- مشاكل الأحياء العشوائية: إن المساكن العشوائية هي تلك الأنماط من التجمعات التي يسكنها ذوو الدخل المحدود والمنخفض وتقام دون ترخيص، وهي لا تتماشى والنسيج العمراني في المدن لأن تشيدها وتخطيطها يعود للأهالي.[1]

ثانيا: التحدي البيئي: أعطى مؤتمر ستوكهولم المنعقد في 1972م، البيئة مفهوما متسرعا، حيث رأى بأنها رصيد المواد المادية والاجتماعية المتاحة في مكان لإشباع حاجات الإنسان، إن هذا الرصيد يواجه يوميا خروقات بحقه تكون المدينة المساهم الأكبر.

ثالثا: تحدي المواصلات: إن من أهم العناصر الموجودة في المدينة نظام النقل، حيرث إن تطور المدينة مرهون بنظام نقلها وتواجه المدينة اليوم مشكل زيادة تملك السيارات، حيث يعج العالم بأكثر من 800 مليون سيارة تتمركز في المدن، تشكل تحديا بما تخلف من آثار سلبية على البيئة.[2]

المبحث الرابع: المخططات العمرانية بالجزائر وتشريعاتها

المطلب الأول: المخططات العمرانية بالجزائر

1- مخطط العمران الموجه:

استمر العمل به إلى غاية 1990، وكان هذا المخطط موجه للمدن الكبرى والمتوسطة، حيث يرسم حدودها مع الأخذ بعين الإعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، ويحدد استخدام

[1]- مصطفى محمد، **التكديس السكاني العشوائي والإدهاب**، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص20.

[2] -طواهرية أحلام، **رؤية برنامج استراتجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن -دراسة تحليلية لاليات تفعيل البرامج في الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012، ص 59.

الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني ومرافق وهياكل أساسية ومساحات خضراء، وتجهيزات ومنشآت إقتصادية وإجتماعية.[1]

2- مخطط العمران المؤقت:

انتهت صلاحيته سنة 1990 وهو يشبه المخطط العمراني الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها، وهذا المخطط خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، والفرق بين المخطط العمراني الموجه، ومخطط العمران المؤقت يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، كما أنه لا يحتاج إلى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة للمخطط العمراني الموجه، فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة.

3- مخطط التحديث العمراني:

هو في الحقيقة ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية والعمومية، والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية، وإلى غاية إنطلاق مخططات التنمية بدءا من المخطط الثلاثي (1967-1969) والرباعيين(1970-1973) و(1974-1977) ، و ثم بعدها الخماسيين (1980-1984) و(1985-1989)، حيث ظلت الدولة الجزائرية تغفل قطاع السكن ولا تعطيه الأهمية الكبرى ومن التنمية الوطنية لإكتفائها بالحظيرة السكنية الموروثة من جهة ولإنتشار البناء الذاتي من جهة ثانية، ثم إنشغالها بسياسة التصنيع، والإصلاح الزراعي للنهوض بالإقتصاد الوطني من جهة أخرى.[2]

[1] - بولعشب حكيمة، مشكلات التنمية الحضرنة بالمدننة الصحراوية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007، ص69.

[2] - منشان فوزي، البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2009، ص85-86.

المطلب الثاني: فترة بعث المخططات التنموية الجديدة:

من (1980–200) هذه الفترة كانت محصورة في المخططين الخماسيين الأول (1980–1989) والثاني (1990–1999) حيث جاء نتيجة لعدم تحقيق هدف البرنامج والمخططات التنموية المسجلة من سنة (1967–1977) لعدم تحقيق فكرة محو الفوارق الجهوية، وعدم الحد أو التقليل من عملية الهجرة، ثم لبروز الأزمة السكنية الحادة بسبب النمو الديمغرافي (الزيادة الطبيعية +النزوح الريفي).[1]

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

يطلق على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، PDAU، وهي اختصار بالفرنسية ل:

Le Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme[2]

وقد عرف المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في المادة 16 من قانون رقم 90 / 29المتعلق بالتهيئة التعمير، بأنه: "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي".[3]

[1] - منشان فوزي، نفس المرجع، ص 95.

[2]- عربي باي يزيد، إستراتجية البناء على ضوء قانون التهيئة التعمير الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الحقوق قانون عقاري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 - 2015، ص. 75.

[3]- القانون رقم 90 / 29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 01 / 12 / 1990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04 / 05، المؤرخ 14 / 08 / 2004، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة بتاريخ: 1990/12/02.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو عبارة عن وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة[1]، كانتشار عدة بلديات في نسيج عمراني معين، أو اشتراكها في شبكة توزيع مياه الشرب ووسائل النقل الحضري العمومي أو غيرها من الهياكل والتجهيزات الرسمية [2].

وبذلك فإن مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يترجم من الناحية الشكلية والمادية إرادة المشرع في تنظيم وتسيير المجال والتحكم في العقار ومسايرة ومراقبة التوسع العمراني للمدن، وهو من ناحية أخرى يترجم هموم وانشغالات التخطيط المجالي في محاولة لإيجاد أحسن توازن لمختلف وظائف المجال من حيث البناء وممارسة النشاطات الاجتماعية وحتى الثقافية والدينية، وحتى يحمل كل هذه الأهمية أوجب المشرع بموجب قانون التهيئة والتعمير أن تعطي كل بلدية أو أكثر من بلدتين بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير.[3]

2– محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

لقد نص المشرع الجزائري على مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بموجب نص المادتين17 و18 من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177، والمتعلق بتحديد إجراءات وإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم:05/317 المؤرخ في 10 / 09 / 2005، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12 / 148، المؤرخ في

[1]- إقلولي المولودة ولد رابح صافية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي في ظل قانون 90 / 29، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص 233.

[2] - التيجاني بشير، التحضير والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 67.

[3] - بوطالبي سامي، النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 - 2017، ص، ص132-133.

2012/03/28، وعليه يمكن تقسيم محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى جانبين؛ أحدهما موضوعي، والثاني شكلي على النحو الآتي: [1]

أ – الجانب موضوعي :

ويتمثل في تخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة البلديات حسب القطاع ويحدد توسيع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى للهياكل الأساسية، كما يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية في المناطق الواجب حمايتها، وهذا طبقا لنص المادة 18 من القانون 90 / 29.

ب – الجانب الشكلي :

يتجسد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نظام يصحبه تقرير توجيهي، ومستندات بيانية، وهذا حسب نص المادة 17 من القانون 90 / 29 السابق الذكر، كما سيتم توضيحه كالتالي:

*– **التقرير التوجيهي:** ويتكون التقرير التوجيهي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من:[2]

أ –تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي والثقافي للتراب المعني.

[1] - قداري أمال، دور أدوات التهيئة والتعمير في التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعتبارات التنمية المستدامة، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 02، جوان 2016، ص 100.

[2] - المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177، المؤرخ في 28 / 05 / 1991، والمتعلق بتحديد إجراءات وإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 317 / 05المؤرخ في 10 / 09 / 2005 ، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12 / 148 ، المؤرخ في 28 / 03 / 2012 ، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 01 / 06 / 1991.

ب –قسم التهيئة المقترح بالنظر للتوجيهات في مجال التهيئة العمرانية، وحماية الساحل والحد من الأخطار الطبيعية التكنولوجية.

*– **تقنين:** ويحدد التقنين القواعد المطبقة بالنسبة إلى كل منطقة المشمولة في القطاعات كما هي في المواد 20 إلى غاية المادة 23 من القانون 90 / 29 وهي:[1]

أ –جهة التخصيص الغالب للأراضي، ونوع الأعمال التي يمكن حظرها عند الاقتضاء أو إخضاعها لشروط خاصة، وكذا يحدد لنا طبيعة مختلف النشاطات المنصوص عليها في القانون رقم 02 / 02 المؤرخ في 2002/02/05، والمتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

ب – الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأرضي .

ج – الارتفاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

د – المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها.

هـ – تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية، والخدمات والأعمال ونوعها، ويحدد كذلك شروط البناء الخاصة داخل بعض أجزاء التراب.

و – المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية، لاسيما التصدعات الزلزالية أو الانزلاقات أو انهيارات التربة، والتدفقات الوحلية وإرتصاص التربة والتمييع والانهيارات والفيضانات.

[1] - المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177 المعدل والمتمم.

ز – مساحات حماية المناطق والأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات **والمنشأت** الأساسية، لاسيما منها المنشأت الكيمياوية والبتروكيمياوية وقنوات نقل المحروقات والغازوالخطوط الناقلة للطاقة.

ح – المناطق الزلزالية وتصنيفها حسب الدرجة قابليتها لخطر الزلازل.

ط – الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية والمخططات الخاصة للتدخل .

د– وثائق بيانية: [1]

1 – مخطط الواقع القائم يبرز فيه الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة .

2 – مخطط التهيئة يبين الحدود ما يأتي :

أ – القطاعات المعمرة، والقابلة للتعمير، والمخصصة للتعمير في المستقبل، وغير القابلة للتعمير كما هو محدد قانونا.

ب – بعض أجزاء الأرض: الساحل، الأراضي الفلاحية ذات الإمكانات الزراعية المرتفعة أو الجيدة، والأراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة، كما هو محدد في القانون:

رقم 90 / 29.

ج – مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي .

3– مخططات ارتفاقات يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

[1] - المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177 المعدل والمتمم.

4– مخطط تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق وأهم السبل إيصال ماء الشرب وماء التطهير وكذلك تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

5– مخطط يحدد مساحات المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية أو التكنولوجية، والمخططات الخاصة للتدخل.

3– تقسيمات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لقد حدد المشرع الجزائري تقسيمات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وحدد تقسيم الأراضي الداخلة فيه إلى قطاعات، وهذا حسب نص المادة 19 من قانون 90 / 29 السابق الذكر، على مختلفالمناطق التي يشملها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والمقسمة إلى قطاعات كالتالي:

1– القطاعات المعمرة :

القطاعات المعمرة ويطلق عليها **Secteurs Urbanisés** ويرمز لها بالحرفين **SU**[1]، وتشمل القطاعات المعمرة كل الأراضي وإن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات مجتمعة، ومساحات فاصلة بينها ومساحات التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء، والحدائقوالمساحات الحرة والغابات والقطاعات الحضرية الموجهة لخدمة هذه البنايات، ويدخل ضمنها أيضا الأجزاء من المنطقة الواجب تجديدها وإصلاحها وحمايتها.[2]

[1] - لعويجي عبد الله، قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 - 2012، ص 28.

[2] - منصوري نورة، قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص. 24

2- القطاعات المبرمجة للتعمير :

القطاعات المبرمجة للتعمير وتسمىSecteurs a Urbanisés ، ويرمز لهاSU[1] ، وتشتمل هذه القطاعات المبرمجة للتعمير القطاعات المخصصة للتعمير على المدى القصير والمتوسط في آفاق عشر سنوات حسب جدول من الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.[2]

3- قطاعات التعمير المستقبلية :

قطاعات التعمير المستقبلية، وتدعى باللغة للاتينية، Secteurs Da Urbanisation Future، ويرمز لها بالرمز[3] SUF ، وتشتمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد، في أفاق عشرين سنة، حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. وكل الأراضي المتواجدة في قطاعات التعمير المستقبلية خاضعة مؤقتا للارتفاق بعدم البناء، ولا يرفع هذا الارتفاق، في الآجال المنصوص عليها، إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأراضي المصادق عليه، غير أنه يرخص في هذه القطاعات:

- تجديد وتعويض وتوسيع المباني المفيدة للاستعمال الفلاحي .
- البناءات والمنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية وإنجاز العلميات ذات المصلحة الوطنية .
- البناءات التي تبررها مصلحة البلدية، والمرخص بها قانونا من قبل الوالي، بناءا على طلب المعلل من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد أخذ رأي المجلس الشعبي البلدي.[4]

[1] - لعويجي عبد الله، المرجع السابق، ص 29.
[2] - المادة 21 من القانون 90 / 29.
[3] - عربي باي يزيد، المرجع السابق، ص 82.
[4] - المادة 21 من القانون 90 / 29.

4– القطاعات غير قابلة للتعمير :

ويطلق على القطاعات غير قابلة للتعمير بSecteurs non Urbanisables ، ويرمز لها[1] SNU ، وهي القطاعات التي تكون فيها حقوق البناء محددة كبقية وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه المناطق هذا يعني أن هذه المناطق يشملها ارتفاق عدم البناء كقاعدة، لكن أن وجدت حقوق البناء فيها تكون مقيدة، ومبينة بدقة.[2]

4– إجراءات الإعداد والمصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

أولا – تحضير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

1– إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية :

كل بلدية يجب أن تغطى بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير حسب نص المادة 26 من القانون29/90 يتم إعداد بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته[3].

2– تبليغ المداولة : وبعد إجراء المداولة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي، يتم تبليغ هذه المداولة والتي ترخص انطلاق إعداد المخطط إلى الوالي المختص إقليميا، ونشره مدة شهر بمقر البلدية المعنية وبعدها يصدر القرار الذي يرسم حدود التراب الذي يشمله المخطط التوجيهي.[4]

كما يتم توقيع المداولة من طرف جميع الأعضاء الحاضرين، ويتكفل رئيس المجلس البلدي بتنفيذها وإعلانها بقرار صدورها، أما إذ كانت هذه المداولة تنصب على مخطط توجيهي يشمل أكثر من بلدية

[1] - عربي باي يزيد، نفس المرجع، ص 83.
[2] - المادة 25 من القانون 90 / 29.
[3] - منصوري نورة، المرجع السابق، 2010، ص 25.
[4] - منصوري نورة، المرجع السابق، ص 26.

فيكون صدور قرار هذه المداولة من قبل الوالي المختص إقليميا، أما إذا كان المخطط يخص عدة بلديات بلديتين أو أكثر تنتمي إلى ولايات مختلفة، فصدور قرار هذه المداولة يكون من اختصاص الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات للإقليمية.[1]

3– استشارة بعض الهيئات العمومية :

كي يتسنى للمؤسسات والهيئات العمومية الاطلاع على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل المشاركة، لابد أن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء الغرف التجارية، الغرف الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية، رؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[2]، ويكون لهؤلاء إبداء رأيهم خلال آجال 15 يوم من توصلهم بالقرار، ويكون رئيس البلدية ملزم باستشارة الهيئات على مستوى الولاية وأخرى على مستوى المحلي:

أ – الهيئات والمصالح الواجب استشارتها على مستوى الولاية: وتتمثل الهيئات الواجب استشارتها على المستوى الولاية في مصلحة التعمير، مصالح الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المواقع الأثرية، البريد والمواصلات، ولكن بموجب التعديل أضاف المشرع الجزائري هيئات أخرى وجب استشارتها وذلك بموجب القانون رقم 04 – 20 المعدل والمتمم لقانون التهيئة والتعمير ألزم باستشارة:

- مصلحة البيئة: وهذا لغرض الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة .
- التهيئة العمرانية: لأن المخطط التوجيهي، يكون وفق أيضا توجيهات مخطط التهيئة العمرانية.

[1] - إقلولي المولودة ولد رابح صافية، المرجع السابق، ص 243.

[2] - بوعمارة منال، بن المسعود أحمد، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ودوره في حماية البيئة، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد،02، ص 106.

– السياحة: لأن خطط تهيئة المناطق السياحية يعادل رخصة التجزئة، ويعد من بين أدوات التهيئة.

ب– الهيئات والمصالح الواجب استشارتها على مستوى المحلي: أما الهيئات الواجب استشارتها على المستوى المحلي فتتمثل في مصلحة الطاقة، النقل، ومصلحة توزيع المياه[1].

وبعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار إداري يبين فيه قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارات بشأن مشروع المخطط وينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي، وتمنح لها مدة 60 يوم لإيداع ملاحظتها وآرائها حول مشروع هذا المخطط وذلك بطريقة صحيحة ومكتوبة، وإذا لم تجب خلال هذه المهلة عد رأيها بالموافقة[2].

4– قرار إجراء التحقيق العمومي :

يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه للاستقصاء العمومي مدة خمسةوأربعين 45 يوم، ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس البلدية المعنية قرار بهذا الصدد، بحيث يحدد المكان أو الأماكن التي يمكن استشارة فيه أو فيها مشروع مخطط، ما يعين مفوض محقق أو مفوضين محققين، وتاريخ انطلاق التحقيق وانتهائه، وكذا كيفيات إجراء هذا التحقيق العمومي، وينشر بعد ذلك قرار الاستقصاء العمومي بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي، وتبلغ نسخة من القرار للوالي المختص إقليميا، ويمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، أو يعرب

[1] - منصوري نورة، المرجع السابق، ص. 27.

[2] - بوعمارة منال، بن المسعود أحمد، المرجع السابق، ص 106.

عنها مباشرة، أو ترسل كتابيا إلى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين، وبعد انقضاء المهلة القانونية، يقفل سجل الاستقصاء ويوقعه المفوض المحقق أو المحققون، ليق وم أو يقوموا خلال 15 يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء، ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.[1]

5- المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بموجب مداولة من المجلس الشعبي البلدي ثم يحول إلى الوالي المختص إقليميا الذي يتلقى بشأنه رأي المجلس الشعبي الولائي، وخلال 15 يوما الموالية لتاريخ استلام الملف يقوم بإصدار قرار المصادقة على المخطط، ويبلغ المخطط التوجيهي المصادق عليه إلى مختلف الجهات، لاسيما الوزير المكلف بالتعمير، والوزير المكلف بالجماعات المحلية، وإلى رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية بلدية المعنيين ومختلف المصالح والغرف التابعة لدولة على مستوى الولاية، كما يوضع تحت تصرف الجمهور وينشر على مستوى البلدية أو البلديات المعنية.[2]

المطلب الرابع: مخطط شغل الأراضي:

مخطط شغل الأراضي كما عرفته المادة 31 من قانون رقم 29-90 هو:

"المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء".

[1] - براهيمي موفق، البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري المعمق، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 -2017، ص 87.

[2] - بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص، ص. 136 – 137.

فهو وسيلة لتفصيل وتنفيذ التوجيهات العامة والإجمالية الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[1]، و يحدد بصفة مفصلة حقوق استخدام الأراضي، ويعين الكمية الدنيا والقصوى، من البناء المسموح به، المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء، أو بالمتر المكعب من الأحجام، ويضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات ويحدد الارتفاقات، ويحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية، والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها وتحدد المساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية.[2]

فمخطط شغل الأراضي يحدد بصفة مفصلة كيفيات تنظيم وتنفيذ عمليات استعمال الأراضي وطرق تعميرها ومعايير البناء بها وكيفيات توزيع الطرقات والارتفاقات على كامل تراب البلدية أو البلديات المعنية.[3]

1- خصائص مخطط شغل الأراضي.

يشترك مخطط شغل الأراضي بعدة خصائص يتميز بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أهمها:

- أوجد مخطط شغل الأراضي أصلا لتنظيم استعمال وتنظيم عملية التعمير على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتحت طائلة توقيع جزاءات نص عليها قانون رقم 29-90 المعدل والمتمم.
- مخطط شغل الأراضي مخطط تفصيلي ودقيق لصلته بالملكية العقارية.

[1] - التجاني بشير، مرجع سابق، ص69.

[2]- GUTTAI (Salah), Politique fonciére et consommations du sol urbain : (cas de ville de Ouargla), mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de post-graduation, spécialisée en gestion des villes, Ecole national d'administration, Alger, 1993.p .25

[3]- ARAUD (G) RUPIED (B), Droit de l'urbanisme, DELMAS, 2eme edition, Paris, 1994. Pp 54-55.

- مخطط شغل الأراضي مثله مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير قابل للاحتجاج به أمام الغير وفق المادة 10 من القانون رقم 29–90 المعدل والمتمم.

- يغطي مخطط شغل الأراضي كل البلدية أو جزءا منها فقط وهو ما نصت عليه المادة 34 من القانون رقم 29–90 التي جاء فيها:

" يجب أن تغطي كل بلدية أو جزءا منها بمخطط شغل الأراضي..... "، أما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فيغطي كل البلدية وهو ما أكدته المادة 24 من قانون رقم 29–90 التي جاء فيها:

"يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير"

2– محتوى مخطط شغل الأراضي:

يتكون قوام مخطط شغل الأراضي كما نصت عليه المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 178–91 المعدلة والمتممة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 318–05 سالف الذكر، من لائحة تنظيمية، مصحوبة بمجموعة الوثائق والمستندات المرجعية وهي كالتالي:

1– لائحة التنظيم:

تتضمن لائحة التنظيم كما هو مذكور في المادة 18 سالفة الذكر على مايلي:

أ–مذكرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكذلك البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لآفاق تنميتها.

ب–القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة نوع المباني المرخص بها أو المحضورة وكذا وجهتها، وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض وبمقياس الأراضي التي يعبر عنها بمعامل شغل الأرض وكذا معامل مساحة ما يؤخذ من الأرض مع جميع الارتفاقات المحتملة، هذا مع مراعاة الأحكام المطبقة على كل من الساحل والأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية أو الجيدة والأقاليم الطبيعية والثقافية البارزة.

ج–شروط استخدام الأراضي بالنسبة لكل من:

– المنافذ والطرق.

– وصول الشبكات إليها.

– خصائص القطع الأرضية.

– موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها

– موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة.

–موقع المباني بعضها من بعض على ملكية عقارية واحدة.

– ارتفاع المباني.

–المظهر الخارجي.

– موقف السيارات.

– المساحات الفارغة والمغارس.

د–تحديد مختلف المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وكذا الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك التي يقع إنجازها عل عاتق الجماعات المحلية هذا مع تحديد آجال إنجازها.

2- الوثائق والمستندات البيانية:

تتكون هذه الوثائق المرجعية مما يلي:

أ- مخطط بيان الموقع Plan de situation (بمقياس 2000/1 أو 5000/1).

ب- مخطط طوبوغرافي Plan Topographique (بمقياس 500/1 أو 1000/1)

ج- خريطة بمقياس 500/1 أو 1000/1 تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية مصحوبة بتقارير تقنية متصلة بذلك وكذا الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية.

كما تحدد الخريطة المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية طبقا لوسائل الدراسات الجيو تقنية Etudes géotechniques والدراسات الدقيقة للزلازل Micro zonation sismique على مقياس مخطط شغل الأراضي.

كما تحدد مساحات الحماية أو الارتفاقات الخاصة بالمنشآت المختلفة والمنشآت الأساسية المنطوية على التجهيزات والأخطار التكنولوجية.

وتحدد أيضا المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية أو التكنولوجية في مخطط شغل الأراضي المصنفة حسب درجة قابليتها للخطر بناء على اقتراح المصالح المكلفة بالتعمير والمختصة إقليميا حسب نفس الأشكال التي أملت الموافقة على المخطط.

ث – مخطط الواقع القائم بمقياس 500/1 أو 1000/1 يبرز الإطار المشيد حاليا وكذلك الطرق والشبكات المختلفة والارتفاقات الموجودة.

ح– مخطط تهييئة عامة بمقياس 500/1 أو 1000/1 يحدد ما يأتي:

- المناطق القانونية المتجانسة .
- موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية .
- خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الدولة من جهة وما تتحمله الجماعات المحلية من جهة ثانية وفق قواعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها .

ج– مخطط التركيب العمراني بمقياس من 500/1 أو 1000/1 المتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم من معامل شغل الأراضي ومعامل مساحة ما يؤخذ منها مصحوبا بمخطط يجسد الأشكال التعميرية والمعمارية المنشودة بالنسبة لكل قطاع من القطاعات المحددة في المناطق القانونية المتجانسة.

باستثناء مخطط بيان الموقع، فإن جميع المخططات المتبقية المبين في الوثائق البيانية[1]، تعد وجوبا 500/1 إذا كان مخطط شغل الأراضي يعني القطاعات الحضرية.

3– أهداف مخطط شغل الأراضي

يهدف مخطط شغل الأراضي إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية العمرانية وهذه الأهداف نصت عليها المادة 31 من القانون رقم29–90 والتي تتمثل فيما يلي:

[1] -المخططات المذكورة في البند 2 من المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 177-91 المعدل والمتممة بالمرسوم التنفيذي رقم 318-05.

1- يحدد بصفة مفصلة تنظيم استعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء فيها.

2- يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع (م 2) من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب (م 3) من الأحجام وتحديد أنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.

3- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي والجانب الجمالي للبنايات.

4- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، كذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.

5- تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتحديدها وترميمها وإصلاحها، إلى جانب ضبط طرق المرور وتوزيع الطرقات بمختلف أنواعها ومواصفاتها

6- تحديد شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب، والغاز الطبيعي أو الصرف الصحي، وأماكن التخلص من النفايات، إلخ...

7- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

8- كما يحدد المناطق العمرانية (المناطق السكنية، مناطق الخدمات والتجارة ومناطق الصناعة، والتخزين والمناطق الطبيعية والغابات، والمساحات الخضراء والأراضي الفلاحية والفضاءات وأماكن الراحة والترفيه...[1]

[1] - التجاني بشير، مرجع سابق، ص69.

4- إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي

تسند عملية إعداد مشروع مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية للبلديات المعنية وتحت مسؤوليته، عن طريق المداولة[1]، التي تتوج بقرار إعداد هذا المخطط.

ويشترط المرسوم التنفيذي رقم178–91 المعدل والمتمم حسب المادة الثانية منه وجوب أن تتضمن هذه المداولة ما يلي:

- تذكير بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به.
- بيان لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي.

بعدها يتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا وتنشر هذه المداولة بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر كامل.[2]

وبالنسبة لترسيم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مخطط شغل الأراضي كما هو منصوص عليه في المادة12 من القانون رقم29–90 [3]، يجب أن يحدد بموجب قرار من الوالي إذا كان التراب المعني تابعا

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 التي جاء فيها ما يلي: " يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية".

[2] - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم التي جاء فيها :" تبلغ المداولة المذكورة في المادة 02 أعلاه للوالي المختص إقليميا وينشر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني او المجالس
الشعبية البلدية المعنية".

[3] - المادة 12 من القانون رقم29-90 التي جاء فيها: " يمكن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخطط شغل الأراضي أن يضم مجموعة من البلديات.....يحدد الوالي المختص إقليميا في حالة مجموعة من البلديات بقرار منه باقتراح من رؤساء المجالس الشعبية مخطط تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل

لولاية واحدة، ويكون بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني تابعا لولايات مختلفة للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي، وفي حالة أراضي بلدية تابعة لولايات مختلفة تحدد محيطات تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات الإقليمية.

5- مرحلة الاستقصاء العمومي

بعد انتهاء كل المدد والمراحل المذكورة أعلاه، يتم إخضاع مشروع مخطط شغل الأراضي للاستقصاء العمومي لمدة 60 يوما بموجب قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، وتوجب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم91-178 أن يتضمن القرار، ما يلي:

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن الاستشارة فيها حول مشروع مخطط شغل الأراضي.
- يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها.
- يحدد كيفيات إجراء التحقيق العمومي.

وينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي (60 يوما) وتبلغ نسخة من القرار إلى الوالي المختص إقليميا.[1]

الأراضي، وفي حالة أراضي بلدية تابعة لولايات مختلفة تحدد محيطات تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات الإقليمية".

[1] -المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم.

ويفتح سجل خاص بالاستقصاء يكون مرقم وموقع من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية الذي يدون فيه كل الملاحظات التي ترسل كتابيا إلى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.[1]

بعدها يقفل سجل الاستقصاء عند انتهاء المدة المحددة قانونا (60 يوما) ويوقعه المفوض المحقق أو المفوضون المحققون الذين يقومون خلال مدة 15 يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.[2]

6- مرحلة المصادقة على مخطط شغل الأراضي.

بعد قفل مرحلة الاستقصاء العمومي واكتمال محتواه، يرسل مخطط شغل الأراضي مصحوبا بسجل الاستقصاء ومحضر قفل الاستقصاء والنتائج المستخلصة من طرف المفوض المحقق إلى الوالي المختص إقليميا، لإبداء رأيه وملاحظاته خلال(30 يوما) من تاريخ استلامه لملف المصادقة[3]، وإذا انتهت هذه المهلة(30 يوما) ولم يبد الوالي ملاحظاته حول المشروع، اعتبر رأيه موافقا.[4]

وبعدها يصادق المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة على مخطط شغل الأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الوالي[5].

[1] - المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم.

[2] - المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم

[3]- المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم

[4] -المادة14/2 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 التي تنص على أنه: " وإذا انقضت هذه المهلة، عد رأي الوالي موافقا".

[5]- المادة15 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 التي تنص على أنه : " يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء، لأخذ نتائج الاستقصاء العمومي بعد أخذ رأي الوالي في الحسبان".

المطلب الخامس: التشريعات الخاصة بالمساحات العمومية في الجزائر:

1- التصنيف القانوني للمساحات العمومية:[1]

تم تصنيف المساحات العمومية ضمن الأملاك الوطنية حسب القانون المتعلق بها والتي تشمل:

- الطرق العادية والسريعة وتوابعها.
- المنشآت الفنية الكبرى) (جسور، أنفاق، محولات)
- الحدائق المهنية.
- البساتين العمومية.

2- النصوص القانونية للمساحات العمومية :

أوجب المرسوم التنفيذي المتعلق بتحديد كيفيات تحضير رخصة التجزئة وتسليمها، على صاحبها إنجاز الأشغال المتعلقة بجعل الأراضي المجزأة قابلة للاستعمال، وذلك من خلال إحداث شبكة الطرق، مساحات توقف السيارات، المساحات الخضراء وميادين الترفيه.

أما المادة رقم 09 من نفس المرسوم والموضحة لمحتويات المرفق لاستخراج شهادة التجزئة حددت تفاصيل عدة من بينها توقيع مواقف السيارات، المساحات الحرة ضمن مجموعة من الوثائق والمخططات.[2]

[1]- المادة 7 من القانون 08-14 المؤرخ في 17 رجب الموافق ل 20 جويلية 2008 يعدل ويتمم القانون رقم:90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتضمن الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية العدد 44.

[2]- المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 91-176 في 28 ماي 1991 م الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخص التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم والتسليم، الجريدة الرسمية العدد26.

وقد أعطى حق الاختيار للسلطة المانحة لرخص البناء أن تشترط على صاحب العمارة السكنية انجاز الطرق، شبكة توزيع الماء والتطهير، الانارة العمومية، إلخ بقولها" يمكن "ولم يفرض عليها اجبار صاحب المشروع على انجاز هذه المساحات.[1]

تم تحديد المساحات العمومية ضمن مخطط شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ضمن حقوق استخدام الأراضي وهذا وفقا للقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير.[2]

وورد الحث للحفاظ على هذه المساحات ضمن مهام البلدية التي وجب عليها السهر على توفير النظافة العامة والراحة العمومية، وحماية الطابع الجمالي والمعماري، وحفظ الصحة وتوفير شبكات المنافع العامة انشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، أثاث حضري يهدف الى تحسين إطار الحياة ما نص عليه القانون المتعلق بالبلدية.[3]

أما القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فقد شدد على ضرورة حماية الغابات والحدائق العمومية والمساحات الترفيهية، كل المساحات ذات منفعة جماعية، تساهم في تحسين الإطار المعيشي.[4]

المطلب السادس: آليات التخطيط التي استحدثها المشرع الجزائري:

إن التجربة التي مرت بها الجزائر في المراحل السابقة شهدت غياب نظرة شاملة في التخطيط و لم يتم فيها التحكم في ظاهرة التحضر بل نتجت عدة عمليات تعمير عشوائية غير مراقبة مما ينعكس على الظروف الاجتماعية و تحول دون تساوي الحظوظ في الرقي و الازدهار بين جميع المواطنين ، وتم

[1] -المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 91-176 في 28 ماي 1991 م المحدد لقواعد التهيئة والتعمير والبناء، الجريدة الرسمية، العدد 26.

[2] -المادة 31 من القانون 90-29 المؤرخ في 01 -ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد 52.

[3]- المادة 108 من القانون90 -08 المؤرخ في 07 أفريل1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15.

[4]- المادة 65 من القانون10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد77.

التأكيد على ضرورة التفكير في ايجاد تخطيط لا ينحصر على مستوى المحلي بل يبدأ من الأعلى انطلاقا من المستوى الوطني ثم الجهوي إلى غاية المستوى المحلي فلقد أدركت الدولة أهمية الترابط بين التخطيط الحضري و التخطيط الإقليمي و هو ما صاغه المشرع من خلال القانون رقم 01 / 20 المؤرخ في 12 / 12 / 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT

نظمته أحكام المادة 07 من القانون 01 / 20 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة حيث يترجم المخطط على مستوى التراب الوطني كافة التوجيهات و الترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و هو يعكس المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني على الأمد الطويل 20 سنة حيث يشكل إطار استدلالي لتوزيع الاستثمارات التنموية و النشاطات و السكان حسبما يتطلبه التوازن بين المناطق الساحلية و الداخلية و من خلال هذه التوجيهات يتضح أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم له 3 أبعاد : وطني ،عالمي تدعيم مكانة الجزائر الدولية ، و زمني حيث تعد الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم الجهة المكلفة بالسهر على تنفيذ مشتملات هذا المخطط ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.

و ما يمكن الوقوف عنده هو دور و مدى إلزامية هذا المخطط أين نجد المشرع قد كيف تدخلات المخطط الوطني لتهيئة الاقليم أنها توجيهات إلزامية تلتزم كل القطاعات الوزارية و كذلك الجماعات المحلية و المؤسسات الوطنية باحترام ضوابط و قواعد المخطط و العمل بها في إعداد كل مشاريعها و مخططاتها،و هي توصيات القانون رقم 02/10المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني

لتهيئة الاقليم2030 الذي تدارك من خلاله المشرع الجزائري عدة نقائص غابت في المخططات السالفة فهو يعتبر النظام التوجيهي الأساس على المستوى الوطني أو دستور المخططات القطاعية و المحلية.

2- المخطط الجهوي لتهيئة الإقليمSRAT :[1]

من خلال نص المادة 03 من القانون 01 / 20 أن برنامج الجهة لتهيئة الاقليم يتكون من عدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة ، حيث نصت عليه المادة 7 من نفس القانون حيث أنه بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم التوجهات و الترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة أي يكون على المستوى الجهوي ما بين الولايات حوالي 09 ولايات تؤسسه السلطة المركزية بالتشاور مع الندوة الإقتصادية للجهة و هو أدات إستراتجية تتبع التوجيهات و المبادئ المقررة في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية و يبين الصورة المستقبلية لإقليم الجهة حيث يجدد التوازن بين الأنشطة و توطن السكان و كذا تنظم البنية الحضرية و ينسق مختلف البرامج في مجال العمل الاقتصادي كترقية الانشطة الفلاحية و إحياء الفضاءات الريفية مع مراعاة تنوعها و برمجة البنى التحتية حسب معطيات الجهة.

كما قدم المجلس الإقتصادي والإجتماعي في تقريره (الجزائر غدا) اقتراحا يقضي بضرورة وضع الأدوات المالية للتهيئة العمرانية و أشكال المساعدات و الإجراءات التحفيزية التي من شأنها تشجيع إعادة الانتشار و التوازن للإقليم من خلال أنشاء صندوق وطني و جهوي للتهيئة و التنمية العمرانية و آخر للتجهيز، مع وضع إجراءات وآليات للتضامن والتكامل بين الولايات على المستوى الجهوي ، بهدف إنشاء نظام للتخطيط الجهوي يرسي ثقافة جديدة للتهيئة العمرانية بتغيير الدهنيات بواسطة إعادة انتشار سياسي

[1] - بلا رشيد، الإطار التصوري للعمران وأبعاده البيئية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة: العدد الخامس، 2017، ص 158.

ومؤسساتي يعتمد على اللامركزية والتنظيم الجهوي ، وإعادة انتشار ملموس للكفاءات والأموال لفائدة الجماعات المحلية ، وكذا تنظيم هياكل التشاور الجهوي.

3- مخطط تهيئة الإقليم الولائيPAW

نصت عليه المادة 7 من القانون 01 / 20 المادة 5 حيث أنه يوضح ويثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي المعني الترتيبات الخاصة بإقليم كل ولاية في مجال ما يأتي على الخصوص بتنظيم الخدمات العمومية مساحات التنمية المشتركة بين البلديات، السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبنية الحضرية والبيئة حيث تؤسسه الولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية والمجالس المداولة (APC_APW) والجمعيات المهنية ويتم إعداد المخطط الولائي لنفس المدة التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.

4- المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء الحواضر الكبرىSDAAM :[1]

نصت المادة 07 من القانون 01 / 20 من خلال توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الأقاليم و التنمية المستدامة على هده الآلية نظرا لخصوصيتها و ما يميزها عن غيرها حسب نص المادة 03 منه بأن الحاضرة الكبرى هي التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف 300.000 نسمة بحيث تكون لها قابلية لتطوير وظائف دولية زيادة على وظيفتها الجهوية و الوطنية حيث يظم هدا المخطط التوجيهات العامة المتعلقة باستخدام الأرض تعين حدود مختلف المناطق بما فيها الزراعية و مساحات الترفيه و مواقع البنى التحتية و التوجيهات الخاصة بحماية البيئة و تثمينها و كذا مناطق التوسع الحضري و الأنشطة الصناعية حيث يتم إعداده وفق لجنة دراسة لمشروع انشاء المخطط تنشأ لدى

[1] - بلا رشيد: مرجع سابق، ص 159.

الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية رئيسا وممثلين عن عديد الوزارات مع أخد بعين الاعتبار آراء المجالس المنتخبة للولايات المعنية حيث يتم تأهيل ثلاثة حواضر كبرى في الجزائر و هي الجزائر مفتوحة على مدينة سيدي عبد الله الجديدة و بوينان ، و وهران مفتوحة على مستغانم سيدي بلعباس و تلمسان ، و قسنطينة عنابة و سكيكدة و فق أهدف تشمل جعل المدن الكبرى الأربعة مولدا لنمو يشكل محطات الإقتصاد معولم دعم التنافسية و الانفتاح الدولي و جاذبية الحواضر الكبرى ، تدعيمها بالربط البحري و الجوي و البري[1].

[1] - بلا رشيد: نفس المرجع، ص 160.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل التحديات المتعددة التي تواجه التخطيط الحضري في الجزائر، مبرزًا الجوانب الاجتماعية والثقافية والإدارية والديموغرافية المؤثرة فيه، كمايتناول الفصل مشاكل الحياة الحضرية وتأثير التخطيط على التنمية، مع تحليل آليات التحكم في العمران وتحقيق المظهر الجمالي للمدن الجزائرية.

كما يناقش الفصل مراحل التخطيط الحضري في الجزائر وتحدياتها، مع تسليط الضوء على المخططات العمرانية الجديدة مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، وكيفية تطبيقها في الواقع، وتم التطرق أيضا إلى التشريعات الخاصة بالمساحات العمومية ودور المشرع الجزائري في تحديث آليات التخطيط لتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

الفصل الرابع

الضوابط المنهجية

للدراسة الميدانية

الفصل الرابع:

الضوابط المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1- الإجراءات المنهجية للدراسة

2- مجال الدراسة

3- المنهج الإستبيان

4- إطار المعاينة

5- عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد:

يتوقف نجاح الدراسة الميدانية بشكل كبير على القدرة الجيدة على الولوج إلى موضوعيتها، واختيار الأسلوب الأنسب لدراسة الموضوع المعني، كما يتطلب الأمر تأسيس قاعدة منهجية قوية تعزز من مصداقية البحث.

وبالتالي يعتمد الباحث على مجموعة من القواعد والأسس المنهجية لإضفاء الطابع العلمي على الدراسة كل هذه العوامل تساهم في الكشف عن الأسباب والنتائج المرتبطة بالظاهرة المدروسة بشكل منظم ومنهجي.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1- مجال الدراسة:

تم تحديد مكان الدراسة في مدينة الأغواط ، حيث تعتبر من المدن الجزائرية المتوسطة التي تقع جنوب الجزائر العاصمة بحيث تبعد عنها بحوالي 400كلم ، وهي تقع على مفترق الطرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب يحدها من الشمال تيارت ومن الغرب البيض ومن الشرق الجلفة ومن الجنوب غرداية تبلغ مساحتها حوالي 20052 كلم^2 وكثافة سكانية 1523 /ت/ كلم^{12}، كما تعتبر مدينة ذات موقع هام فهي تقع في منطقة جبلية تسمى جبلا العمور^2، ومنحدرات الأطلس الصحراوي مع مرتفعات غابية ومساحات سهبية ورعوية ذات مناخ حار وجاف صيفا وبارد شتاءا.[3]

[1] – مداني لبتر، الاغواط صفحات من الحضارة والتاريخ، دار هومه، الجزائر، ط1،2006، ص23.

[2] – تامر مجاهد، سبل العبور إلى جبال العمور، المطبعة العربية طريق غرداية، ط1، 1993، ص،135.

[3] – jean Melian –laghaut ou les maisons entowees paris – llrauri plon -1925. p.58.

أ- المجال البشري:

يتمثل هذا المجال البشري لهذا البحث في عينية من المهندسين المعماريين في المنطقة مقسمين إلى أربع (04) أماكن عمل: مديرية السكن بولاية الأغواط (10) مهندسيين معماريين، مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء (15) مهندس معماري، ديوان الترقية والتسير العقاري (10)، و(100) مهندس معماري معتمد لدى الدولة (مكتب خاص)

ب-المجال الزماني:

لقد بدأت الدراسة الإستطلاعية في شهر نوفمبر 2022 إلى غاية جانفي 2023 وفي بداية شهر فيفري 2023 وزعت الإستمارات لمجتمع البحث.

2- المنهج:

لتحليل وتقصي أي موضوع ودراسة، ينبغي على الباحث تطبيق منهج يتفق مع طبيعة الموضوع المراد دراسته، ويعتبر المنهج مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم أي أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة [1]، وبالتالي فالمنهج الضروري للبحث إذ هو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث على ضبط أبعاد ومساعي وفروض البحث. [2]

وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي أسلوب المسح الذي يقوم على وصف الخصائص وعلى جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة قصد التعرف على وضعها وأهم ما يميزه هو أنه يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة. [3]

[1] – عبد الحميد رشوان، مبادئ علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1983، ص، 100.

[2] – رشيد زرواتي منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، دار هومه ،2002، ص،119.

[3] –محمد عبيدات، محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل التطبيقات، الأردن، دار وائل للنشر ،1999، ص47.

إنه من أجل الإحاطة بالظاهرة ميدانا يقوم الباحث بجمع المادة العلمية والميدانية عن الظاهرة، وتتم هذه العملية في الميدان مجال الدراسة عن طريق أدوات جمع البيانات التي تتوافق وطبيعة المنهج، ويعتبر هدف البحث وطبيعة المنهج ونوع البيانات المراد الحصول عليها، أيضا طبيعة المبحوثية كلها أسباب تدفع الباحث على اختيار الأداة الملائمة كذلك.[1]

3- الإستبيان:

إن لكل بحث إجتماعي أداة أو أدوات لجمع البيانات، وتعتبر الإستمارة هي الأداة الملائمة لهذه الدراسة [2]، وتعرف على أنها تقنية مباشرة لتقصي العلمي، تستعمل إزاء الأفراد وتتضح باستجواباتهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية ومقارنتها [3]، كما أنها عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية أو الفقرات أو البنود أو العبارات التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها. [4]

وتشمل استمارة هذا البحث على أربعة محاور جاءت كما يلي:

المحور الأول: بيانات شخصية.

المحور الثاني: بيانات خاصة بالمجال المؤسساتي (هيئات التخطيط والرقابة والمتابعة والإشراف).

المحور الثالث: بيانات خاصة (المجال الثقافي الإجتماعي).

المحور الرابع: بيانات خاصة بالمهندس المعماري.

[1] – مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، الجزائر، دار القصبة للنشر ،2004، ص184.

[2] – موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي، الجزائر، دار القصبة للنشر 2004، ص،184.

[3] – فضل دليلو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة منشورات جامعة منتوري ،1999، ص،186.

[4] – حمدي رجب عطية، الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ص، 103.

4- إطار المعاينة:

بما أن لكل موضوع طبيعته وبيئته الخاصة فقد تم الإعتماد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع البحث حيث يعرف على هذا الأسلوب أنه عمل إحصائي منظم يقوم على يرتكز على مبدأ الشمول لجميع مفردات المجتمع الإحصائي بعملية جمع البيانات وإخضاعها للتحليل الإحصائي، ويتم هذا العد الشامل في المجتمع المراد دراسته ويكون مجتمع صغير ولقد شمل هذا المسح المهندسيين المعماريين في مدينة الأغواط العاملين في مديرية السكن ومديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء و ديوان الترقية والتسير العقاري والمهندسيين المعماريين المعتمدين لدى الدولة (مكاتب خاصة) وكان المجموع الكلي لمجتمع البحث 135 مهندس معماري وتم استرجاع 130 إستمارة بحث و خمس الإستمارات الباقية لم تسترجع لسببين لوجود بعض إثنين من المهندسين في عطلة سنوية ولم نستطع الوصول إليهم وثلاث الإستمارات الباقية لعدم جدية الإجابة.

5- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

الجدول رقم (01): يوضح جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	72	55.4
أنثى	58	44.6
المجموع	130	100

من خلال هذا الجدول الذي يوضح خصائص عينة البحث من خلال جنسهم حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر من الإناث في عينة بحثنا إذ تمثل نسبة الذكور 55.4% في مقابل نجد أن نسبة الإناث في مجتمع بحثنا تمثل 44.6%.

الجدول رقم (02): يوضح هيئة مكان العمل بالنسبة للمبحوثين

هيئة العمل	التكرار	النسبة
مديرية السكن	10	7.7
مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء	15	11.5
ديوان الترقية والتسيير العقاري	08	6.2
مهندس معماري معتمد لدى الدولة (مكتب خاص)	97	74.6
المجموع	130	100

نلاحظ في هذا البيانات التي أمامنا التي تبرز هيئة مكان العمل بالنسبة للمهندسين المعمارين الذين يمثلون عينة البحث أن النسبة الأكبر منهم يعملون في مكاتب خاصة معتمدة لدى الدولة (خواص)، إذ أنهم يمثلون نسبة 74.6 %، بينما 11.5% يعملون كموظفين في مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، غير أنها تقل في مديرية السكن ويمثلون 7.7%، ويواصل مؤشر انخفاض مكان عملهم بالنسبة لديوان الترقية والتسيير العقاري بنسبة مقدرة 6.2%.

ويمكن قراءة هذه النتائج والنسب من منظور أن نسبة العاملين كمهندسين معماريين معتمدين لدى الدولة (مكتب خاص) هو لجوء المهندسين إلى هامش الحرية في الإبتكار والتخطيط والتصميم الهندسي بعيدا عن النصوص التنظيمية التي تحدد وتضبط هامش الإبداع في المؤسسات الرسمية وتلتزم بتنفيذ شروط منصوص عنها في دفاتر الشروط الخاصة بتلك المشاريع، كذلك في المكاتب الخاصة وهو الجانب المادي

الذي يدر عائدات أكثر بحكم متابعة المهندسين في المكاتب الخاصة لأشغال مؤسسات مقاولية تتعاقد معهم أو هيائت رسمية تكلفهم بمتابعة أشغال عن طريق منقاصات محلية و دولية وقيامهم بدراسات للمشاريع قبل إنجازها من حيث التكلفة المادية والتقنية والزمنية.

وتراتبيا بعد المكاتب الخاصة نجد المهندسين المعماريين في مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء في المرتبة الثانية من حيث تواجدهم وتمثيلهم في هيئات العمل، حيث تمتاز مديرية مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء بتولي مهندسيها المعماريين تنفيذ السياسات المتعلقة بالتعمير وتنفيذها على المستوى المحلي حيث يضمنون تنفيذ أدوات التهيئة والتعمير ومراقبتها ومتابعتها بالتنسيق مع الهيئات المعنية، كذلك يحافظون المهندسون المعماريون في هذه المديرية ضمن أشغالهم على العمل على حماية المواقع والمناطق ذات الطابع الخاص و دراسة طلبات عقود التعمير و إبداء الآراء التقنية الضرورية لإعداد مختلف المستندات المتعلقة بها وبحكم إحتوائها على أربع مصالح وهي:

1- مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية

2- مصلحة الهندسة المعمارية والبناء

3- مصلحة متابعة الصفقات العمومية

4- مصلحة الإدارة والوسائل.

وبنسبة أقل نجد أن تواجد المهندسيين المعماريين في الهيئات الرسمية وجدنا في المرتبة الثالثة من حيث تواجدهم في مديرية السكن، بحيث أن مديرية السكن تقوم بإطلاق برامج سكنية وصيغ مختلفة لإنجاز السكنات ومتابعة التخطيط في المدينة مما يستدعي توظيف عدد أكبر من المهندسين المعمارين خصوصا أن مديرية السكن تحتوي على أربع مصالح:

1- مصلحة السكن العمومي الإيجاري.

2- مصلحة السكن الريفي وتأهيل الإطار المبني.

3- مصلحة ا لترقية ا لعقارية وإعانات الدولة.

4- مصلحة الإدارة والوسائل.

وتضم كل مصلحة أربعة (4) مكاتب على الأكثر وذلك حسب أهمية المهام الموكلة لها، مما يستدعي توظيف مهندسين معماريين في كل مصلحة من هذه المصالح.

وموزاة مع وجود ملاحق عبر مختلف الدوائر لتنفيذ السياسيات المتعلقة بالسكن محليا وإقتراح برامج السكن ومناقشة الأمور القانونية والتنظمية الخاصة بالسكن بالتنسيق مع السلطات المحلية كما أنهم يراقبون مؤسسات الإنجاز والأشغال الموكل لها إنشاء البرامج السكنية المبادر بها من طرف الدولة.

كل هذا يجعل من المهندسيين المعماريين يختارون مديرية السكن لهاذ الغرض.

في حين نجد تواجد المهندسين المعماريين في هيئة ديوان الترقية والتسيير العقاري بنسبة قليلة رغم أن هذه الهيئة لها دور بارز في عملية التخطيط الحضري للمدينة بصفتها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقال المالي وتجسد السياسة الاجتماعية للدولة في مجال السكن وأبرز ما تعمل عليه كهيئة هي الترقية العقارية وتحسين الخدمة العمومية وتسيير الأملاك العقارية التابعة لها بصيانتها وإعادة الإعتبار لها، والمحافظة على العمارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن.

لكن رغم هذا استسقينا من مختلف المهندسيين المعماريين أن عملية التوظيف داخل هذه الهيئة تسير بعملية بطية جدا رغم ما لها من أهمية كبيرة في التخطيط الحضري للمدينة.

ثانيا: البيانات الخاصة بالفرضية الأولى

الجدول رقم (03): يوضح العلاقة بين التوجه المعماري في مدينة الأغواط ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء.

التوجه / درجة الرضا	توجه معماري تقليدي		توجه معماري عصري		مزج بين الإثنين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوية جدا	_	_	01	16.67	03	2.48	4	3.07
ضعيفة جدا	3	100	05	83.33	118	97.52	126	96.92
المجموع	3	100	06	100	121	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة ما بين التوجه المعماري السائد في مدينة الأغواط ودرجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في المدينة، حيث وجدنا أن هناك نسبة 96.92 % يرون أن درجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في المدينة (ضعيفة جدا) مدعمة بنسبة 100 % من المبحوثين الذين توجههم المعماري تقليدي، تليها نسبة 3.07 % يرون أن

درجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في المدينة (قوية جدا) مدعمة بنسبة 16.67 % من المبحوثين الذين توجههم المعماري عصري.

وكقراءة سوسيولوجية لمختلف البيانات الموجودة في الجدول فإنه يمكننا أن نقول أن تأثير التوجه المعماري على الرضا المهندسون ذوو التوجه التقليدي يظهرون استياءً كبيرًا من المخطط التوجيهي، مما يعكس تعارضًا واضحًا بين هذا التوجه التقليدي والمخططات التوجيهية الحالية، ربما بسبب الإهمال الواضح للعناصر التراثية أو التاريخية في التخطيط.

بينما المهندسون ذوو التوجه العصري رغم أن بعضهم يظهر رضا قويًا جدًا، فإن الأغلبية غير راضين وهذا قد يوحي إلى عدم التوافق الكافي بين المخطط التوجيهي ومتطلبات التوجه العصري.

في حين أن المهندسون الذين يمزجون بين التوجهين يعبرون بشكل شبه شامل عن استيائهم، مما قد يعكس صراعًا بين الرغبة في دمج العناصر التقليدية والعصرية وعدم قدرة المخطط التوجيهي على تلبية هذا المزيج.

إن الاستياء العام الكبير قد يكون نتيجة لتجاهل المخطط التوجيهي للعوامل الثقافية والإجتماعية المرتبطة بمدينة الأغواط، خاصة أن المدينة تتمتع بتراث معماري مميز قد يكون مهددًا بالتغيرات العمرانية غير المتوازنة، كما أن المزج بين التقليد والحداثة يبدو خيارًا شائعًا، لكن ضعف الرضا يشير إلى أن المخطط التوجيهي لا يقدم حلاً فعّالًا لتحقيق هذا التوازن.

ويمكن القول أنه هناك دلالات سياسية واقتصادية في ظل غياب التوجه التقليدي ضمن الفئة الراضية مما يشير إلى غياب الاهتمام بالتراث المحلي في السياسات العمرانية، هذا الاستياء قد يؤثر على استدامة التخطيط العمراني ويدفع المهندسين إلى البحث عن بدائل تعكس هويتهم المعمارية بشكل أفضل.

ونستنتج من خلال هذه البيانات أنها تسلط الضوء على فجوة بين التوجهات المعمارية والرضا عن المخطط التوجيهي، مما يتطلب إعادة تقييم شاملة للمخطط التوجيهي تأخذ بعين الاعتبار التوجهات المختلفة وخصوصيات المدينة الثقافية ولتعزيز الرضا، يجب إدماج البعد التراثي والمعاصر بطريقة متوازنة تراعي الهوية المحلية وتحفز الإبداع الهندسي.

الجدول رقم (04): يوضح العلاقة بين التعامل مع العوامل الطبيعية واعتماد المهندس المعماري في التصميم الهندسي.

العوامل / الإجراء المعتمد	نوعية مواد البناء		تصريف مياه الأمطار		عملية غرس الأشجار		التصميم الهندسي عكس إتجاه الرياح		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر	02	08	01	11.12	_	_	_	_	03	2.31
تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة	10	40	04	44.44	3	75	88	95.65	105	80.77
التشاور مع مسؤولي البناء	09	36	04	44.44	1	25	04	4.35	18	13.85
أخرى	04	16	_	_	_	_	_	_	04	3.08
المجموع	25	100	09	100	04	100	92	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين كيفية التعامل مع العوامل الطبيعية وعلى ماذا يعتمد المهندس المعماري خلال التصميم الهندسي فإن المهندس المعماري في مدينة الأغواط يركتز في إعتماده على تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة بنسبة 80.77% خاصة في التعامل مع عامل التصميم الهندسي عكس اتجاه الرياح

بنسبة95.65%، ويشكل هذ الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة النسبة الأكبر في جميع الجوانب تقريبًا، مما يعكس تفضيلًا واضحًا لهذه الحلول.

في حين يتم الاعتماد على تصاميم تعتمد على التشاور مع مسؤولي البناء بنسبة 13.85% خاصة في التعامل مع عامل تصريف مياه الأمطار، هذه النسبة المعتدلة لهذا الإجراء تُظهر أنه يُستخدم في بعض الحالات، ولكنه ليس الخيار الأول.

في حين يتم الاعتماد على تصاميم تعتمد على إجراءات أخرى 3.08% خاصة فيما تعلق بعامل نوعية مواد البناء بنسبة 16%، هذا الاستخدام لهذا الإجراء محدود للغاية، ويقتصر على مواد البناء.

في حين يتم الاعتماد على التصميمات المطبقة سابقًا في مكان آخر بنسبة2.31%، خاصة فيما تعلق بعامل تصريف مياه الأمطار بنسبة 11.12 %، هذه النسبة الإجمالية لهذا الإجراء ضعيفة جدًا، مما يُظهر قلة استخدامه في التصميم.

وفي القراءة السوسيولوجية لهذه البيانات نجد أن تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة الهيمنة الكبيرة لهذا الخيار (80.77%) تعكس تطورًا في العقلية المهنية نحو تبني التكنولوجيا كوسيلة أساسية في مواجهة التحديات البيئية والطبيعية كالاعتماد الكبير في "عكس اتجاه الرياح" (95.65%) يُبرز الدور الحاسم للتكنولوجيا في التعامل مع المناخ القاسي للأغواط، ويشير الاعتماد الجزئي في "غرس الأشجار" (75%) إلى اهتمام متزايد بإدماج التكنولوجيا في مشاريع الاستدامة البيئية، ولكنه لا يزال يتطلب تعزيزًا.

كما نجد أن التشاور مع مسؤولي البناء حيث أن هذه الفئة تعتمد على المشاورات بنسب متوسطة (13.85%)، مما يعكس حاجة المهندسين للتواصل مع الخبراء المحليين لضمان توافق التصميمات مع

الظروف الواقعية، خاصة في عامل تصريف مياه الأمطار لصفة التعقيد التي تمتلكها وديان الأغواط ما يعزز الاعتماد على التشاوء مع الخبراء المحليين في عملية التصميم الحضري المعماري للمدينة.

وفي الاعتماد على إجراءات أخرى في مواجهة العوامل الطبيعية نجد النسبة الضعيفة لهذا الخيار (3.08%) تعكس محدودية الأفكار الجديدة أو المبتكرة غير التقليدية في التعامل مع العوامل الطبيعية.

وخاصة في أن الاعتماد يقتصر على "مواد البناء"، مما يُبرز تركيزًا على المواد المحلية أو البديلة دون تطوير حلول أخرى.

بينما في الاعتماد على التصميمات المطبقة سابقًا في مكان آخرنجد أن هذا الخيار يُظهر اعتمادًا ضعيفًا جدًا، مما يعكس ميلًا لتجنب التقليد المباشر للتصاميم المستخدمة في أماكن أخرى.

ويمكن تفسير ذلك بالسعي إلى تصميمات مخصصة تعكس الاحتياجات المحلية بدلاً من استيراد حلول جاهزة، وانعدام الاعتماد عليها في "غرس الأشجار" أو "عكس اتجاه الرياح" قد يكون نتيجة لطبيعة الأغواط المناخية والبيئية التي تتطلب حلولًا مخصصة.

ونستنتج من خلال هذا كله أن الاعتماد الكبير على التكنولوجيا يُبرز التحول نحو حلول أكثر حداثة وفعالية لمواجهة تحديات التصميم في بيئة الأغواط.

وأن التفاعل مع الطبيعة يظهر أهمية دمج التكنولوجيا مع الحلول المستدامة، خاصة في "عكس اتجاه الرياح" و"غرس الأشجار"، لمواجهة التحديات البيئية والمناخية.

ويبقى التشاور كحل وسيط رغم الاعتماد الجزئي على التشاور، فإنه يشير إلى قيمة التفاعل المهني المحلي في صياغة الحلول الهندسية.

في حين نجد أن ضعف الابتكار المحلي يتجلى في الاعتماد المحدود على الإجراءات الأخرى مما يكشف عن حاجة لتعزيز التفكير الإبداعي والابتكار في التصميم الهندسي.

الجدول رقم (05): يوضح العلاقة بين عوائق التهيئة الحضرية في مدينة الأغواط والمهارات المطلوبة من المعماري لتخطيط حضري متكامل.

العوائق / المهارات	الأحياء القديمة		ضيق الشوارع		مشكلة الصرف الصحي		النمو الديموغرافي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مهارة الخيال والابداع	03	3.30	04	40	04	16	01	25	12	9.23
مهارة الاتصال والتنسيق	01	1.10	02	20	03	12	01	25	07	5.38
مهارة إبتكار تصاميم قابلة للتطبيق	02	2.20	02	20	13	52	02	50	19	14.62
مهارة الرسم	_	_	_	_	01	04	_	_	02	1.54
الإلمام بتاريخ وحضارة المدن	85	93.41	02	20	04	16	_	_	91	70
المجموع	91	100	10	100	25	100	4	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين أهم العوائق التي تعيق التهيئة الحضرية لمدينة الأغواط والمهارات التي يجب أن يمتلكها المعماري من أجل تخطيط حضري متكامل للمدينة حيث نجد أن مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن بنسبة 70% من المهارات التي يجب على المهندس المعماري أن يمتلكها في مواجهة العوائق التي تعيق التهيئة الحضرية خاصة في عائق الأحياء القديمة بنسبة 93.41 %، هذه المهارة لها

أهمية كبيرة في التعامل مع التحديات المتعلقة بالأحياء القديمة، حيث يُظهر المهندسون اهتمامًا بارزًا بتاريخ وحضارة المدينة.

في حين بنسبة أقل نجد مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق بنسبة 14.62%، مدعمة في عائق مشكلة الصرف الصحي بنسبة 52%، حيث هذه المهارة تتمتع بتركيز عالي على المشاكل العملية مثل "مشكلة الصرف الصحي"، مما يدل على أهمية التطبيق الفعلي .

وبعدها نجد مهارة الخيال والإبداع بنسبة 9.23%، مدعمة في عائق ضيق الشوارع بنسبة 40 %

حيث يعتمد عدد قليل من المهندسين على هذه المهارة في حل العوائق، ولكنها تبرز في مشكلة ضيق الشوارع.

وفي مهارة أخرى مهارة الاتصال والتنسيق بنسبة 5.38%، وتظهر هذه المهارة في عائق النمو الديموغرافي بنسبة 25 %، وتبين هذه المهارة استخدامًا محدودًا في مواجهة التحديات، حيث تُركز على التنسيق بين المعنيين في المخططات الحضرية.

وفي الأخير نجد مهارة بنسبة 1.54%، وتظهر هذه المهارة في عائق مشكلة الصرف الصحي بنسبة 04%، هذه المهارة تُعتبر أقل أهمية من المهارات الأخرى، وهي تُستخدم بشكل محدود في التصميم الحضري.

ونستنتج أنه في مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن أنه يعكس هذا الإلمام تقديرًا كبيرًا لتراث المدينة، خاصة في التعامل مع "الأحياء القديمة" وتبدي هذه المهارة ارتباطًا وثيقًا بالقيم الثقافية والاجتماعية في مدينة الأغواط، مما يشير إلى أهمية الحفاظ على الهوية المعمارية والتاريخية أثناء التطوير الحضري.

ومع ذلك، يبدو أن هذه المهارة ليست كافية بمفردها لحل قضايا أكثر حداثة مثل مشاكل الصرف الصحي والنمو السكاني.

في حين تعتبرمهارة الخيال والإبداع أساسية في التصميم الحضري، لكنها تُستخدم بشكل محدود، خاصة في المشاكل التقليدية مثل "الأحياء القديمة" التي تحتاج إلى حلول مبتكرة.

بالرغم من أهمية الخيال في الحلول المعمارية، إلا أن المهندسين يركزون أكثر على مهارات عملية وتقنية في مواجهة تحديات مثل ضيق الشوارع أو مشاكل الصرف الصحي.

بينما مهارة الاتصال والتنسيق فإننا نكتشف بحسب هذه النسب عن ضعف التنسيق بين المعنيين بمشاريع التهيئة الحضرية في مدينة مثل الأغواط، حيث تتداخل مختلف الجهات المعنية بالمخططات العمرانية، كما يعد التواصل الفعّال أمرًا ضروريًا، ولكن النسب المنخفضة قد تُظهر تحديات في هذا المجال.

وفي مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق التي تعد من المهارات الحيوية للتعامل مع مشكلات عملية ومعقدة مثل الصرف الصحي والنمو الديموغرافي.

كما تشير النسب المرتفعة لهذه المهارة في معالجة المشاكل الهيكلية إلى ضرورة إعادة التفكير في الحلول المقدمة، بحيث تكون أكثر عملية وقابلة للتطبيق في الواقع المحلي.

وفي مهارة الرسم وعلى الرغم من أن الرسم يُعتبر مهارة أساسية في الهندسة المعمارية، إلا أن استخدامه قليل في مواجهة عوائق مثل "ضيق الشوارع" أو "مشكلة الصرف الصحي"مما يشير ذلك إلى أن التصميم الحضري في الأغواط يعتمد أكثر على التحليل الفني والمراجعة الميدانية بدلاً من الرسم الفني التقليدي.

وهنا نخلص على أن التركيز على التراث كان بالاهتمام الكبير بـ "الإلمام بتاريخ وحضارة المدن" ما عكس رغبة قوية في الحفاظ على الهوية المعمارية للأغواط، إلا أنه لا يُحل المشاكل الحديثة بشكل كافٍ.

مما يستدعي الحاجة إلى مهارات مبتكرة لوجود ضعف في الاعتماد على "مهارة الاتصال والتنسيق" مما عكس فجوة في التعاون بين المهندسين والجهات المسؤولة عن التخطيط الحضري، وهذا ما يقضي إلى نقصًا في التنسيق وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف.

كما أن محدودية مهارات الرسم شكلت ضعفا في تصميم المدن الحضرية مما يوحي إلى أن المهندسين المعماريين في الأغواط لا يعطون الأبعاد الفنية التقليدية ذات الأولوية مقارنةً بالحلول العملية والهندسية.

الجدول رقم (06): يوضح العلاقة بين وظائف المدينة وتقسيمها الحضري في الأغواط ودور المهندس المعماري.

الوظائف / الوظيفة	وظائف صناعية		وظائف إدارية		وظائف تعليمية		وظائف خدماتية		وظائف ترفيهية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفة العمل كمهندس فني	01	20	05	16.13	02	2.22	_	_	_	_	08	6.15
وظيفة العمل كمهندس تصميم	03	60	14	45.16	04	4.44	02	66.67	01	100	24	18.47
وظيفة العمل كمستشار معماري	_	_	06	19.35	84	93.33	_	_	_	_	90	69.23
مدير مشروع	01	20	06	19.35	_	_	01	33.33	_	_	08	6.15
المجموع	05	100	31	100	90	100	03	100	01	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين وظائف المدينة الأكثر إحتراما للتقسيم الحضري في مدينة الأغواط والوظيفة التي يحب أن يقوم بها المهندس المعماري، حيث نجد أن وظيفة العمل كمستشار معماري بنسبة 69.23%، تظهر في الوظائف التعليمية للمدينة بنسبة كبيرة قدرت ب 93.33 %، تتركز هذه الوظيفة بشكل أساسي في القطاع التعليمي مما يدل إلى تفضيل المهندسين للعمل كمستشارين في السياقات الأكاديمية أو التدريبية.

وفي وظيفة العمل كمهندس تصميم نجد نسبة 18.47%، وتظهر في الوظائف الترفيهية بنسبة تقدر ب: 100%، وفي الوظائف الصناعية ب 66.67 % تعتمد هذه الوظيفة بشكل أساسي على القطاعات الترفيهية مما يدل على أهميتها لدى مهندسي التصميم.

وفي وظيفة العمل كمهندس فني ووظيفة مدير مشروع نجد نفس النسبة ب 6.15%، حيث تظهر في الأولى في الوظائف الصناعية بنسبة 20 %، بينما تظهر في الثانية في الوظائف الخدماتية بنسبة 33.33 %.

وكتحليل إجتماعي لمختلف الوظائف الخاصة بالمهندس المعماري فإن وظيفة العمل كمهندس فني هذه الوظيفة أقل تفضيلًا من قبل المهندسين، حيث يتم التركيز أكثر على العمل كمهندس تصميم أو كمستشار معماري، والقليل من المهندسين في الأغواط يميلون للعمل في الوظائف الصناعية أو الإدارية بشكل تقليدي، مما يعكس تفضيلًا للعمل في مجالات تصميمية أكثر تحديًا أو ذات تأثير أكبر على بيئة المدينة.

بينما في وظيفة العمل كمهندس تصميم فإنها الوظيفة الأكثر تفضيلًا بين المهندسين المعماريين، حيث يتم التركيز بشكل خاص في القطاعات الصناعية والإدارية.

ويتزايد الاهتمام بالتصميم في هذه المجالات يعكس رغبة المهندسين في تشكيل الحلول الإبداعية والعملية في مشاريع المدينة، ويتم تفضيل المهندسين للعمل في هذه الوظيفة في القطاعات الصناعية والإدارية على أنه هناك رغبة في المشاركة الفعالة في تطور البنية التحتية والمشاريع العمرانية

وفي وظيفة العمل كمستشار معماري فإنها الوظيفة التي تُعتبر الأكثر احترامًا من قبل المهندسين في الأغواط، حيث يركزون على العمل كمستشارين في القطاعات التعليمية، هذا يعني أن المهندسين المعماريين يرون أن دور المستشار يتجاوز الأنشطة التقنية ليشمل تعليم وتوجيه الأجيال الجديدة في هذا المجال، كما أن الدور الاستشاري يعكس الحاجة إلى تطوير فكر استراتيجي يساعد في تحسين التخطيط العمراني من خلال التجارب والدروس المستفادة.

وفي وظيفة مدير مشروع فإنها الوظيفة التي يتوقع عدد قليل من المهندسين الانخراط فيها، وهي تتوزع بشكل محدود بين القطاعات الصناعية والإدارية، وقد تكون هذه الوظيفة مرتبطة بمسؤوليات إدارية أكثر من كونها ذات طابع فني، مما قد يجعلها أقل جذبًا للمهندسين الذين يميلون إلى تقديم حلول تصميمية مبتكرة.

ونستنتج أنه يتم التركيز على الإبداع والتصميم من طرف المهندسين المعماريين في الأغواط بميلهم بشكل كبير إلى الانخراط في وظيفة "مهندس تصميم"، ما يعكس اهتمامهم بالإبداع وحل المشكلات التصميمية.

وتفضيل العمل كمستشار معماري في القطاع التعليمي يدل على أهمية التعليم والمشاركة الأكاديمية في التوجهات المستقبلية للمدينة.

إن الدور الاستشاري في التعليم يظهر في تفضيل المهندسين للعمل كمستشارين معماريين في القطاعات التعليمية مما يبرز أهمية نقل الخبرات والمعرفة لأجيال جديدة من المعماريين، ويشير إلى رغبة في خلق تأثير طويل الأمد على عملية التخطيط الحضري.

كما يهر جليا التوزيع المحدود للوظائف الإدارية مثل "مدير مشروع" على أنها تحظى ببعض الاهتمام، إلا أن المهندسين في الأغواط يظهرون قلة اهتمام بالمسؤوليات الإدارية، مما يعكس رغبة قوية في الحفاظ على تركيزهم على جوانب التصميم والفكر المعماري.

الجدول رقم (07): يوضح العلاقة بين عوامل إعاقة التوسع المعماري في الأغواط وطريقة تعامل المؤسسة مع المهندس المعماري.

العوامل / المؤسسة	الوديان		المرتفعات		الوعاء الفلاحي		أراضي العروشية		الحدود الجغرافية للبلدية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤسسات عمومية رسمية	_	_	01	1.15	01	16.67	_	_	01	14.29	03	2.31
مكتب دراسات خاص	11	55	85	97.70	02	33.33	03	30	01	14.29	102	78.46
شركات إقتصادية	09	45	01	1.15	03	50	07	70	05	71.43	25	19.23
المجموع	20	100	87	100	06	100	10	100	07	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة ما بين أكثر العوامل إعاقة لعملية التوسع المعماري داخل مدينة الأغواط وطبيعة تعامل المؤسسة التي يعمل معها المهندس المعماري مع هذا العائق،حيث نجد أن دور المؤسسات المختلفة في التعامل مع العوائق يتجلى في مكاتب الدراسات الخاصة التي تُعد الأكثر انخراطًا بنسبة كبيرة قدرت ب 78.46% من إجمالي المؤسسات التي يتعامل من خلالها المهندس المعماري مع مختلف العوائق، وتم تركيز الواضح على عائق المرتفعات بنسبة 97.70%، لتأتي الشركات الاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث المشاركة بنسبة 19.23%، وتظهر في هذه النسبة تعامل مهندسي الشركات الاقتصادية في

التعامل مع عائق الحدود الجغرافية للبلدية بنسبة 71.43%، والأراضي العروشية بنسبة 70%، لتأتي المؤسسات العمومية الرسمية حيث تتعامل مع عدد قليل جدا من العوائق بنسبة2.31%، لكن نجد أن مهندسي المؤسسات الرسمية يركزون بشكل رئيسي التعامل مع عائق الوعاء الفلاحي بنسبة 16.67%.

وكتحليل سوسيولوجي لمختلف المعطيات التي أمامنا فإنه، يظهر الاختلاف في الأولويات بين المؤسسات حيث تظهر مكاتب الدراسات الخاصة أنها تلعب الدور الأكبر خاصة في معالجة عائق المرتفعات، مما يعكس اعتماد المجتمع المحلي بشكل كبير على القطاع الخاص لمعالجة هذه الإشكاليات.

ونجد أن الشركات الاقتصادية تركز أكثر على القضايا المرتبطة بأراضي العروشية والحدود الجغرافية، مما يعكس اهتمامها بالاستثمارات المرتبطة بالحدود الإدارية والملكية للمدينة.

وفي الأخير المؤسسات العمومية الرسمية تبدي ضعفا كبيرا في التعامل مع العوائق الرئيسية للتوسع العمراني، مما يشير إلى قلة الموارد أو التخصص في هذا النوع من المشروعات.

ويمكن القول أنه من دلالة العوائق على التوسع المعماري وتعامل المهندسين المعماريين من خلال مختلف المؤسسات مع هذه العوائق أن المرتفعات تظهر كأكبر عائق، مما يشير إلى تأثير الطبيعة الجغرافية على التوسع في مدينة الأغواط وهذا العائق قد يعكس الحاجة إلى تقنيات هندسية حديثة لمواجهته، وأن الوديان تعكس تأثير التضاريس الطبيعية الأخرى على المشاريع المعمارية.

وكذلك أراضي العروشية والوعاء الفلاحي تعكس تحديات اجتماعية واقتصادية متعلقة بملكية الأراضي واستخدامها، مما قد يشير إلى وجود نزاعات حول الأراضي بين السكان أو بين السكان والدولة.

وكدور للسياسات العمرانية في مدينة الأغواط فإن ضعف مشاركة المؤسسات العمومية الرسمية يعكس غياب استراتيجية شاملة من الجهات الحكومية لمعالجة العوائق العمرانية، عكس الدور الكبير لمكاتب

الدراسات الخاصة الذي يدل على حاجة الجهات المسؤولة لدعم هذا القطاع وإشراكه بشكل أكبر في وضع المخططات العمرانية.

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أن هذه البيانات تظهر لنا فجوة واضحة بين العوائق الطبيعية والاجتماعية وقدرة المؤسسات المختلفة على التعامل معها، وأنه يجب وضع خطط تكاملية تجمع بين القطاعين العام والخاص، مع تخصيص موارد لمعالجة العوائق الجغرافية بشكل علمي وتقني.

كذلك لابد من معالجة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالأراضي (أراضي العروشية والوعاء الفلاحي) من خلال وضع سياسات عادلة وشفافة لملكية الأراضي واستخدامها.

والعمل على تعزيز دور المؤسسات العمومية الرسمية من خلال تدريب المهندسين وإشراكهم في مشاريع تتعامل مع العوائق الرئيسية مثل المرتفعات والوديان.

الجدول رقم (08): يوضح العلاقة بين التوجه المعماري في الأغواط والبرامج الأساسية التي يجب أن يمتلك المهندس القدرة على التعامل معها.

التوجه / البرامج	توجه معماري تقليدي		توجه معماري عصري		مزج بين الإثنين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
برنامج ريفيت	_		02	33.33	09	7.44	11	8.46
برنامج الفوتوشوب	01	33.33	_	_	07	5.79	08	6.15
برنامج إليستريتور	01	33.33	_	_	02	1.65	03	2.31
برنامج ثري دي ماكس	01	33.33	02	33.33	93	76.86	96	73.85
برنامج رينو	_	_	_	_	02	1.65	02	1.54
برنامج سكيتش اب	_	_	_	_	03	2.48	03	2.31
برنامج لوميون	_	_	01	16.67	03	2.48	04	3.08
أخرى	_	_	01	16.67	02	1.65	03	2.31
المجموع	03	100	06	100	121	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين التوجه المعماري السائد في مدينة الأغواط وأهم البرامج الأساسية والضرورية التي يجب على كل مهندس أن يمتلك القدرة على التعامل معها، حيث نجد أن **برنامج ثري دي ماكس** هو الأكثر أهمية واستخدامًا بنسبة 73.85%، ويسيطر بشكل كبير ضمن التوجه الذي يدمج بين التقليدي والعصري بنسبة 76.68%، و**برنامج ريفيت** يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 8.46%، مع تركيز خاص في التوجه العصري 33.33% والمزج بين التوجهين ب 7.44%.

في حين **برنامج الفوتوشوب** يمثل 6.15%، ويظهر تركيزا كبيرا في التوجه التقليدي بنسبة 33.33%.

أما البرامج الأخرى **(إليستريتور، رينو، سكيتش أب، لوميون)** تمثل نسبا صغيرة نسبيا أقل من 3.5% لكل برنامج، مع توزيع متفاوت حسب التوجه.

وكتحليل للبرامج حسب التوجه المعماري فإن التوجه المعماري التقليدي يميل المهندسون في هذا التوجه لاستخدام برامج مثل **الفوتوشوب وإليستريتور** بنسبة متساوية لكل منهما، ويقتصر استخدامهم على البرامج البسيطة أو المتعلقة بالتصميم الثنائي الأبعاد.

أما التوجه المعماري العصري فإنه يبرز **برنامج ثري دي ماكس** كخيار رئيسي إلى جانب **برنامج ريفيت** و**برنامج ولوميون** بدرجة أقل، وهذا يعكس اعتمادهم على برامج النمذجة ثلاثية الأبعاد وإظهار التصاميم الواقعية.

في حين نجد في التوجه الذي يمزج بين التوجهين هو الأكثر شمولية، حيث يستخدم المهندسون فيه مجموعة متنوعة من البرامج **كبرنامج ثري دي ماكس** الذي هو أكثر هيمنة بنسبة كبيرة، إلى جانب استخدام ملحوظ لبرامج مثل **ريفيت** و**الفوتوشوب**، وفي الاستخدام الإجمالي للبرامج الأخرى مثل: **رينو، سكيتش أب،**

ولوميون، فإنها تظهر بنسبة منخفضة جدا ما يشير إلى أنها برامج مكملة أو تُستخدم في حالات خاصة فقط.

وكتحليل سوسيولوجي لفهم العلاقة بين التوجه المعماري واختيار البرامج حسب كل توجه فإنه نجد أن التوجه التقليدي يبدي اعتمادا على برامج تصميم ثنائية الأبعاد مثل **الفوتوشوب وإليستريتور**، مما يعكس تركيزا على التوجه اليدوي أو التصاميم الكلاسيكية البسيطة التي لا تحتاج إلى نمذجة ثلاثية الأبعاد.

بينما التوجه العصري يعتمد بشكل كبير على برامج ثلاثية الأبعاد مثل **ثري دي ماكس وريفيت**، مما يدل على رغبة في الابتكار والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة، ويبقى استخدام برنامج **لوميون** يعطي الاهتمام بالتفاصيل الواقعية وإظهار المشاريع بشكل مميو في التوجه العصري.

وعلى جهة أخرى في التوجه الممزوج الذي يجمع بين العصري والتقليدي أو بالأحرى التوجه الذي يجمع بين الكلاسيكية والتقنيات الحديثة، فإنه يعني أنه هناك مرونة في التعامل مع المشاريع المختلفة وتبقة الهيمنة الكبرى لبرنامج **ثري دي ماكس** في هذا التوجه مما يعني أنه هناك أهمية المزج بين الإبداع والتراث.

وفي التحديات التقني فإن استخدام برامج مثل **ريفيت** و**ثري دي ماكس** يعني حاجة المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط إلى المهارات التقنية العالية، كما أنه يمكن أن تكون هناك فجوة تعليمية وتدريبية في هذا المجال، خاصة إذا كانت أغلبية المهندسين يعملون ضمن توجه تقليدي أو يفتقرون إلى الدعم التقني الكافي.

وقد يكون التأثير الثقافي والاجتماعي في التوجه المعماري السائد له علاقة مباشرة بالتقنيات والبرامج المستعملة للتخطيط الهندسي أو لمواجهة مختلف التحديات بحيث يتم التركيز على برامج مثل **ثري دي ماكس** و**ريفيت** في التوجه العصري وفي المزج بين التوجهين وهذا ما يعطي دلالة تأثير العولمة والتطور

التكنولوجي على الممارسات المعمارية، كما أن ضعف استخدام البرامج المتخصصة مثل **رينو وسكيتش أب** يشير إلى قصور في التنويع في التعليم الهندسي أو في توفر هذه البرامج محليا.

وكخلاصة لما سبق فإن المهندسون المعماريون في مدينة الأغواط يعتمدون على برامج محددة حسب التوجه المعماري، وأن البرامج الشائعة مثل: **ثري دي ماكس** و**ريفيت** تهيمن في التوجه العصري والممزوج وأن البرامج الأخرى مثل: **رينو** و**سكيتش أب** لها استخدام محدود، مما يعكس قلة الحاجة إليها أو نقص التدريب عليها.

وعليه فإننا نوصي بتعزيز التدريب بتوفير دورات تدريبية على البرامج الهندسية الحديثة مثل **ريفيت ولوميون** للمهندسين في التوجه التقليدي، وتنويع البرامج بتشجيع استخدام برامج أخرى مثل **سكيتش أب** و**رينو** لتوسيع نطاق الأدوات المتاحة للمهندسين، كما أنه يجب العمل على تطوير التعليم الهندسي بإدماج برامج النمذجة ثلاثية الأبعاد كجزء أساسي من المناهج التعليمية، وتشجيع التوازن بين التقليد والحداثة بدعم التوجه الذي يمزج بين توجهين وذلك عبر توفير الأدوات والتقنيات التي تساعد في إبراز الطابع التراثي والمعاصر بشكل متوازن.

الجدول رقم (09): يوضح العلاقة بين عوائق التهيئة الحضرية في الأغواط ودور المهندس المعماري.

العوائق / الوظيفة	الأحياء القديمة		ضيق الشوارع		مشكلة الصرف الصحي		النمو الديموغرافي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفة العمل كمهندس فني	01	1.10	01	10	06	24	_	_	08	6.15
وظيفة العمل كمهندس تصميم	04	4.40	06	60	11	44	03	75	24	18.46
وظيفة العمل كمستشار معماري	84	92.31	02	20	03	12	01	25	90	69.23
مدير مشروع	02	2.20	01	10	05	20	_	_	08	6.15
المجموع	91	100	10	100	25	100	04	100	130	100

يوضح الجدول الذي أمامنا العلاقة بين أهم العوائق التي تعيق التهيئة الحضرية لمدينة الأغواط والوظيفة التي يحب المهنس المعماري القيام بها بحيث أنه وجدنا أن وظيفة العمل كمستشار معماري تُهيمن بشكل كبير بنسبة 23 .69%، ويركز المهندسون العاملون كمستشارين على الأحياء القديمة بنسبة كبيرة جدا بنسبة 92.31%، مما يعكس دورا رئيسيا في معالجة مشاكل البنية التراثية.

ثم تأتي في المرتبة الثانية وظيفة العمل كمهندس تصميم حيث تشكل نسبة 18.46%، تتركز بشكل كبير على مشاكل النمو الديموغرافي بنسبة 75%، مما يعكس دورها الإبداعي في تصميم حلول عمرانية.

ونجد وظيفة العمل كمهندس فني بنسبة قليلة إذ تُعتبر الأقل شيوعا بنسبة 6.15%، ويركز عملها على مشكلة الصرف الصحي بنسبة 24%، مع إسهام محدود في مجالات أخرى.

ووظيفة العمل كمدير مشروع تُمثل أيضا نسبة ضئيلة6.15% ، يركز المهندسون العاملون كمديري مشاريع على مشاكل الصرف الصحي بنسبة .20%

وكتحليل لمختلف هذه البيانات يمكن قراءة العوائق ودورها في تشكيل الوظائف التي يفضل المهندس المعماري العمل بها حيث نجد عائق الأحياء القديمة تُظهر أعلى نسبة من التركيز على وظيفة العمل كمستشار المعماري، مما يدل على أهمية التعامل مع الأحياء التراثية بحساسية وتخطيط معماري مدروس يراعي الخصوصية الثقافية والتاريخية.

وفي عائق ضيق الشوارع الذي يعكس الحاجة إلى حلول تصميمية إبداعية لإعادة تنظيم الشوارع وتوسيعها أو تحسين استخدامها، لذا يبرز دور مهندسي التصميم بشكل كبير.

ونجد عائق مشكلة الصرف الصحي وهنا تظهر أهمية الوظائف التقنية (مهندس فني ومدير مشروع)، مما يدل على أن هذه المشكلة تتطلب خبرات هندسية متخصصة لحلها.

وأخيرا عائق النمو الديموغرافي الذي يُعتبر عائقا له تأثير طويل الأمد، ويرتبط بمهندسي التصميم نظرا لدورهم في تخطيط مناطق جديدة أو تحسين البنية التحتية لإستيعاب السكان.

وكقراءة لدلالات الثقافية والاجتماعية فإننا نجد التركيز الكبير على معالجة مشاكل الأحياء القديمة يعكس اهتماما واضحا بالحفاظ على الهوية العمرانية لمدينة الأغواط، وأن ضعف التركيز على النمو الديموغرافي

يشير إلى غياب استراتيجيات بعيدة المدى لإستيعاب الزيادة السكانية، مما قد يؤثر على التوسع الحضري في المستقبل.

ونستخلص أن عائق الأحياء القديمة تمثل التحدي الأكبر في التهيئة الحضرية، مع دور رئيسي للمستشارين المعماريين في معالجتها، وأن عائق ضيق الشوارع ومشكلة الصرف الصحي يمثلان عوائق تتطلب حلولا تصميمية وفنية، بينما النمو الديموغرافي يظهر كعائق ثانوي وهنا لابد أن نشير إلى أنه هناك تفضيل كبير للأدوار الإستشارية والتصميمية على حساب الوظائف الفنية والإدارية.

وفي الأخير نوصي بأنه يجب تعزيز التدريب الفني برفع كفاءة المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط للعمل كمهندسين فنيين أو مديري مشاريع، خاصة في مواجهة عوائق في مجالات معينة مثل: عائق الصرف الصحي والتوسع الحضري، كما أنه يجب أن نركز بدقة على عائق النمو الديموغرافي بوضع خطط طويلة الأمد لمعالجة هذا العائق، مع تعزيز دور مهندسي التصميم في تخطيط مناطق جديدة.

وأن يجب علينا الحفاظ على الأحياء القديمة بتوفير مزيد من الدعم لوظيفة الاستشارات المعمارية لمراعاة التراث العمراني، ومعالجة عائق ضيق الشوارع بتطوير برامج إعادة هيكلة تتضمن استراتيجيات إبداعية لتحسين استخدام المساحات الضيقة.

الجدول رقم (10): يوضح العلاقة بين الإجراءات الواجب اتخاذها للأحياء القديمة وعوائق تخطيط المدينة التي يواجهها المهندس المعماري في الأغواط.

الاجراءات / العوامل	يجب إزالتها		إعادة ترميمها		إستغلالها لنشاطات أخرى		الإبقاء عليها		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات تخطيط المدن	_	_	08	6.72	02	100	_	_	10	7.69
عوامل بيئية	_	_	03	2.52	_		02	33.33	05	3.85
ميزانية المشروع	03	100	108	90.76	_		04	66.67	115	88.46
المجموع	03	100	119	100	02	100	06	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين الإجراءات الواجب إتخاذها إزاء الأحياء القديمة وأهم العوائق التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط حضريا حيث نجد أن أكبر عامل أو عائق هو ميزانية المشروع حيث تقدر نسبة هذا العائق ب88.46%، وله تأثير واضح هذا العائق على خيار يجب إزالة الأحياء القديمة بنسبة 100%، مما يدل على أن التكلفة العالية قد تكون أحد الأسباب وراء التفكير في إزالة الأحياء.

ثم نجد عامل أو عائق تشريعات تخطيط المدن بنسبة 7.69%، وترتبط هذه النسبة بنسبة كبيرة بخيار إجراء استغلالها لنشاطات أخرى بنسبة 100%، مما يعكس أن التشريعات تُعتبر أحد أهم المعوقات أمام تغيير وظائف الأحياء.

لنجد في الأخير عائق العوامل البيئية بنسبة 3.85%، ويظهر إجراء الإبقاء على الأحياء القديمة بنسبة 33%.

وكتحليل سوسيولوجي لمختلف هذه البيانات فإن الإجراءات المرتبطة بالأحياء القديمة تتوزع على نحو يمكن قرائته بأن إعادة ترميم الأحياء القديمة يظهر كإجراء له اهتماما بالحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية لمدينة الأغواط ومع ذلك، يرتبط بعائق ميزانية المشروع مما يشير إلى تحديات كبيرة في تمويل مشروعات الترميم، غير أن إجراء الإبقاء على الأحياء القديمة يرتبط بالعوامل البيئية بشكل رئيسي، مما يعكس التوجه نحو حماية المناطق ذات الأهمية البيئية أو التاريخية دون إجراء تغييرات كبيرة.

غير أن إجراء استغلال الأحياء القديمة لنشاطات أخرى يواجه معوقات تشريعية كبيرة، ما يشير إلى صعوبة إعادة توظيف الأحياء القديمة لأغراض جديدة بسبب القوانين الصارمة في هذا المجال التي تدعم إبقاء الأحياء القديمة على حالتها للمحافظة على الصبغة التاريخية والتراثية لها.

لنجد في الأخير إجراء إزالة الأحياء القديمة الذي له مقاومة كبيرة، لكنه يرتبط حصريا بمسألة الميزانية، مما يشير إلى أن الإزالة قد تكون خيارا اضطراريا عندما تفشل الحلول الأخرى بسبب نقص التمويل.

أما في جانب تأثير العوائق على القرارات فإنه يمكن القول في أن تشريعات تخطيط المدن تُؤثر بشكل رئيسي على قرارات استغلال الأحياء القديمة لنشاطات أخرى، مما يشير إلى وجود قيود تنظيمية تجعل من الصعب تحويل الأحياء القديمة إلى استخدامات بديلة.

وكذلك العوامل البيئية تؤثر على قرارات الإبقاء على الأحياء القديمة أو ترميمها، مما يعكس وعيا بأهمية العوامل البيئية في القرارات التخطيطية.

لنجد في الأخير عامل ميزانية المشروع التي تُعد العائق الأكثر تأثيرا على جميع الخيارات تقريبا، مما يعكس أن القرارات المتعلقة بالأحياء القديمة تعتمد بشكل كبير على الموارد المالية المتاحة.

وخلاصة لما سبق فإننا وجدنا أن الإجراء الأكثر تفضيلا هو إعادة ترميم الأحياء القديمة، لكن هذا الخيار يواجه تحديات كبيرة مرتبطة بالميزانية، وأن التشريعات تُعد العائق الرئيسي أمام استغلال الأحياء لنشاطات أخرى، مما يعكس عدم مرونة القوانين في هذا الجانب، وأن العوامل البيئية تدعم خيارات الإبقاء على الأحياء أو ترميمها، مما يعكس توجها نحو الاستدامة.

ومنها نوصي بتحسين الدعم المالي عبر توفير ميزانيات كافية لمشروعات ترميم الأحياء القديمة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الحصول على دعم دولي من المنظمات العالمية المهتمة بهذا المجال أو المختصة فيه، كما أنه يجب مراجعة التشريعات عبر تعديل القوانين لتوفير مرونة أكبر في استغلال الأحياء القديمة لنشاطات أخرى، بما يتماشى مع احتياجات المدينة، والعمل على تعزيز التوجه البيئي بدمج العوامل البيئية في خطط الترميم والتطوير للحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامة الأحياء القديم، وأن نصنع توازن بين إزالة الأحياء القديمة والحفاظ عليها بإجراء دراسات جدوى متكاملة لتحديد الحالات التي يكون فيها الإبقاء على الأحياء أو ترميمها أكثر جدوى من الإزالة، مع مراعاة التكلفة والجدوى الاقتصادية، مما يشير إلى أهمية هذه العوامل في توجيه القرار نحو الحفاظ على الأحياء القديمة.

ثالثا: البيانات الخاصة بالفرضية الثانية

الجدول رقم (11): العلاقة بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الأغواط ورضا المهندس المعماري عنه.

المخطط / الرضا	يتضمن الشكل العمراني للمدينة		يتضمن مخطط شغل الأرض		يتضمن تقسيم المدينة عمرانيا		يتضمن رسومات وبيانات إحصائية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوية جدا	_	_	03	21.43	_	_	01	100	04	3.08
ضعيفة جدا	98	100	11	78.57	17	100	_	_	126	96.92
المجموع	98	100	14	100	17	100	01	100	130	100

لتحليل الجدول تحليلا إحصائيا وسوسيولوجيا لابد لنا أن نقوم بتحليل هذه البيانات ومن ثم سننتقل إلى تفسير العلاقة بين المكونات المختلفة ودرجة رضا المهندسين المعماريين ومن خلال هذا الجدول الذي يوضح العلاقة بين المكونات المختلفة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الأغواط ودرجة رضا المهندس المعماري عنه، حيث نجد أن درجة رضا المهندسيين المعماريين عن ما يتضمنه المخطط التوجيهي للمدينة بدرجة ضعيفة جدا بنسبة 96.92% ، مدعومة بنسبة 100% فيما تعلق بما تضمنه الشكل العمراني للمدينة، وبدرجة قوية جدا عن ماتضمنه المخطط التوجيهي للمدينة بنسبة ضئيلة تقدر ب3.08%، مدعومة بنسبة تقدر ب 100% لما تضمنه من رسومات وبيانات إحصائية.

وكقراءة تحليلية لمختلف البيانات الموجودة أمامنا فإن أسباب الرضا المنخفض عن المخطط التوجيهي لمدينة الأغواط وخاصة في الشكل العمراني للمدينة فإن هذا الاستياء مرتبطاً بعدم قدرة المخطط على استيعاب احتياجات المدينة المتزايدة أو تناقضه مع طبيعة الأغواط كمدينة ذات طابع معماري مميز.

وفي تقسيم المدينة عمرانيا فإن هذا العنصر يعكس القصور في التخطيط الموجه، ربما نتيجة لعدم مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية، مما يجعل التقسيم غير ملائم للواقع.

أما الحال بالنسبة لأهمية مخطط شغل الأرض فله نسبة أعلى من الرضا مقارنة بالعناصر الأخرى، وهذا يرجع إلى أن مخطط شغل الأرض يقدم توجيهات واضحة لبعض النواحي العملية، رغم أنه ما زال يحتاج إلى تحسينات كبيرة وفي الرسومات والبيانات الإحصائية التي يتضمنها المخطط التوجيهي لمدينة الأغواط فأنها اتسمت بتقييم إيجابي قوي، مما يعطي انطباع بأن الرسومات والبيانات الإحصائية للمخطط التوجيهي لمدينة الأغواط يمتاز بقيمة عملية وفنية، لكنه لا يكفي لتغطية القصور في بقية أجزاء المخطط، وقد يعكس هذا الإستياء العام فجوة كبيرة بين الرؤية المرسومة على الورق والواقع العمراني والسكاني لمدينة الأغواط، خاصة في ظل غياب التوافق بين مخرجات المخطط واحتياجات المهندسين المعماريين في المدينة وهذا مايبرز لنا مشكلة عدم التواصل مع المهنيين أو الاعتماد على معطيات غير علمية أو غير دقيقة بالأحرى.

وكخلاصة لما تقدمنا به فإن نسبة رضا ضعيف جدا كبيرة للغاية، مما يعكس استياء عاما من المخطط التوجيهي لمدينة الأغواط ونستنتج أن الشكل العمراني للمدينة وتقسيم المدينة عمرانيا هما الأكثر انتقادا من قبل المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط، وأن الرسومات والبيانات الإحصائية تعتبر نقطة إيجابية ولكنها لا تعوض أوجه القصور الأخرى للمخطط التوجيهي.

ومن هذا الأساس فإننا نوصي بإعادة تقييم الشكل العمراني للمدينة بالعمل على إبراز الهوية المعمارية لمدينة الأغواط واستيعاب النمو الحضري الحاصل خاصة في السنوات الأخيرة بطريقة متوازنة.

كما أنه يجب مراجعة تقسيم المدينة عمرانيا بالإعتماد على دراسات ميدانية وشراكات مع المهندسين المعماريين لفهم احتياجات السكان الحقيقية وتوزيعها بشكل عقلاني منظم للمساعدة في تقسيم مدينة الأغواط عمرانيا.

كما أن يجب العمل تحسين مخطط شغل الأرض بزيادة التفصيل فيه ليتماشى مع احتياجات التنمية الحضرية في الأغواط، وتعزيز استخدام الرسومات والبيانات لدعم القرارات التخطيطية.

وفي الأخير يجب إشراك المهندسين في تصميم المخطط وإثراءه عبر عقد ورش عمل تشاركية مع المهندسين المعماريين لضمان توافق مخرجات المخطط مع توقعاتهم واحتياجاتهم.

الجدول رقم (12): يوضح العلاقة بين محتويات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الأغواط والعوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط المدينة.

المخطط / العوامل	يتضمن الشكل العمراني للمدينة		يتضمن مخطط شغل الأرض		يتضمن تقسيم المدينة عمرانيا		يتضمن رسومات وبيانات إحصائية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات تخطيط المدن	03	3.06	05	35.71	02	11.76	_	_	10	7.69
عوامل بيئية	01	1.02	01	7.14	02	11.76	01	100	05	3.84
ميزانية المشروع	94	95.92	08	57.14	13	76.47	_	_	115	88.46
المجموع	98	100	14	100	17	100	01	100	130	100

كقراءة أولية لهذا الجدول الذي أمامنا نقوم بتحليل إحصائي للبيانات الموجودة فيه حيث نجد ما يتضمنه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الأغواط يوجد في مقابلها عوائق تعيق المهندس المعماري في تخطيط المدينة حيث تتراوح نسبة هذه العوائق في ميزانية المشروع بنسبة 88.46%، وترتبط هذه النسبة بما تضمنه المخطط التوجهي من ناحية الشكل العمراني بنسبة كبيرة قدرت ب 95.92%، وفي عائق تشريعات تخطيط المدن تتشكل بنسبة 7.69%، وترتبط هذه النسبة بشكل أكبر بما تضمنه المخطط من

مخطط شغل الأرض بنسبة35.71%، وفي عائق العوامل البيئية تمثل 3.84% وهي الأقل تأثيرا ةترتبط بالرسومات والبيانات الإحصائية بنسبة 100%.

وفي تحليل العلاقة بين العوامل والمخطط التوجيهي للمدينة فإن الشكل العمراني لمدينة الأغواط تأثر بشكل كبير بعامل ميزانية المشروع، حيث يتطلب الشكل العمراني لمدينة الأغواط تمويلا كبيرا لتنفيذه بشكل مناسب، وأن قلة الميزانية تمثل عائقا رئيسيا، كما أن مخطط شغل الأرض يتأثر بتشريعات تخطيط المدن، مما يشير إلى أن العوائق التشريعية تعرقل عملية تنظيم الأراضي واستخدامها بشكل فعال، وأن العوامل البيئية والميزانية تلعب أدوارا أقل نسبيا لكنها ما زالت مؤثرة.

وفي تقسيم المدينة عمرانيا يشكل عامل ميزانية المشروع نسبة كبيرة من العوائق، مما يشير إلى أن التمويل هو التحدي الأكبر في تقسيم المدينة بطريقة فعال.

وأخيرا في الرسومات والبيانات الإحصائية على الرغم من أنها الأقل من حيث التقييم، إلا أنها ترتبط بالعوامل البيئية بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد إلى أن قضايا مثل التأثيرات البيئية والموارد الطبيعية تؤثر على توافر هذه البيانات أو استخدامها.

وفي تشريعات تخطيط المدن تفيد أن الإطار القانوني الحالي قد يكون غير مرن أو معيق، مما يبطئ أو يعقد تنفيذ المخطط التوجيهي، كما أنه هناك حاجة لتحديث التشريعات أو تعزيز توافقها مع متطلبات التهيئة الحديثة.

وفي العوامل البيئية على الرغم من تأثيرها المحدود في الجدول، إلا أن ارتباطها برسومات وبيانات إحصائية بنسبة كبيرة يهدف أهمية تضمين البعد البيئي في التخطيط، كما أنه يجب مراعاة الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التأثيرات البيئية السلبية.

وتُعد ميزانية المشروع العائق الأهم ممايوضح أن نقص التمويل هو التحدي الأساسي الذي يواجه المخطط، مما يؤثر بشكل مباشر على العناصر الحضرية المهمة مثل الشكل العمراني وتقسيم المدينة.

ونستنتج من هنا أن ميزانية المشروع هي العائق الرئيسي الذي يعطل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في مدينة الأغواط، خاصة فيما يتعلق بالشكل العمراني وتقسيم المدينة عمرانيا.

وأن التشريعات الحالية تحتاج إلى مراجعة، حيث أنها تؤثر بشكل ملحوظ على مخطط شغل الأرض وقد تعرقل تنفيذ التوجيهات بشكل فعال.

وأن البعد البيئي مرتبط بشكل كبير بالبيانات الإحصائية والرسومات، مما يشير إلى الحاجة إلى دراسات بيئية أفضل تدعم التخطيط الحضري.

وعليه نوصي بزيادة التمويل الحكومي عبر توفير ميزانية كافية لتلبية متطلبات المخطط التوجيهي، خاصة لتحسين الشكل العمراني وتقسيم المدينة، والعمل على تبسيط القوانين واللوائح التي تعرقل عملية تخطيط الأراضي والتوسع الحضري بإدماج البعد البيئي عبر تعزيز الدراسات البيئية واستخدام البيانات الإحصائية لرسم خرائط وتوجيهات مستدامة، وتقديم معلومات واضحة حول كيفية توزيع الميزانية وتنفيذ التشريعات لتعزيز ثقة المهندسين في المخطط.

الجدول رقم (13): يوضح العلاقة بين أولويات التخطيط لدى الهيئات العمومية واعتماد المعماري في التصميم الهندسي.

الهياكل / التصميمات	الهياكل التعليمية		الهياكل الصحية		الهياكل الترفيهية		الهياكل الإدارية		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر	01	01	_	_	01	20	01	10	_	_	03	2.31
تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة	94	89.52	05	62.5	03	60	02	20	01	50	105	80.77
التشاور مع مسؤولي البناء	07	6.67	03	37.5	01	20	06	60	01	50	18	13.85
أخرى	03	2.86	_	_	_	_	01	10	_	_	4	3.07
المجموع	105	100	08	100	05	100	10	100	02	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين الهياكل التي تعطى لها أهمية في عملية التخطيط وتهيئة المدينة من طرف الهيئات العمومية وعلى ماذا يعتمد المعماري خلال التصميم الهندسي، حيث نجد أن تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة هي الأكثر استخداما بنسبة كبيرة 80.77%، وتظهر أهميتها البارزة في الهياكل التعليمية بنسبة89.52%.

ونجد التشاور مع مسؤولي البناء يمثل 13.85% ويُستخدم بشكل كبير في الهياكل الإدارية بنسبة 60% مما يشير إلى أهمية المشاورات في التخطيط الإداري.

ونجد تصميمات أخرى تشكل أقلية بنسبة 3.07%، وتُستخدم في الهياكل الإداري بنسبة10%.

كما نجد أن لتصميمات المطبقة مسبقا في مكان آخر تمثل فقط 2.31%، وتُستخدم في الهياكل الترفيهية بنسبة 20%، وهذا يشير إلى قلة الاعتماد على تصاميم مكررة في التخطيط الحضري.

وكتحليل سوسيولوجي فإن التركيز على التكنولوجيا الحديثة يعني الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة مما يعني أنه هناك توجه متزايدا نحو الابتكار في التصميم الحضري، وهو مؤشر إيجابي لتطوير مدينة الأغواط، وأن قلة الاعتماد على التصاميم المطبقة في مكان آخر بنسبة منخفضة فإنها تعني محاولة للهروب من النمطية والبحث عن حلول مبتكرة تناسب الخصوصيات المحلية.

في حين نجد أن أهمية التشاور مع مسؤولي البناء تظهر لنا الاعتماد الملحوظ على التشاور مع مسؤولي البناء في الهياكل الإدارية والصحية بأنه هناك ضرورة تظافر الجهود بين المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط والجهات التنفيذية لضمان نجاح المشاريع، كما أنه هناك تفاوت في كيفية التعامل مع مختلف الهياكل، حيث تبدو الهياكل الإدارية والصحية أكثر اعتمادا على الحوار مع المسؤولين، بينما الهياكل التعليمية والترفيهية تركز على التكنولوجيا.

ونستنتج مما سبق طرحه أن تصاميم التكنولوجيا الحديثة هي الأساس الأكثر شيوعا للتخطيط في مدينة الأغواط، خاصة في الهياكل التعليمية والصحية، كما أن التشاور مع مسؤولي البناء مهم جدا في الهياكل الإدارية والصحية، مما يعكس الحاجة للتنسيق الوثيق بين المهندسيين المعماريين والجهات الرسمية.

وتبقى التصاميم المطبقة في مكان آخر محدودة الاستخدام، مما يعكس توجها إيجابيا نحو الابتكار في تخطيط المدينة، وتبقى هناك حاجة لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في الهياكل الإدارية وزيادة التشاور في الهياكل التعليمية والترفيهية لتحقيق توازن أفضل.

ومن خلال هذا كله نوصي بتعزيز التكنولوجيا الحديثة بزيادة استخدامها في تصميم الهياكل الإدارية والصحية لتلبية متطلبات التحديث والابتكار، وتشجيع المشاورات الهندسية بتعزيز التعاون بين المهندسين المعماريين ومسؤولي البناء، خاصة في الهياكل التعليمية والترفيهية، وزيادة التميز والابتكار للحد من الاعتماد على التصاميم المطبقة في مكان آخر واستبدالها بحلول فريدة تلبي احتياجات مدينة الأغواط الخاصة.

والعمل على خلق توازن بين الحداثة والاحتياجات المحلية داخل مدينة الأغواط عبر تصميم هياكل تستند إلى التكنولوجيا مع مراعاة الطابع المحلي والوظيفي لكل نوع من الهياكل داخل مدينة الأغواط.

الجدول رقم (14): يوضح العلاقة بين برمجة المشاريع السكنية والحضرية وعوائق التخطيط الحضري للمهندس المعماري في الأغواط.

البرمجة / العوامل	على أساس التنبؤات المستقبلية لنمو المدينة		على أساس الخبرة المهنية لأصحاب مكاتب الدراسات		على أساس الأظرفة المالية الممنوحة من الدولة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات المدن	05	27.77	_	_	05	4.50	10	7.69
عوامل بيئية	03	16.67	_	_	02	1.80	05	3.85
ميزانية المشروع	10	55.56	01	100	104	93.69	115	88.46
المجموع	18	100	01	100	111	100	130	100

يوضح الجدول العلاقة بين كيفية برمجة المشاريع السكنية والحضرية في مدينة الأغواط (على أساس التنبؤات المستقبلية، الخبرة المهنية، الأظرفة المالية) وأهم العوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط المدينة حضريا (تشريعات المدن، العوامل البيئية، ميزانية المشروع)، حيث نجد أن هيمنة ميزانية المشروع كعامل معيق تشكل العامل الأبرز بنسبة 88.46%، حيث تعيق المشاريع السكنية والحضرية في مدينة الأغواط المبرمجة على أساس الخبرة المهنية لمكاتب الدراسات بنسبة 100%، هذا يشير إلى أن القرارات

المتعلقة ببرمجة المشاريع السكنية والحضرية لها علاقة مباشرة بالخبرة والتجربة السابقة في عمليات التخطيط داخل مدينة الأغواط.

كما يعتبر عائق تشريعات تخطيط المدن أن له تأثير محدود وتشكل ماهو نسبته 7.69%، حيث يظهر تأثيرها بشكل أكبر في المشاريع المبرمجة بناء على التنبؤات المستقبلية بنسبة 27.77% وعلى أساس وهذا ما يعني أنه أن التشريعات لا تُعتبر عقبة رئيسية، لكنها تؤثر على قرارات البرمجة التي تتطلب تخطيطا بعيد المدى.

كما وجدنا تأثير محدود للعوامل البيئية بنسبة صغيرة جدا بنسبة 3.85% كعائق وتظهر بشكل أكبر في المشاريع المبرمجة على أساس التنبؤات المستقبلية 16.67%.

ونستنتج هنا أنميزانية المشروع هي العامل المهيمن مما يعني أن التخطيط العمراني في مدينة الأغواط يعتمد بشكل كبير على الإمكانيات المادية المتوفرة، وليس على معايير مثل التنبؤات المستقبلية أو الخبرة المهنية، وأن ضعف التخطيط المستقبلي في نسبة المشاريع التي تعتمد على التنبؤات المستقبلية منخفضة، مما يعكس غياب رؤية استراتيجية طويلة المدى وتعني حالة غياب دور الخبرة المهنية لأصحاب المكاتب أنه قد نصل إلى تصميمات غير مبتكرة وغير ملائمة للخصوصيات المحلية داخل مدينة الأغواط.

ويبقى التأثير المحدود للعوامل البيئية والتشريعات القليل إذ يعتبر هذا التجاهل مسبب لمشكلات بيئية وقانونية طويلة الأمد.

ومما سبق طرحه يجب علينا أن نعزز التخطيط الاستراتجي بزيادة المشاريع المبرمجة بناء على التنبؤات المستقبلية لنمو مدينة الأغواط، ما يجعلنا نواصل الاستدامة التخطيطية الحضرية.

ويجب علينا كذلك تفعيل دور الخبرة المهنية بإشراك المهندسين المعماريين وأصحاب المكاتب الخاصة في مدينة الأغواط في عملية برمجة المشاريع، والاستفادة من خبراتهم في مواجهة العوائق.

وأن تتم زيادة الاهتمام بالعوامل البيئية بمراعاة الجوانب البيئية بشكل أكبر في التخطيط لتجنب الأضرار البيئية المحتملة، ونصل لإدارة أفضل للميزانية بتحسين إدارة الأظرفة المالية الممنوحة من الدولة لتوجيهها نحو مشاريع ذات أولوية استراتيجية، كما يجب مراجعة التشريعات عبر تحديثها لتكوت أكثر توافق مع التحديات الحضرية الحديثة.

الجدول رقم (15): يوضح العلاقة بين برمجة المشاريع السكنية والحضرية في المدينة ودور المهندس المعماري المفضل.

الوظيفة / البرمجة	على أساس التنبؤات المستقبلية لنمو المدينة		على أساس الخبرة المهنية لأصحاب مكاتب الدراسات		على أساس الأظرفة المالية الممنوحة من الدولة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفة العمل كمهندس فني	04	22.2	_	_	04	3.60	08	6.15
وظيفة العمل كمهندس تصميم	09	50	01	100	14	12.61	24	18.46
وظيفة العمل كمستشار معماري	03	16.67	_	_	87	78.38	90	69.23
مدير مشروع	02	11.11	_	_	06	5.41	08	6.15
المجموع	18	100	01	100	111	100	130	100

يوضح الجدول العلاقة بين كيفية برمجة المشاريع السكنية والحضرية في مدينة الأغواط (على أساس التنبؤات المستقبلية لنمو المدينة، الخبرة المهنية، الأظرفة المالية الممنوحة من الدولة) والوظيفة التي يحب المهندس المعماري القيام بها (مهندس فني، مهندس تصميم، مستشار معماري، مدير مشروع)، حيث نجد

أن وظيفة العمل كمستشار معماري تشكل بنسبة 69.23%، وتظهر في برمجة المشاريع الحضرية والسكنية في مدينة الأغواط على أساس الأظرفة المالية الممنوحة من عند الدولة بنسبة 78.38%،

أما وظيفة مهندس تصميم فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة 18.46%، وتظهر بوضوح في البرمجة المبنية على الخبرة المهنية لأصحاب مكاتب الدراسات بنسبة 100%، على الرغم من ضعف انتشار هذه الطريقة.

من جهة أخرى نجد أن وظيفة مهندس فني تسجل نسبة صغيرة تبلغ 6.15%، وتظهر بنسبة 22.2%عند برمجة المشاريع على أساس التنبؤات المستقبلية، أما وظيفة مدير مشروع فتسجل نسبة 6.15 %، وتظهر بنسبة 11.11%عند البرمجة المبنية على التنبؤات المستقبلية.

ونستخلص مما يتضح من الجدول أن غالبية المشاريع تعتمد على الأظرفة المالية الممنوحة من الدولة بنسبة، مما يعني هيمنة العوامل المالية في برمجة المشاريع، وتعتبر الوظيفة الأكثر ارتباطا بهذه الطريقة هي مستشار معماري، مما يدل على أهمية الدور الاستشاري في إدارة هذه المشاريع داخل مدينة الأغواط

ويبقى هناك تركيز ملحوظ على التخطيط المالي، مع تراجع في استخدام الخبرة المهنية والتنبؤات المستقبلية كأساس للبرمجة، ما يحد من الابتكار واستدامة التخطيط.

كمايمكن قراءة الجدول من منظور سوسيولوجي بأن هيمنة برمجة المشاريع على أساس الأظرفة المالية تشير إلى الاعتماد الكبير على العوامل الاقتصادية في تخطيط المشاريع، مما يعكس طغيان الاعتبارات المادية على حساب الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، وهذا الوضع قد يؤدي إلى مشاريع لا تلبي تطلعات السكان أو تتجاهل خصوصياتهم المحلية في مدينة الأغواط، وتعتبر وظيفة العمل كمستشار معماري بدورها الرئيسي أنها تقوم بعملية تركيز على الدور التوجيهي في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمشاريع، ولكن قد يشير أيضا إلى غياب تشاركية حقيقية مع السكان المحليين داخل مدينة الأغواط أو ضعف انخراطهم في تخطيط

المدينة، ونلاحظ أنه هناك تراجع للتنبؤات المستقبلية كعامل برمجي حيث ضعف استخدام هذه التنبؤات المستقبلية يعني غياب رؤية طويلة المدى لتخطيط مدينة الأغواط، مما ينبغي ميلا لتبني حلول آنية تتماشى مع الإمكانات الحالية، بدلا من مراعاة التحولات الديموغرافية أو الاجتماعية داخل مدينة الأغواط كما أن ضعف البرمجة القائمة على الخبرة المهنية بنسبة يعطينا إشارات عن عدم استثمار كاف في خبرة المهندسين المعماريين المحليين في مدينة الأغواط أو الإبداع الهندسي، وهذا يرجع بالسلب على هوية المشاريع الحضرية من الناحية الثقافية والإجتماعية والتاريخية لها أو يتجاوز الأمر إلى جودتها.

كما أن توزع الوظائف (مهندس فني، مهندس تصميم، مستشار معماري، مدير مشروع) بشكل متفاوت يعكس مدى اختلاف الأدوار الوظيفية وتأثيرها على برمجة المشاريع، فعلى سبيل المثال التركيز الكبير على المستشارين المعماريين يعني الميول للابتعاد عن التفاعل المباشر مع التفاصيل الفنية أو التصميمية.

وفي الأخير يجب أن نوصي بتعزيز التشاركية المجتمعية إشراك السكان المحليين وأصحاب الخبرة المهنية في عملية التخطيط لضمان ملاءمة المشاريع لاحتياجات المجتمع الأغواطي، وموازنة الأهداف بالعمل على تحقيق توازن بين الاعتبارات المالية والاحتياجات الاجتماعية والثقافية من خلال تعزيز دور التنبؤات المستقبلية والخبرة المهنية للمهندسيين المعماريين داخل مدينة الأغواط، كما يجب بناء القدرات المحلية بتشجيع المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط على الانخراط في التصميمات الابتكارية وتوفير الدعم اللازم لتطوير مشاريع مستدامة تواكب تطلعات المجتمع المحلي داخل مدينة الأغواط.

الجدول رقم (16): يوضح العلاقة بين تعديلات تنفيذ المشاريع العمرانية وعوائق تخطيط المهندس المعماري لمدينة الأغواط.

التعديلات / العوامل	عدم إحترام الأجال		التكلفة المالية للمشروع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات المدن	05	4.72	05	20.83	10	7.69
عوامل بيئية	04	3.77	01	4.17	05	3.85
ميزانية المشروع	97	91.51	18	75	115	88.46
المجموع	106	100	24	100	130	100

يوضح الجدول العلاقة بين تأثير التعديلات التي تمس المشاريع العمرانية أثناء فترة الإنجاز على تجسيدها، وأهم العوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط حضريا، إذ يعتبر العامل الرئيسي المعيق هو ميزانية المشروع بنسبة كبيرة جدا بلغت 88.46% من إجمالي العوامل، ومن بين هذه النسبة جاءت الأغلبية تحت تأثير عدم احترام الآجال بنسبة 91.51%، وفي عائق تشريعات المدن كانت ثاني أكبر عائق بنسبة 7.69%، حيث توزعت على التكلفة المالية بنسبة 20.83 %، وفي عائق العوامل البيئية كانت الأقل تأثيرا بنسبة 3.85%، حيث تأثرت بنسبة4.17% بسبب التكلفة المالية.

وكتحليل لهاته المعطيات فإن تأثير الميزانية كعامل مهيمن أوكعائق رئيسي تعكس الطبيعة الاقتصادية للمشاريع العمرانية في مدينة الأغواط مما يعني أن التخطيط الحضري يعتمد بشكل كبير على الموارد المالية المتاحة، ما قد يؤدي إلى تقليص جودة المشاريع العمرانية أو تأخرها، وأن ضعف الموارد المالية يعكس توجها عاما نحو العمل ضمن قيود صارمة، مع احتمالية إهمال الجوانب الجمالية والثقافية لمدينة الأغواط حضريا وعمرانيا، كما أن التعديلات أثناء الإنجاز كسبب رئيسي للتأخير يوحي إلى أن عدم احترام الآجال هو العامل الأكثر ارتباطا بالعوائق، وهذا يعني غياب التخطيط المسبق الفعال، أو نقص الكفاءة في إدارة المشاريع، وربما التغيرات المستمرة في المواصفات التي تعرقل سير العمل.

وفي تشريعات المدن وعلاقتها بالإجراءات الإدارية ظهرت كعائق بنسبة منخفضة نسبيا، لكنها قد تمثل عقبة تنظيمية تؤخر تنفيذ المشاريع داخل مدينة الأغواط أو تزيد من تكلفتها نتيجة البيروقراطية أو القيود القانونية غير المرنة.

وعلى الرغم من أن العوامل البيئية تلعب دورا مهما في استدامة المشاريع العمرانية، إلا أن ضعف تأثيرها في الجدول يشير إلى عدم إعطائها الأولوية في تخطيط مدينة الأغواط، وهذا قد يؤدي إلى تجاهل التحديات البيئية مثل المناخ أو التأثير على الموارد الطبيعية مما يهدد الاستدامة.

ومن خلال هذا نوصي تحسين إدارة الموارد المالية بتعزيز التخطيط المالي وإدارة الميزانية بشكل يضمن استدامة المشاريع وتقليل التكاليف الإضافية الناتجة عن التعديلات أثناء التنفيذ في مدينة الأغواط

كما يجب تطوير التشريعات ومراجعاتها لجعلها أكثر مرونة، مع تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل تنفيذ المشاريع ضمن الجداول الزمنية المحددة.

العمل على زيادة الاهتمام بالعوامل البيئية بإدماج البعد البيئي بشكل أكبر في التخطيط الحضري لضمان توافق المشاريع مع مبادئ التنمية المستدامة، وتعزيز الكفاءة الإدارية بتدريب فرق العمل على إدارة المشاريع بكفاءة مع تقليل الحاجة إلى التعديلات أثناء التنفيذ من خلال التخطيط المسبق الدقيق.

الجدول رقم (17): يوضح العلاقة بين عدم احترام معايير دفتر الشروط واستكمال المشاريع، والمهارات المطلوبة من المعماري لتخطيط حضري متكامل.

معايير الإنجاز / المهارات	تشكل عائقا		لا تشكل عائقا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مهارة الخيال والابداع	05	4.50	_	_	07	41.18	12	9.23
مهارة الاتصال والتنسيق	06	5.40	_	_	01	5.88	07	5.38
مهارة إبتكار تصاميم قابلة للتطبيق	09	8.11	02	100	08	47.06	19	14.62
مهارة الرسم	01	0.90	_	_	_	_	01	0.77
الإلمام بتاريخ وحضارة المدن	90	81.08	_	_	01	5.88	91	70
المجموع	111	100	02	100	17	100	130	100

يوضح الجدول الذي أعلاه العلاقة بين تأثير عدم احترام معايير الإنجاز المنصوص عليها في دفتر الشروط في استكمال المشاريع، والمهارات التي يجب أن يمتلكها المعماري لتخطيط حضري متكامل.

حيث وجدنا أن المهارة الأبرز هي الإلمام بتاريخ وحضارة المدن، حيث سجلت نسبة 70 %من إجمالي العوامل، وتظهر في هذه النسبة هذه نسبة 81.08% تتعلق بالتصور أن عدم احترام معايير الإنجاز يشكل

عائقا في استكمال المشاريع،ونجد في المرتبة الثانية مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق بنسبة 14.62%، مع ظهور نسبة ملحوظة 47.06% ترى أن هذه المهارة تكون أحيانا ضرورية لتجاوز التحديات الناتجة عن عدم احترام معايير الإنجاز، وتليها مهارات الخيال والإبداع ظهرت بنسبة 9.23% من إجمالي العوامل، لكنها تتجلى بشكل أكبر بنسبة 41.18% ضمن الحالات التي تؤثر أحيانا على إكمال المشاريع ، وفي مهارة الاتصال والتنسيق كانت أقل تأثيرا نسبيا بنسبة 5.38%، مع تركيز بسيط على ضرورة هذه المهارة أحيانا بنسبة قدرت ب 5.88%، وفي الأخير نجد مهارة الرسم شكلت النسبة الأقل، حيث لم تظهر إلا في حالة واحدة بنسبة 0.77% من الإجمالي.

وكتحليل لمختلف البيانات فإن مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن كعنصر أساسي لذا تعني هذه النسبة المرتفعة المرتبطة بهذه المهارة أهمية الفهم التاريخي والثقافي لدى المعماري في التخطيط الحضري لمدينة الأغواط، فمدينة الأغواط ذات عمق تاريخي وثقافي كبير، مما يجعل الالتزام بمعايير الإنجاز مسألة حساسة لضمان انسجام المشاريع الجديدة مع الطابع الحضري القائم.

كما تأتي أهمية مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق حيث تشير الأرقام إلى أن العمارة في مدينة الأغواط تواجه تحديا عمليا يتمثل في تطبيق التصاميم وفق معايير واقعية تتماشى مع التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب مهارات متقدمة للمهندسيين المعماريين في إدارة الموارد ومراعاة المعايير التقنية، كما أن ضعف التركيز على مهارات الاتصال والتنسيق بالرغم من أهميتها في المشاريع التعاونية، إلا أن ضعف التركيز على هذه المهارة يعكس ثقافة مهنية قد تكون مائلة للعمل الفردي أكثر من العمل الجماعي، وهذا يؤدي بنا إلى ظهور مشكلات في التنسيق بين الجهات المعنية بالمشاريع العمرانية داخل مدينة الأغواط، كما أن قلة الاهتمام بمهارات الرسم والنسبة المنخفضة لها تعطينا انطباع بأن الاعتماد الأكبر اليوم هو على البرامج والتقنيات الرقمية التي حلت محل المهارات اليدوية التقليدية.

ومن خلال هذا كله نوصي بأنه يجب تعزيز التعليم الثقافي والتاريخي بإدراج دورات متقدمة في التاريخ الحضري والمعماري لمدينة الأغواط خصوصا ولكل المدن ضمن تدريب المهندسيين المعماريين لتطوير فهم أفضل للطابع الثقافي للمدينة وتشجيع الابتكار التطبيقي بإنشاء ورش عمل تركز على تصميم مشاريع قابلة للتطبيق ميدانيا مع مراعاة القيود المجتمعية المحلية، والعمل على تعزيز مهارات الاتصال والتنسيق بين المهندسيين المعماريين وتدريبهم على المهارات الاجتماعية والإدارية لتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية في المشاريع، كما أنه يجب ألا يتم إهمال الجانب الفني التقليدي حتى لا تفقد المدينة هويتها العمرانية، وفي الأخير يجب ضمان الالتزام بمعايير الإنجاز وذلك عبر وضع آليات رقابية صارمة للتأكد من احترام المعايير المنصوص عليها في دفتر الشروط، لتجنب التحديات في مراحل التنفيذ.

الجدول رقم (18): يوضح العلاقة بين عدم احترام معايير دفتر الشروط واستكمال المشاريع، وطبيعة المؤسسات المفضلة لدى المعماري.

معايير الإنجاز / المؤسسات	تشكل عائقا		لا تشكل عائقا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤسسات عمومية رسمية	02	1.80	_	_	01	5.88	03	2.31
مكتب دراسات خاص	94	84.68	01	50	07	41.18	102	78.46
شركات إقتصادية	15	13.51	01	50	09	52.94	25	19.23
المجموع	111	100	02	100	17	100	130	100

يستعرض الجدول العلاقة بين تأثير عدم احترام معايير الإنجاز المنصوص عليها في دفتر الشروط في استكمال المشاريع، وطبيعة المؤسسات التي يفضل المهندس المعماري العمل بها، حيث نجد أن النسب الإجمالية حسب المؤسسات كالتالي: مكاتب الدراسات الخاصة تحظى بالنسبة الأكبر من الاهتمام بنسبة 78.46 %من إجمالي الردود وكان من بين الذين يرون أن عدم احترام المعايير يشكل عائقا في هذه المكاتب قد ظهرتا بنسبة 84.68%، وفي الشركات الاقتصادية تشكل نسبة 19.23%من الإجمالي، وظهرت نسبة 52.94% من يعتبرون أن التأثير يحدث أحيانا، وفي المؤسسات العمومية الرسمية تظهر

بأقل نسبة إجمالية تقدر ب 2.31%، وتشكل 5.88% من يعتبرون أن التأثير يحدث أحيانا أو أن من عدم احترام المعايير يشكل عائقا أحيانا.

وكتحليل سوسيولوجي فإن تفضيل مكاتب الدراسات الخاصة كخيار أول للمهندسيين المعماريين، مما يعكس بيئة عمل موجهة نحو الحلول الإبداعية والعملية، لأن هذه المكاتب توفر حرية أكبر في الابتكار والتصميم لكنها تعتمد بشكل كبير على التزام المعايير لضمان استدامة المشاريع.

كما أن الارتباط الكبير بين مكاتب الدراسات ورؤية المعايير كعائق يشير إلى تحديات تتعلق بالإدارة أو التنفيذ، حيث قد تواجه هذه المكاتب صعوبات في التعامل مع القيود التشريعية أو الميزانية.

ليأتي دور الشركات الاقتصادية التي تمثل مجالا جذابا، خاصة للفئة التي ترى تأثير المعايير كعامل متغير "أحيانا"، لأن هذه الشركات غالبا ما تواجه معضلات في تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية واحترام المعايير ما نفهم من خلاله أن طبيعة المشاريع الكبيرة التي تتطلب موارد مالية ضخمة وإدارة فعالة للمخاطر ، كما أن تراجع المؤسسات العمومية الرسمية في التفضيل من طرف المهندسيين المعماريين في مدينة الأغواط يوحي لنا بمشاكل البيروقراطية أو نقص الموارد الموجهة لتطبيق المعايير بحرفية ويتجلة هذا بانخفاض جاذبية العمل في بيئة تخضع لقيود كبيرة وتفتقر إلى المرونة مقارنة بالقطاع الخاص، ويعتبر تأثير احترام معايير الإنجاز تحديا كبيرا، وهو ما يعكس أهمية تطوير نظام رقابي

أكثر فاعلية للمتابعة والتنفيذ وفق دفتر الشروط، إن تأثير عدم الالتزام يظهر بشكل أقل عند "أحيانا".

مايعني أن المعايير ليست فقط التحدي الوحيد، بل هناك عوامل أخرى تلعب دورا مثل الإدارة والتمويل.

وكأبعاد لهذا الطرح فإن البعد الاقتصادي أول ما يظهر حيث يوحي لنا الاعتماد الكبير على مكاتب الدراسات الخاصة والشركات الاقتصادية بيئة تنافسية تعتمد على المشاريع ذات التمويل المرن والتوجه نحو الربح،

ويشير التركيز على الشركات إلى سعي المهندسين المعماريين بمدينة الأغواط نحو العمل في قطاعات تتيح فرصا لتطوير مهاراتهم وإدارة مشاريع أكبر.

كما يظهر البعد المهني والتقني فالعمل في مكاتب الدراسات يعكس ميل المهندسين المعماريين إلى تطوير مهارات التصميم والإبداع، إذ تعتبر هذه المكاتب بيئة مثالية لتطبيق أحدث التقنيات والمعايير لأن الشركات الاقتصادية على الجانب الآخر تبرز كبيئة تحتاج إلى مهارات إدارية وتقنية لمواجهة القيود المالية والتشغيلية.

ويظهر البعد المؤسسي في انخفاض الإقبال على المؤسسات العمومية حيث يبرز لنا مشكلات مؤسسية مثل غياب الحوافز، الروتين الإداري، ونقص الابتكار.

ومن خلال هذا كله يمكن أن نقول إنه يتوجب خلق بيئة عمل في المؤسسات العمومية بعمل وتطوير آليات أكثر مرونة داخل المؤسسات العمومية لجذب الكفاءات من خلال إزالة العوائق الإدارية وتوفير حوافز تشجيعية، وأنه يجب وضع خطط رقابية أفضل تضمن احترام المعايير مع توفير التوازن بين القواعد والابتكار كدعم مكاتب الدراسات والشركات وتوفير برامج تدريبية للمهندسيين المعماريين العاملين بالمكاتب الخاصة لتحسين التزامهم بالمعايير.

الجدول رقم (19): يوضح العلاقة بين العوامل الطارئة التي تؤخر تجسيد المشاريع والعوائق التي تواجه المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط.

عوامل طارئة / عوائق (عوامل)	عدم تسليم المشاريع في وقتها		إرتفاع أسعار مواد البناء		التعديلات التي تمس المشاريع		الغرامات المالية المنجرة عن التأخير في الإنجاز		إفتقاد المقاول للأهلية والكفاءة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات تخطيط المدن	03	2.94	01	12.50	02	25	_	_	04	50	10	7.69
عوامل بيئية	03	2.94	01	12.5	01	12.50	_	_	_	_	05	3.85
ميزانية المشروع	99	94.29	06	75	05	62.50	01	100	04	50	115	88.46
المجموع	105	100	08	100	08	100	01	100	08	100	130	100

يتناول الجدول أعلاه العلاقة بين أهم العوامل الطارئة التي تقف في وجه تجسيد المشاريع العمرانية والحضرية في وقتها والعوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط حضريا، حيث يتوزع التأثير بين عدة عوامل فنجد عائق ميزانية المشروع الذي يعتبر العامل أو العائق أكثر تأثيرا حيث تسجل أعلى

النسب وتمثل ميزانية المشروع ما نسبته 88.46%، ويظهر هذا العائق بنسبة كبيرة جدا 100% في العامل الطارئ المتمثل في الغرامات المالية المنجرة عن التأخير في الإنجاز.

وفي عائق تشريعات تخطيط المدن التي تمثل عائق بشكل نسبي صغيريقدر ب 7.69 %، وتظهر هذه النسبة التي تصل إلى 50% في العامل الطارئ المتمثل في افتقاد المقاول للأهلية والكفاءة.

وفي العائق الأخير العوامل البيئية تمثل في المجمل 3.85% من العوائق المؤثرة وتظهر في العاملين الطارئين عدم تسليم المشاريع في وقتها وإرتفاع مواد البناء بنفس النسب على التوالي 12.5% لكليهما.

ويمكن تحليل هذه النسب والبيانات على الضوء التالي:

حيث أن ميزانية المشروع تعتبر العامل المهيمن الذي يعوق تجسيد المشاريع، ويتجلى ذلك في أهمية التخطيط المالي المدروس لضمان استمرارية المشاريع، حيث تعكس النسب المرتفعة ارتباط التأخير أو التعديلات بعدم كفاية الموارد المالية أو سوء إدارتها، وسوسيولوجيا تبين لنا هذه النتيجة ضعف الاستثمار في قطاع البناء والتخطيط الحضري وعدم وضوح الأولويات بين الجهات المسؤولة.

حيث أن الإطار المؤسساتي (تشريعات تخطيط المدن)، تمثل جزءا محدودا من العوائق، ولكن تأثيرها الأكبر يظهر في الحالات التي تتطلب تعديلات أثناء التنفيذ أو عندما تفتقد المقاولات الكفاءة اللازمة.

وهذا ما يعكس احتمالية وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية تؤدي إلى ضعف القدرة على التكيف مع المتغيرات أثناء التنفيذ، مما يستدعي الحاجة إلى تحديث التشريعات لتواكب المتطلبات الواقعية.

لنجد في عائق أخير المتمثل في العوامل البيئية التي تمثل تأثيرا ملموسا في تعطيل المشاريع، بحيث أن التأثيرات البيئية ليست مهيمنة لكنها تبقى عوامل لا يمكن إغفالها، خاصة في مدينة مثل الأغواط التي تواجه

تحديات طبيعية مثل التضاريس والمناخ، مما يدعونا هذا إلى زيادة الاهتمام بالاستدامة البيئية في تصميم وتنفيذ المشاريع.

ويعتبر العامل الطارى المتمثل في افتقاد الكفاءة للمقاول عاملا هامشيا، ولكنه يظهر بشكل خاص مرتبطا بتشريعات المدن والميزانية، مما يعني وجود فجوة في التأهيل المهني للمقاولين، مما يعكس تحديا في بناء قدرات المورد البشري في القطاع.

ونستنتج أن الميزانية لها تأثيرا ساحقا مقارنة بالعوامل الأخرى، مما يجعلها محورا يجب معالجته لتحقيق مشاريع أكثر كفاءة ونجاحا، كما نجد أنه من الجانب السوسيولوجي تترجم لنا مختلف هاته البيانات الحاجة إلى مواءمة تشريعات تخطيط المدن مع المتطلبات الميدانية، وتعزيز الكفاءة المهنية للمقاولين، وتبني سياسات مالية أكثر استدامة لضمان تسليم المشاريع العمرانية في وقتها ووفق معايير الجودة المطلوبة.

الجدول رقم (20): يوضح العلاقة بين العوامل الطارئة التي تؤخر تسليم المشاريع والإجراءات المعتمدة في التصميم الهندسي من قبل المهندس المعماري.

عوامل طارئة / التصميمات	عدم تسليم المشاريع في وقتها		إرتفاع أسعار مواد البناء		التعديلات التي تمس المشاريع		الغرامات المالية المنجرة عن التأخير في الإنجاز		إفتقاد المقاول للأهلية والكفاءة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر	01	01	01	12.50	_	_	_	_	01	12.50	03	2.31
تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة	95	90.48	05	62.50	02	25	01	100	02	25	105	80.77
التشاور مع مسؤولي البناء	08	7.62	02	25	06	75	_	_	02	25	18	13.85
أخرى	01	01	_	_	_	_	_	_	03	37.50	04	3.08
المجموع	105	100	08	100	08	100	01	100	08	100	130	100

يبرز الجدول أعلاه العلاقة بين أهم العوامل الطارئة التي تقف في وجه تسديد المشاريع العمرانية والحضرية في وقتها والإجراءات التي يعتمد عليها المهندس المعماري خلال التصميم الهندسي حيث نجد أن تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة هي الإجراء الأكثر اعتمادا من قِبل المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط بنسبة 80.77%، حيث تُظهر نسبا مرتفعة في جميع العوامل خاصة في عامل الغرامات المالية المنجرة عن التأخير في الإنجاز بنسبة 100%، وتظهر التصميمات التي تتعلق بالتشاور مع مسؤولي اللبناء في المرتبة الثانية بنسبة 13.85%، وتترجم هذه النسبة في عامل التعديلات التي تمس المشاريع بنسبة كبيرة تقدر ب75%، وتبرز التصميات الأخرى كإجراء مساعد بنسبة 3.08%، ويتجلى ذلك بنسبة محدودة في إفتقاد المقاول للأهلية والكفاءة بنسبة 37.50%، أما إجراء التصميمات المطبقة في مكان آخر فسجل نسبة ضئيلة جدا تقدر ب 2.31%، وتظهر بتأثير محدود في عاملي ارتفاع أسعار مواد البناء وإفتقادة المقاول للأهلية والكفاءة بنفس النسبة لكليهما تقدر ب 12.5%.

إن العوامل الطارئة وتأثيرها على الأداء المهني كعدم تسليم المشاريع في وقتها العامل الذي يعتبر الأكثر تأثرا بالإجراءات، مما يعكس الأهمية القصوى لتصاميم حديثة أو مدروسة، لأن عدم التسليم في الوقت المناسب يخلق أزمات اجتماعية نتيجة تأخر الفائدة المرجوة من المشاريع. كما أن ارتفاع أسعار مواد البناء يترجم لنا التقلبات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على إنجاز المشاريع، مما يُبرز الحاجة إلى اعتماد تقنيات حديثة لتقليل الاعتماد على المواد التقليدية.

وفيما تعلق باالتعديلات التي تمس المشاريع فإنها تؤثر بشكل مباشر وواضح وتحتاج إلى استراتيجيات مرنة مثل التشاور مع مسؤولي البناء لمواجهة هذه التحديات، كما أن الغرامات المالية تُعد مؤشرا على ضعف التخطيط المسبق الذي يضر بسمعة المهندسين المعماريين والمقاولين، كما يسبب أضرارا اقتصادية للأطراف المعنية.

إن افتقاد المقاول للأهلية والكفاءة يعني عدم وجود تدريب كاف أو إشراف دقيق، ما يُظهر ضعف التنسيق بين المصممين والمقاولين.

وتعتبر التكنولوجيا كعنصر أساسي لأن الاعتماد الكبير على تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة يشير إلى تحول جذري في أسلوب العمل المعماري في مدينة الأغواط لأن التكنولوجيا تتيح تقليل الوقت والجهد وتحسين الكفاءة، لكنها قد تفتقر إلى المرونة إذا لم يتم ملاءمتها للظروف المحلية.

كما أن أهمية التشاور والاتصال رصدناها مع مسؤولي البناء، خصوصا في الحالات التي تتطلب تعديلات أثناء التنفيذ، هذه الممارسة تعني بعدا اجتماعيا مهما في العمل الجماعي والانسجام بين الأطراف.

وفي الأبعاد الثقافية والمؤسسية يتبين لنا أنه هناك فجوة في التدريب والتأهيل للمقاولين، مما يخلق تحديات في تطبيق التصاميم بشكل دقيق، كما تبين لنا من خلال البيانات أن اعتماد تصاميم مطبقة سابقا يمثل إجراءً تقليديا ولكنه غير فعال في حل المشكلات.

ومن هنا نستنتج أنه هناك اعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة كعنصر أساسي، لكن التحديات المرتبطة بالتعديلات أثناء التنفيذ والتكلفة تعوق الأداء، كما أنه يبرز لنا أهمية تحسين التنسيق والتشاور بين المهندسين والمسؤولين، والاستثمار في تأهيل المقاولين ما يعكس الحاجة إلى تطوير أنظمة تخطيط مرنة تستجيب للمتغيرات الطارئة.

الجدول رقم (21): يوضح العلاقة بين دعم المخطط التوجيهي للاستثمار في الأغواط ورضا المهندس المعماري عنه.

الإستثمار / درجة الرضا	الإستثمار التجاري		الإستثمار الصناعي		الإستثمار الخدماتي		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوية جدا	_	_	02	15.38	02	15.38	_	_	4	3.08
ضعيفة جدا	100	100	11	84.62	11	84.62	04	100	126	96.92
المجموع	100	100	13	100	13	100	04	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين الكيفية التي يشجع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في مدينة الاغواط على تطوير الاستثمار ودرجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في المدينة، حيث نجد أن درجة الرضا ضعيفة جدا بنسبة 96.92% تُظهر خيبة الأمل الكبيرة بين المهندسين المعماريين تجاه المخطط التوجيهي لمدينة الأغواط بما تعلق بالاستثمار، وتظهر بالأخص الإستثمارات الأخرى الغير مشار لها في الجدول، وفي الجهة المقابلة تتشكل درجة الرضا المهندسيين المعماريين عن المخطط التوجهي في ماتعلق بالاستثمار بنسبة ضئيلة جدا تقدر بنسبة 3.08%، ويظهر هذا الرضا بنسبة متساوية في الإستثمار الصناعي والإستثمار الخدماتي بنسبة 15.38% لكليهما.

وكتحليل سوسيلوجي لمختلف هاته البيانات فإنه يمكن القول إن البعد الاجتماعي حاضر في هذا الجدول حيث يشير أن المخطط التوجيهي يركز بشكل رئيسي على الإستثمار التجاري، لكنه يفتقر إلى التوازن بين القطاعات، وأن الإستثمار الصناعي والخدماتي، رغم أهميتهما في توفير فرص عمل وتحسين جودة الحياة، يظهران بدرجة متواضعة جدا في المخطط، وأن الرضا الضعيف يعكس شعور المهندسين بعدم تلبية المخطط لاحتياجات المجتمع المحلي في مدينة الأغواط وتوقعاته.

كما يظهر البعد الثقافي بالهيمنة الكبيرة للإستثمار التجاري قد تعكس أولويات تقليدية في تطوير المدينة، مع إهمال الابتكار في قطاعات أخرى، ويعكس ذلك غياب التوجه نحو الإستثمار الصناعي الذي قد يعزز الهوية الاقتصادية لمدينة الأغواط، كما تعتبر النسب الضئيلة للاستثمارات "الأخرى" أنها تعني قصورا في استيعاب التنوع الثقافي والاقتصادي داخل مدينة الأغواط.

ونجد البعد الاقتصادي سظهر في الإستثمار التجاري الذي يمثل الخيار المهيمن، مما يعكس استجابة المخطط لسهولة الربح وسرعة العائدات، لكن ذلك قد يؤدي إلى احتكار النشاط الاقتصادي وتقليل التنوع، كما أن ضعف الإستثمار الصناعي يشير إلى غياب الدعم المالي والتخطيط الموجه نحو إنشاء قاعدة اقتصادية متينة، وفيما تعلق بالإستثمار الخدماتي على رغم أهميته فإنه لا يحظى بالتركيز الكافي لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.

ويظهر البعد السياسي في عدم الرضا الضعيف جدا ما يوحي لنا بأن السياسات العامة المتعلقة بتطوير المخطط التوجيهي للبناء والتعمير غير فعالة وغياب المشاركة المهنية، وهذا قد يكون السبب في تركيز السلطات على الأهداف قصيرة المدى بدلا من الإستثمار في المستقبل الصناعي والخدماتي، وأن الإهمال النسبي للاستثمارات "الأخرى" يشير إلى قصور في استشراف احتياجات المجتمع المستقبلية أو في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الجديدة داخل مدينة الأغواط

وهنا نستنتج أن المخطط التوجيهي يعاني من اختلال كبير في توازن الإستثمار بين القطاعات، حيث يُظهر ميلا كبيرا نحو النشاط التجاري على حساب الصناعي والخدماتي، وأن الرضا المهني الضعيف جدًا يعكس إحباط المهندسين المعماريين نتيجة قلة التنوع والتركيز الاقتصادي، مما يُظهر حاجة ملحة إلى إعادة تقييم المخطط وإشراك الكفاءات المهنية لتحسين نتائجه

من الناحية السوسيولوجية فإن الجدول يلح على ضرورة توجيه المخطط لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تتجاوز المصالح التجارية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

الجدول رقم (22): يوضح العلاقة بين عوامل برمجة المشاريع من قبل الهيئات المشرفة ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي في الأغواط.

إعتماد الهيئات / درجة الرضا	قاعدة بيانات ديموغرافية		دراسات سوسيولوجية		إستشارات للمهندسين المعماريين		تلبية إحتياجات المواطنين		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوية جدا	01	11.11	01	50	01	6.67	01	0.97	_	_	04	3.08
ضعيفة جدا	08	88.89	01	50	14	93.33	102	99.03	01	100	126	96.92
المجموع	09	100	02	100	15	100	103	100	01	100	130	100

يوضح الجدول الذي أمامنا العلاقة بين أهم العوامل التي تعتمد عليها الهيئات المشرفة في برمجة المشاريع داخل المدينة ودرجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في مدينة الأغواط، حيث نجد توزيع الإجمالي على النحو التالي: رضا ضعيف جدا يُهيمن بنسبة 96.92%، مما يبرز القصور

الكبير في المخطط التوجيهي لتحقيق رضا المهندسين، وتظهر خاصة في الإعتمادات الأخرى بنسبة كبيرة جدا 100%، في حين رضا قوي جدا فقط بنسبة 3.08% من الإجمالي، مع توزيع متواضع بين جميع العوامل مع عذا في اعتماد دراسات سوسيولوجية بنسبة 50%.

ويمكن تحليل هذه المعطيات بأن العلاقة بين المتغيرات تشير لنا بأن الهيئات تعتمد على مجموعة من العوامل (قاعدة بيانات ديموغرافية، دراسات سوسيولوجية، استثمارات، تلبية احتياجات المواطنين)، لكنها تفشل في تحقيق رضا المهندسين المعماريين، وأن الرضا يرتبط مباشرة بفعالية هذه العوامل في تقديم حلول متكاملة تُلبي احتياجات المدينة وسكانها.

وفي البعد الاجتماعي نجد ضعف التركيز على تلبية احتياجات المواطنين يعكس نقصا في إشراك المجتمع المحلي في صياغة المخطط. التوجيهي لمدينة الأغواط، وأن ضعف الاعتماد على الدراسات السوسيولوجية (50% فقط رضا ضعيف جدا) يُظهر غياب البعد الاجتماعي والثقافي في التخطيط.

وفي البعد الثقافي نقص الاستثمارات للمهندسين المعماريين يترجم تجاهل الخبرة المهنية المحلية كجزء من التنمية الحضرية داخل مدينة الأغواط، وفي غياب دور "العوامل الأخرى" يعكس عدم استغلال التنوع الثقافي والاجتماعي للمجتمع المحلي في وضع خطط تطويرية.

أما عن البعد الاقتصادي فإن الاعتماد على قاعدة بيانات ديموغرافية يوحي بغياب الخطط الاقتصادية المستندة إلى معطيات ديموغرافية دقيقة تُترجم إلى مشاريع فعالة، مع التركيز على الاحتياجات دون تحقيقها يُظهر عدم توافق بين الخطط الاقتصادية ورغبات السكان.

وفي الأخير يعتبر تهميش الدراسات السوسيولوجية أنه يوجد خلل في سياسات التخطيط الحضري التي تأخذ الأبعاد الاجتماعية بعين الاعتبار، ما يدعوا إلى هيكلة سياسية وإدارية تُركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونستنتج أن المخطط التوجيهي يعاني من شلل شامل في تحقيق رضا المهندسين المعماريين، رغم اعتماده على عوامل أساسية كقاعدة البيانات والدراسات السوسيولوجية.

وأن البعد الاجتماعي والثقافي مهمّش، مما يؤثر على جدوى المخطط في تلبية احتياجات المجتمع المحلي.

وأن الهيئات المشرفة بحاجة إلى إعادة تقييم نهجها في برمجة المشاريع مع تعزيز دور المهندسين كمستثمرين فاعلين وإشراك السكان في التخطيط لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة داخل مدينة الأغواط.

الجدول رقم (23): يوضح العلاقة بين مكان العمل والمؤسسات المشاركة مع الهيئات المسؤولة عن التخطيط الحضري في مواجهة تحديات الأغواط.

مكان العمل / المؤسسات	مديرية السكن		مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء		ديوان الترقية والتسيير العقاري		مهندس معماري معتمد لدى الدولة (مكتب خاص)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المجالس المنتخبة	05	50	07	46.67	08	100	88	90.72	108	83.08
جمعيات المجتمع المدني	03	30	05	33.33	_	_	_	_	08	6.15
أعيان وكبار المدينة	01	10	02	13.33	_	_	_	_	03	2.31
أخرى	01	10	01	6.67	_	_	09	9.28	11	8.46
المجموع	10	100	15	100	08	100	97	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين مكان العمل وأهم المؤسسات التي تشركها الهيئات المسؤولة عن التخطيط الحضري في مدينة الأغواط لمواجهة التحديات والعوائق حيث نجد أن توزيع المؤسسات التي تشركها الهيئات المسؤولة حسب مكان العمل فنجد أن المجالس المنتخبة تشارك بنسبة 83.08% من الإجمالي، ما يعكس

اعتمادا كبيرا عليها في التخطيط الحضري وتظهر بشكل بارز في ديوان الترقية والتسيير العقاري بنسبة 100%، مما يشير إلى دورها المحوري في هذا السياق.

وفي مؤسسات أخرى تمثل نسبة 8.46% من إجمالي المؤسسات وتظهر بشكل محدود في جميع الأماكن مع أعلى نسبة في المكاتب الخاصة 9.28%.

وفي مؤسسات جمعيات المجتمع المدني تسجل نسبة 6.15% تتواجد في مديرية التعمير بنسبة 33.33%، ونحدهاغائبة تماما في ديوان الترقية والتسيير العقاري ومكاتب المهندسين المعماريين.

وعند أعيان وكبار المدينة فإنها تساهم بنسبة ضئيلة تبلغ 2.31%، وتتواجد في مديرية التعمير والهندسة المعمارية بنسبة 13.33%، ونجدهاغائبة تماما عن ديوان الترقية والمكاتب الخاصة.

وكتحليل سوسيولوجي فإن العلاقة بين مكان العمل والمؤسسات المشركة تتجلى في الهيئات المسؤولة عن التخطيط الحضري أنها تعتمد بشكل كبير على المجالس المنتخبة، مما يشير إلى ثقة في تمثيل هذه المجالس لمصالح المجتمع المحلي، ونجد أيضا جمعيات المجتمع المدني تلعب دورا محدودا، مما قد يعكس ضعف إشراك الأصوات الشعبية والتنظيمات المجتمعية في التخطيط الحضري لمدينة الأغواط.

وموزاة مع ذلك رصدنا أن أعيان وكبار المدينة يظهرون بشكل طفيف، مما يعكس تراجعا في دورهم التقليدي كصناع قرار مؤثرين في التخطيط الحضري في مدينة الأغواط رغم انشاء مجلس مدينة الأغواط مؤخرا، بينما نجد أن الفئات الأخرى تساهم بشكل محدود وغير واضح، ما قد يعكس غياب التنسيق أو إشراك فئات جديدة بشكل منتظم.

وكأبعاد اجتماعية فإن هيمنة المجالس المنتخبة تعكس الدور الأساسي للسياسات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط الحضري في مدينة الأغواط. ومع ذلك، غياب التنوع في المؤسسات المشاركة قد يحد

من تمثيل كافة فئات المجتمع، ويبقى الدور المحدود للجمعيات ينبئ إلى غياب إشراك القواعد الشعبية مما قد يؤثر سلبا على استدامة التخطيط الحضري في مدينة الأغواط.

ويبقى غياب ملحوظ لدور الأعيان التقليديين في التخطيط يعكس تحولا ثقافيا نحو هياكل أكثر مؤسسية، وبضعف الجمعيات قد يدل على قصور في الثقافة التنظيمية والتشاركية ضمن المجتمع.

إن تركيز ديوان الترقية والتسيير العقاري على المجالس المنتخبة يوضح ذلك التركيز على المشاريع ذات الطابع الاقتصادي البحت، مع إهمال لمشاركة المهندسين المعماريين كمستثمرين محتملين، وضعف المشاركة من الجهات الأخرى قد يعكس عدم وضوح الرؤية الاقتصادية الشاملة التي تشرك مختلف الفئات.

ويمكن القول إن الاعتماد المفرط على المجالس المنتخبة قد يكون انعكاسا للسياسات المركزية التي تُلزم الهيئات المحلية بتوجيه التخطيط الحضري عبر هذه المجالس المنتخبة، مع غياب جمعيات المجتمع المدني عن بعض الأماكن (مثل ديوان الترقية)، وهذا ما يثير تساؤلات حول الشفافية والمساءلة السياسية في التخطيط الحضري.

نستنتج أن المجالس المنتخبة هي الفاعل الأساسي في التخطيط الحضري في مدينة الأغواط، خصوصا في ديوان الترقية والتسيير العقاري، ويبقى هناك تفاوت كبير في إشراك المؤسسات الأخرى، مما قد يؤدي إلى نقص في التعددية والشمولية في قرارات التخطيط.

كما أنه ينبغي من أجل تعزيز كفاءة التخطيط الحضري في مدينة الأغواط، أن نقوم بإشراك أوسع لجمعيات المجتمع المدني والمهندسين المعماريين، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات لتحقيق توازن أفضل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

رابعا: البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة

الجدول رقم (24): يوضح العلاقة بين العوامل الثقافية لسكان الأغواط، المعالم العمرانية، ومهارات المهندس المعماري لتخطيط حضري متكامل.

العوامل المؤثرة / المهارات	المستوى التعليمي		التقسيم الوظيفي للأحياء		التقسيم القبلي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مهارة الخيال والابداع	07	31.82	04	28.57	01	1.06	12	9.23
مهارة الاتصال والتنسيق	03	13.64	01	7.14	03	3.19	07	5.38
مهارة إبتكار تصاميم قابلة للتطبيق	11	50	05	35.71	03	3.19	19	14.62
مهارة الرسم	_	_	_	_	01	1.06	01	0.77
الإلمام بتاريخ وحضارة المدن	01	4.55	04	28.57	86	91.49	91	70
المجموع	22	100	14	100	94	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين العوامل التي تؤثر على المستوى الثقافي لساكنة مدينة الأغواط ومعالم المدين عمرانيا والمهارات التي يجب أن يمتلكها المهندس المعماري من أجل تخطيط حضري متكامل حيث مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن تشكل هذه المهارة النسبة الأكبر من المجموع، حيث بلغت 70%،

وتظهر بشكل كبير 91.49% في التقسيم القبلي، ثم تشكلت مهارة إبتكار تصاميم قابلة للتطبيق بنسبة 14.62%، وتدعمت بشكل كبير في عامل المستوى التعليمي بنسبة 50%.

بينما نجد مهارة الخيال تتشكل بنسبة 9.23% من إجمالي المهارات، وتظهر في عامل المستوى التعليمي بنسبة 31.82%.

في حين مهارة الاتصال والتنسيق تشكل 5.38% من إجمالي المهارات، وتتوزع بنسبة كبيرة في عامل المستوى التعليمي بنسبة13.64%.

في حين تتشكل مهارة الرسم بنسبة ضئيلة جدا 0.77%، وتظهر بنسبة متدنية 1.06% في التقسيم القبلي.

إن التحليل السوسيولوجي للعوامل المؤثرة والمهارات المطلوبة في تخطيط مدينة الأغواط حضريا يمكن الإشارة له في التقسيم القبلي وتأثيره السوسيولوجي حيث أن النسبة العالية للإلمام بتاريخ وحضارة المدن ضمن التقسيم القبلي تشير إلى أن الجوانب الثقافية والتاريخية تشكل ركيزة أساسية في فهم التخطيط الحضري لدى سكان مدينة الأغواط، كما يظهر تأثير البنية القبلية كمحدد اجتماعي قوي في تشكيل تصورات الأفراد حول أهمية الحفاظ على هوية مدينة الأغواط التاريخية.

ما يعطي التقدير الكبير من السكان للجوانب الثقافية الموروثة، حيث تعتبر المدينة انعكاسا لثقافتهم القبلية وحضارتهم.

وفي التقسيم الوظيفي للأحياء سجلت مهارة "الإلمام بتاريخ وحضارة المدن" نسبة لبأس بها حيث يمكن القول إن تصميم الأحياء يستند إلى الحاجة إلى التوفيق بين الهوية الثقافية للمدينة والسياق الوظيفي لها.

كما أن النسب الجيدة لمهارة "ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق (35.71%) "و"الخيال والإبداع (28.57%) " توضح أهمية الإبداع والتطبيق العملي في تنظيم الأحياء الوظيفية، ما يجعل السكان يسعون لجعل الأحياء تلبي احتياجاتهم المعيشية الحديثة، ولكن مع الحفاظ على طابعها الثقافي.

كما أن المستوى التعليمي يلعب دورا هاما في تشكيل المهارات حيث النسبة العالية لمهارة "ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق" ضمن المستوى التعليمي (50%) تشير إلى أن التعليم يلعب دورا كبيرا في تأطير التفكير المنهجي والعملي للمهندسين والمخططين، ومع ذلك فإن النسبة المنخفضة لمهارة "الإلمام بتاريخ وحضارة" المدن (4.55%) ضمن المستوى التعليمي تكشف عن فجوة في المناهج التعليمية التي قد تحتاج إلى تعزيز محتوى يركز على الأبعاد التاريخية والثقافية.

وكتأثير اجتماعي للأدوار الوظيفية فإن المهارات مثل "الاتصال والتنسيق" و"الخيال والإبداع" سجلت نسبا ملحوظة في التقسيم الوظيفي، مما يعكس أن المهن المرتبطة بتخطيط مدينة الأغواط تحتاج إلى قدر كبير من المهارات الاجتماعية والتنسيقية للتعامل مع التحديات المشتركة، وتعكس لنا هذه النسب أنه يوجد مجتمع في مدينة الأغواط يحتاج إلى توافق بين أفراده، حيث تصبح المهارات الاجتماعية أساسية لتحقيق تخطيط حضري شامل، كما أن التفاوت بين التقسيمات وتأثيرها على التخطيط الحضري يبرز من خلال

أن سكان الأغواط ينقسمون في نظرتهم إلى أهمية المهارات بناء على السياقات السوسيولوجية (التعليم، الأحياء الوظيفية، والقبائل)، هذا التفاوت يعكس ديناميكية اجتماعية تحتاج إلى مراعاة عند وضع خطط حضرية، حيث لا يمكن فصل التخطيط عن التقاليد القبلية والثقافة المجتمعية.

وأخيرا نستنتج أن التخطيط الحضري في مدينة الأغواط يجب أن يأخذ في الحسبان التداخل بين الهويات القبلية، الوظائف الحضرية، ومستوى التعليم، والتركيز المفرط على الجوانب التاريخية في السياقات القبلية يقابله نقص واضح في توظيف هذه الجوانب ضمن التعليم الرسمي لذلك، ينبغي العمل على سد هذه الفجوة

من خلال برامج تعليمية وتدريبية تعزز من فهم شامل لتاريخ المدينة وحضارتها وربطها باحتياجات الحاضر، كما أن التباين في نسب المهارات بين التقسيمات يعكس تحديات اجتماعية تتطلب حلولا مرنة تجمع بين المهارات الإبداعية والتطبيقية.

الجدول رقم (25): يوضح العلاقة بين العوامل الثقافية لسكان الأغواط ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير.

العوامل المؤثرة / درجة الرضا	المستوى التعليمي		التقسيم الوظيفي للأحياء		التقسيم القبلي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوية جدا	02	9.09	_	_	02	2.13	04	3.08
ضعيفة جدا	20	90.91	14	100	92	97.87	126	96.92
المجموع	22	100	14	100	94	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين العوامل التي تؤثر على المستوى الثقافي لساكنة مدينة الأغواط ودرجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في مدينة الأغواط، حيث درجة الرضا ضعيفة جدا بنسبة 96.92% من إجمالي الآراء الخاصة بالمهندسيين المعماريين، وتظهر بنسبة كبيرة جدا 100 % في التقسيم الوظيفي للأحياء، مما يشير إلى أن جميع الفئات في هذا التقسيم غير راضية تماما عن المخطط.

وفي درجة الرضا قوية جدا سجلت نسبة 3.08% فقط من إجمالي الآراء، وتظهر بنسبة 9.09% في المستوى التعليمي، مما يشير إلى قلة قليلة فقط من المتعلمين أبدوا رضاهم عن المخطط.

نستنتج أن رضا السكان عن المخطط التوجيهي منخفض للغاية، حيث طغت درجة "ضعيفة جدًا" في جميع التقسيمات، وأنه هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم المخطط التوجيهي للبناء والتعمير لمدينة الأغواط لضمان توافقه مع احتياجات وتوقعات السكان، كما أن التحديات التي يواجهها المخطط التوجيهي في الأغواط ليست فقط تقنية، بل هي أيضا اجتماعية وثقافية، لذلك ينبغي أن يكون التخطيط المستقبلي أكثر تكاملاً ويعتمد على شراكة حقيقية بين السلطات، المهنيين، والمجتمع المحلي.

ونوصي في الأخير بإعادة تصميم المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في مدينة الأغواط بحيث يصبح يراعي احتياجات السكان المتنوعة، مع التركيز على تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

في التقسيم القبلي نجد أن المخطط لا يأخذ في الحسبان القيم الثقافية والاجتماعية المترسخة في الهياكل القبلية، لذا ينبغي تطوير سياسات تعزز الهوية الثقافية وتضمن تكاملها مع التنمية الحضرية.

عدم الرضا في التقسيم الوظيفي يدل على وجود خلل في توزيع الموارد والخدمات داخل الأحياء، لذا يجب إجراء دراسة معمقة لتحديد المشاكل الرئيسية في الأحياء الوظيفية مثل النقل، المرافق العامة، والمساحات الخضراء.

النسبة الكبيرة لعدم الرضا ضمن المستوى التعليمي تشير إلى أن المخطط لا يتماشى مع المعايير المهنية، لذا يجب إنشاء لجان تضم المهندسين المعماريين لضمان توافق المخطط مع متطلبات التخصص.

يجب إشراك السكان في مراحل تصميم وتطبيق المخطط التوجيهي وهذا يمكن أن يساعد في فهم احتياجاتهم الفعلية، مما يقلل من مستويات الإحباط ويزيد من القبول المجتمعي.

يجب تنظيم ورش عمل للمهندسين المعماريين والمخططين حول كيفية تصميم مخططات حضرية تدمج بين الهوية الثقافية والاحتياجات الحديثة.

الجدول رقم (26): يوضح العلاقة بين معايير اختيار السكان لمكان الإقامة ورضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي في الأغواط.

الأسس / درجة الرضا	على أساس الإنتماء القبلي		على أساس المكانة الإجتماعية		القرب من المراكز الخدماتية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قوية جدا	02	2.15	01	7.69	01	4.17	04	3.08
ضعيفة جدا	91	97.85	12	92.31	23	95.83	126	96.92
المجموع	93	100	13	100	24	100	130	100

الجدول أعلاه يوضح العلاقة بين الأسس التي على أساسها يختار السكان مكان الإقامة في مدينة الأغواط ودرجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في مدينة الأغواط، حيث تشكل درجة الرضا "ضعيفة جدا" نسبة 96.92% من المجموع الإجمالي، ما يعكس فشلا شاملا في تلبية تطلعات السكان في مدينة الأغواط وعدم رضا المهندسيين المعماريين على المخطط التوجيهي للبناء والتعمير لمدينة الأغواط، وتتدعم هذه النسبة بتسجيل نسبة 97.58% بين الأفراد الذين يختارون الإقامة بناء على أساس الانتماء القبلي، مما يعكس إحباطا واسعا بين هذه الفئة.

بينما إجمالي النسبة لدرجة الرضا "قوية جدا" هو 3.08%، وهي نسبة ضعيفة جدا عموما، وتظهر في هذه النسبة نسبة أخرى تبلغ 7.69% للأفراد الذين يعتمدون على المكانة الاجتماعية، وهي النسبة الأعلى بين الفئات، لكنها تبقى ضعيفة عموما.

وكتحليل سوسيولوجي فإن نسبة عدم الرضا بين الأفراد في الاعتماد على الانتماء القبلي في اختيار مكان الإقامة تعكس فشل المخطط في احترام أو استيعاب البنى القبلية والاجتماعية المتجذرة في مدينة الأغواط، وأن نسبة الرضا "قوية جدًا" الضئيلة تعني أن المخطط التوجيهي لمدينة الأغواط لم يراع الروابط القبلية التي تؤثر بشكل كبير على توزيع السكان.

نستنتج أن الرضا عن المخطط التوجيهي للبناء والتعميرمن طرف المهندسيين المعماريين في مدينة الأغواط منخفض جدا بغض النظر عن الأسس التي يعتمد عليها السكان في اختيار أماكن الإقامة، كما أنه يتبين لنا فشل المخطط في مراعاة الديناميكيات القبلية والاجتماعية، وكذلك التوزيع العادل للخدمات، مما يؤدي إلى مستويات عالية من الإحباط لدى سكان مدينة الأغواط ومهندسيها المعماريين.

ومن خلال هذا كله نوصي بمراعاة الانتماء القبلي حيث يجب أن يدمج المخطط التوجيهي الأبعاد القبلية في تصميم المناطق السكنية، مع توفير حلول تخطيطية تحترم الهياكل الاجتماعية التقليدية.

وأن نحاول أن نقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تحسين توزيع المناطق السكنية بما يعزز التكافؤ بين الفئات الاجتماعية المختلفة ويعكس مكانتهم ضمن البيئة الحضرية.

العمل على تحسين البنية الخدمية بإعادة توزيع المراكز الخدماتية لتغطية جميع المناطق بشكل عادل، مما يزيد من رضا الفئات التي تعتمد على القرب من الخدمات في اختيار أماكن الإقامة.

إشراك السكان عبر إشراك مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك القبائل والفئات ذات المكانة الاجتماعية المختلفة، في مراحل التخطيط لضمان استجابة المخطط لاحتياجات الجميع في مدينة الأغواط وتعزيز الرضا به من طرف المهندسيين المعماريين والسكان.

الجدول رقم (27): يوضح العلاقة بين معايير اختيار السكان لمكان الإقامة وعوائق تخطيط المهندس المعماري في الأغواط.

عوامل (عوائق) / الأسس	على أساس الإنتماء القبلي		على أساس المكانة الإجتماعية		القرب من المراكز الخدماتية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات تخطيط المدن	02	2.15	04	30.77	04	16.67	10	7.69
عوامل بيئية	_	_	01	7.69	04	16.67	05	3.85
ميزانية المشروع	91	97.85	08	61.54	16	66.67	115	88.46
المجموع	93	100	13	100	24	100	130	100

يوضح الجدول الذي أمامنا العلاقة بين الأسس التي على أساسها يختار السكان مكان الإقامة في مدينة الأغواط وأهم العوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط حضريا، حيث نجد أن ميزانية المشروع تشكل العائق بنسبة 88.46% الأكبر بإجمالي من العوائق، وتظهر بنسبة 97.58% عند اختيار الإقامة بناء على الانتماء القبلي، مما يعكس أن تكلفة المشاريع هي العائق الأكبر بالنسبة لهذه الفئة.

وتشكل تشريعات تخطيط المدن 7.69% فقط من إجمالي العوائق، مما يجعلها الأقل تأثيرا مقارنة بالعوامل الأخرى، وترتفع النسبة إلى 30.77% بين السكان الذين يعتمدون على المكانة الاجتماعية، مما يعكس تعقيد التشريعات وتأثيرها السلبي على توفير سكن مناسب لهذه الفئة.

وتشكل العوامل البيئية 3.85% فقط من إجمالي العوائق، ترتفع النسبة إلى 16.67% عند اختيار السكن بناء على القرب من المراكز الخدماتية، حيث قد تكون البيئة المحيطة أكثر أهمية للسكان الذين يبحثون عن راحة الوصول إلى الخدمات.

نستنتج أن ميزانية المشروع هي العائق الرئيسي في تخطيط مدينة الأغواط حضريا، بغض النظر عن الأسس التي يعتمدها السكان في اختيار أماكن الإقامة، وتبقى تشريعات تخطيط المدن تؤثر بشكل كبير على الفئات ذات المكانة الاجتماعية، مما قد يشير إلى وجود عقبات قانونية أو بيروقراطية تعيق تقديم حلول سكنية تناسب هذه الفئة، وفي العوامل البيئية رغم تأثيرها المحدود، تلعب دورا أكبر بالنسبة للسكان الذين يعتمدون على القرب من الخدمات.

ونوصي على هذا الأساس زيادة المخصصات المالية بتوفير ميزانيات أكبر لتطوير مشاريع الإسكان، مع التركيز على تخفيض التكلفة لتلبية احتياجات السكان، خاصة للفئات ذات الانتماء القبلي والمكانة الاجتماعية.

وتطوير التشريعات بتبسيطها بتخطيط المدن وإزالة العقبات البيروقراطية التي تعيق تطوير مشاريع حضرية تناسب الفئات الاجتماعية المختلفة داخل مدينة الأغواط.

والعمل على دمج العوامل البيئية في التخطيط بتحسينها وتقديم حلول مستدامة للسكن خاصة في المناطق القريبة من المراكز الخدماتية لضمان راحة القاطنين بمدينة الأغواط.

وضع برامج تصميم وبرامج إسكان مخصصة مرنة تأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي (القبلي والمكانة الاجتماعية) وتوفر خيارات تتناسب مع ميزانيات السكان المختلفة.

الجدول رقم (28): يوضح العلاقة بين مكان العمل والخصائص الاجتماعية المؤثرة في التخطيط الحضري والهندسي للأبنية في الأغواط.

مكان العمل / الخصائص الإجتماعية	مديرية السكن		مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء		ديوان الترقية والتسيير العقاري		مهندس معماري معتمد لدى الدولة (مكتب خاص)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القيم التقليدية (الجيرة، الإحترام)	06	60	07	46.67	02	25	82	84.54	97	74.62
المسكن الواسع	02	20	03	20	03	37.5	09	9.28	17	13.08
الأمن	02	20	05	33.33	03	37.5	06	6.19	16	12.31
المجموع	10	100	15	100	08	100	97	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة مكان العمل وأهم الخصائص الإجتماعية التي تراعى في عملية التخطيط الحضري والهندسي للمباني في مدينة الأغواط، حيث نجد إجمالا أن القيم التقليدية تشكل 74.62% من

الخصائص الاجتماعية التي تُراعى مما يجعلها الأكثر أهمية، وتظهر في هذه الخاصية الاجتماعية نسبة 84.54% من بين المهندسين المعماريين المعتمدين لدى الدولة (مكاتب خاصة)، مما يعكس تركيزا كبيرا على هذه القيم في أعمالهم.

ونجد في خاصية المسكن الواسع 13.08% من الخصائص التي تُراعى، وتظهر نسبة 37.5% في ديوان الترقية والتسيير العقاري، مما يشير إلى تركيز أكبر من طرف المهندسيين المعماريين العاملين بهذا القطاع في هذا الجانب.

بينما خاصية الأمن تشكل 12.31% من إجمالي الخصائص، وتظهر بنسبة 37.5% عند المهندسيين المعماريين العاملين في ديوان الترقية والتسيير العقاري لإيلائهم أهمية بالغة للأمن.

ونستنتج من خلال هاته البيانات أن القيم التقليدية (مثل الجيرة والاحترام) تعتبر العنصر الاجتماعي الأكثر أهمية في التخطيط الحضري والهندسي في مدينة الأغواط، حيث تُراعى بنسب مرتفعة في جميع أماكن العمل خاصة لدى المهندسين الخواص.(84.54%) ، وفي الخاصية الاجتماعية المتمثلة في المسكن الواسع فهي تحظى باهتمام خاص لدى ديوان الترقية والتسيير العقاري(37.5%) ، مما يعكس دورهم في توفير خيارات سكنية مريحة وواسعة، وكذلك هو الحال بالنسبة لخاصية الأمن فهو يعتبر عنصرا أساسيا في التخطيط الحضري في مدينة الأغواط ، حيث يحظى باهتمام ملحوظ في ديوان الترقية والتسيير العقاري (37.5%).

ومن هنا كان لزاما لنا أن نوصي بتعزيز الاهتمام بالقيم التقليدية والتركيز على القيم الاجتماعية مثل الجيرة والاحترام في كافة المشاريع التخطيطية لمدينة الأغواط، مع دمج هذه القيم في التصميم الحضري للمناطق السكنية.

والعمل على خلق توازن بين المساحة والأمن بزيادة التركيز على المساحات السكنية الواسعة والأمن في جميع مناطق المدينة.

العمل على تطوير تخطيط حضري متكامل بإعتماد خطط شاملة تُراعي التوازن بين القيم التقليدية، الراحة السكنية، والأمان لتلبية احتياجات السكان المتنوعة وتحسين جودة الحياة في مدينة الأغواط.

الجدول رقم (29): يوضح العلاقة بين سلوكيات البناء العمودي والعوامل التي يعتمد عليها المهندس المعماري في التصميم الهندسي.

السلوكات / التصاميم	التعديل على المساكن		عودة السكان للأحياء القديمة		الإندماج والتعايش		ظهور الجرائم		إندثار قيم التكافل الاجتماعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%
التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر	02	1.89	_	_	_	_	01	14.29	_	_	03	2.31
تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة	93	87.74	04	66.67	03	50	03	42.86	02	40	105	80.77
التشاور مع مسؤولي البناء	10	9.43	02	33.33	01	16.7	03	42.86	02	40	18	13.85
أخرى	01	0.94	_	_	02	33.3	_	_	01	20	04	3.08
المجموع	106	100	06	100	06	100	07	100	05	100	130	100

يوضح الجدول العلاقة بين السلوكات التي أفرزها نمط البناء العمودي داخل المجتمع والأمور التي يعتمد عليها المهندس المعماري خلال التصميم الهندسي في مدينة الأغواط حيث نجد أنه تشكل التصاميم التي توفرها التكنولوجيا الحديثة نسبة 80.77%، وتعكس الاعتماد الكبير على الحلول التقنية لكنها قد تتسبب

في تحديات اجتماعية مثل ظهور الجرائم وتراجع القيم الاجتماعية إذا لم تُكيف مع البيئة المحلية، وتظهر بنسبة 87.74% في السلوكات المتمثلة في التعديل على المساكن ما يعكس مرونتها في التكيف مع متطلبات السكان المتغيرة ومع ذلك، قد يشير ذلك إلى قصور هذه التصاميم الأولية في تلبية الاحتياجات المحلية بشكل كامل، مما يدفع السكان إلى إجراء تعديلات لتحسين ملاءمة مساكنهم.

في حين نجد التشاور مع مسؤولي البناء يمثل نسبة معتدلة 13.85% ويدعم تعزيز التعايش والتخفيف من بعض الظواهر السلبية لكنه لا يشكل الحل الرئيسي، وتظهر الجرائم بنسبة 42.86% ضمن السلوكات الناتجة عن البناء العمودي، مما يعكس أثر التصاميم الحديثة غير المكيّفة بشكل كاف على البيئة الاجتماعية، من المحتمل أن يكون غياب التخطيط الذي يُراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الجرائم، مما يستدعي الحاجة إلى استخدام تصميمات حضرية تدعم الأمان وتقلل من احتمالات حدوث الجرائم، مثل تحسين الإضاءة، توفير المساحات التفاعلية، والحد من العزلة التي قد يسببها البناء العمودي.

بينما تمثل التصميمات المطبقة في مكان آخر نسبة صغيرة2.31% ، مما يعكس ضعف تكيفها مع خصوصية المجتمع المحلي، وتظهر بنسبة 14.29 في سلوكات المتمثلة في الجرائم.

ومن هنا نستنتج أن تصاميم التكنولوجيا الحديثة يعكس الاعتماد الكبير عليها رغبة المجتمع في الاستفادة من الابتكارات والتطورات التقنية لمواجهة تحديات التخطيط العمراني، ومع ذلك فقد تؤدي هذه التصاميم، إذا لم تُكيف بشكل يناسب السياق المحلي إلى تباعد اجتماعي وزيادة في الفردية، مما يضعف قيم التضامن والتكافل الاجتماعي، فعلى سبيل المثال الفراغات غير المدروسة في الأبنية العمودية قد تُشكل بيئة محفزة للسلوكيات السلبية مثل: الجرائم.

بينما يبقى التأثير على القيم في البناء العمودي باستخدام التكنولوجيا الحديثة قد يهمل بعض القيم الاجتماعية التقليدية، مثل التفاعل بين الجيران أو التشارك في المساحات العامة، مما يؤدي إلى تراجع الروابط الاجتماعية.

وفي جزئية التشاور مع مسؤولي البناء فإن البُعد السوسيولوجي يظهر التشاور مع مسؤولي البناء كآلية معتدلة لكنها مهمة في تعزيز التكيف الاجتماعي مع التغيرات العمرانية، هذا النهج يعكس محاولة لتضمين الخبرة المؤسسية في مواجهة التحديات التي تؤثر على السلوكيات المجتمعية، مثل تعزيز التعايش بين السكان وتقليل النزوح نحو الأحياء القديمة، كما يؤثر هذا التشاور ويعزز الشعور بالانتماء والمشاركة في صنع القرارات، مما يُسهم في تقليل الشعور بالعزلة الاجتماعية ويشجع السكان على تقبل التغيرات العمرانية.

وفي التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر فإن قلة الاعتماد على هذه التصاميم تفسر بعدم ملاءمتها لخصوصية المجتمع في مدينة الأغواط، ويبدي هذا التوجه أهمية الخصوصية الثقافية والاجتماعية في التخطيط العمراني، حيث أن استيراد تصاميم من بيئات مغايرة قد يؤدي إلى نشوء مشكلات اجتماعية نتيجة غياب التوافق مع العادات المحلية لمدينة الأغواط، والتصاميم غير المتكيفة مع البيئة المحلية تُهمش الاحتياجات الثقافية والاجتماعية، مما يُضعف الروابط الاجتماعية ويُفاقم الإشكالات مثل العزلة أو النزاعات.

نستخلص من أن تصاميم التكنولوجيا الحديثة تعكس تقدما عمرانيا، لكنها قد تُحدث فجوة بين الأجيال وتؤثر سلبا على القيم الاجتماعية إذا لم تُكيف مع احتياجات المجتمع.

ويبقى التشاور مع مسؤولي البناء يعزز المشاركة الاجتماعية، ويُظهر قيمة الحلول الوسطية التي تجمع بين التقدم والخصوصية الاجتماعية.

وأخيرا التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر تؤكد أهمية التخطيط المحلي المدروس الذي يُراعي الهوية الثقافية للسكان.

ومنا يمكننا أن نوصي بإدماج التكنولوجيا الحديثة مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي الأغواطي، مع تعزيز دور التشاور لضمان أن تكون التصاميم أكثر توافقا مع احتياجات السكان وسلوكياتهم.

الجدول رقم (30): يوضح العلاقة بين استغلال التنوع الثقافي في التخطيط ومهارات المعماري لتخطيط حضري متكامل.

الإستغلال / المهارات	عبر إستغلال المساحات العامة لإبراز هذا التنوع		عبر الإهتمام بالقصور القديمة في المدينة		عبر المحافظة على الأحياء والمباني العريقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مهارة الخيال والابداع	05	29.41	04	26.67	03	3.06	12	9.23
مهارة الاتصال والتنسيق	02	11.76	03	20	02	02.04	07	5.38
مهارة إبتكار تصاميم قابلة للتطبيق	07	41.18	07	46.67	05	5.1	19	14.61
مهارة الرسم	01	5.88	_	_	_	_	01	0.77
الإلمام بتاريخ وحضارة المدن	02	11.76	01	6.67	88	89.80	91	70
المجموع	17	100	15	100	98	100	130	100

يوضح الجدول رقم:(30) العلاقة بين كيفية إستغلال التنوع الثقافي في عملية التخطيط لمدينة الأغواط والمهارات التي يجب أن يمتلكها المعماري من أجل تخطيط حضري متكامل للمدينة حيث نجد أن مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن تشكل النسبة الأكبر ب 70% من إجمالي المهارات، وتتصدر عند المحافظة على الأحياء والمباني العريقة بنسبة 89.8% ما يعني مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن يعد أساسيا عند التعامل مع المباني العريقة والأحياء التاريخية، إذ يتطلب الحفاظ عليها فهما عميقا لجذورها الثقافية.

وفي مهارة مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق لها أهمية كبيرة من إجمالي المهارات المطلوبة بنسبة تقدر 14.61%، تدعمها نسبة 46.67% عند الاهتمام بالقصور القديمة مما يعني أن هذه المهارة تعد محورية في التعامل مع كيفية استغلال المساحات العامة والقصور القديمة، حيث تبرز الحاجة إلى تصميمات تجمع بين الحداثة والتراث.

وفي مهارة الخيال والإبداع تتشكل هذه المهارة نسبة 9.23% من إجمالي المهارات المطلوبة،

يتم التركيز على هذه المهارة بشكل أكبر عند استغلال المساحات العامة، حيث بلغت نسبتها 29.41% من إجمالي هذه الطريقة حيث يظهر لنا أن مهارة الخيال والإبداع ضرورية عند التفكير في تصميم مساحات عامة تعكس التنوع الثقافي، لكنها تُعطى أهمية أقل عند التعامل مع المباني التاريخية، ربما بسبب تفضيل الحفاظ على الطابع التقليدي.

وفي مهارة الاتصال والتنسيق تتشكل هذه المهارة بنسبة 5.38% من إجمالي المهارات، وتستخدم بنسبة 20% في الاهتمام بالقصور القديمة، ما يفسر لنا أهمية مهارة الاتصال والتنسيق التي تبرز في المشاريع التي تتطلب تعاونا بين مختلف الأطراف مثل القصور القديمة.

وفي مهارة الرسم تُظهر أقل نسبة حيث بلغت 0.77% فقط، واستخدمت بنسبة 5.88% عند استغلال المساحات العامة، وهذا ما يعني أن مهارة الرسم يعد أقل أهمية مقارنة بالمهرات الأخرى، لأن الرسم كمهارة يمكن تعويضه بمهرات أخرى أو باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة.

وفي تحليل مختلف هاته العلاقات نجد أن استغلال المساحات العامة لإبراز التنوع يتطلب بشكل أساسي مهارات الخيال والإبداع (29.41%) وابتكار تصاميم قابلة للتطبيق.(41.18%) ، وأن الاهتمام بالقصور القديمة يركز بشكل أكبر على التصاميم القابلة للتطبيق (46.67%) ومهارة الاتصال والتنسيق(20%)

وتبقى المحافظة على الأحياء والمباني العريقة تعتمد بصورة كبيرة على الإلمام بتاريخ وحضارة المدن (89.8%)، مع تقليل الاعتماد على المهارات الأخرى.

وفي الأخير نستنتج أن أهمية التوازن بين الإبداع والمعرفة التاريخية في تحقيق تخطيط حضري مستدام يحافظ على الهوية الثقافية والتاريخية لمدينة الأغواط.

الجدول رقم (31): يوضح العلاقة بين تدابير الحفاظ على التراث في الأحياء العتيقة ودور المهندس المعماري.

التدابر والآليات / الوظيفة	الإستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم		ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي		إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفة العمل كمهندس فني	03	13.64	01	33.33	04	3.88	_	_	08	6.15
وظيفة العمل كمهندس تصميم	10	45.45	01	33.33	12	11.65	01	50	24	18.46
وظيفة العمل كمستشار معماري	04	18.18	_	_	85	82.52	01	50	90	69.23
مدير مشروع	05	22.72	01	33.33	02	1.94	_	_	08	6.15
المجموع	22	100	03	100	103	100	02	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين التدابير والآليات التي إتخذتها السلطات المحلية في المحافظة على التراث الثقافي والمادي للأحياء العتيقة والوظيفة التي يحب أن يقوم بها المهندس المعماري، حيث أن وظيفة العمل كمستشار معماري تمثل هذه الوظيفة 69.23% من إجمالي الوظائف، ويتم الاعتماد عليها بتفعيل دور المستشار المعماري بشكل رئيسي في إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم بنسبة 82.52%، ما يعني أن المستشار المعماري يلعب الدور الأكثر أهمية في إشراك الجمعيات الثقافية والتراثية في عمليات الترميم، ويبدو أن مهامه تشمل استشارات استراتيجية أكثر من التدابير التنفيذية، مما يعكس احتياج المشروع لخبراته في التنسيق والتوجيه.

وفي وظيفة العمل كمهندس تصميم تشكل هذه الوظيفة 18.46% من إجمالي الوظائف، وتظهر في تدابير أخرى بنسبة 50% على غرار التدابير والآليات الأخرى.

وفي وظيفة العمل كمهندس فني تمثل هذه الوظيفة 6.15% من إجمالي الوظائف المطلوبة، وتظهر بنسبة 33.33% في ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي ما يعني أن المهندس الفني يعتبر دوره محوريا في تطبيق سياسات الترميم المدعومة من اليونسكو.

وفي وظيفة مدير المشروع فني تمثل هذه الوظيفة 6.15% من إجمالي الوظائف المطلوبة، وتُستخدم بنسبة33.33 %في ترحيل السكان، ما يعني دور مدير المشروع يظهر في التركيز على التحديات التنفيذية مثل ترحيل السكان لأنه دور إداري أكثر من كونه مهنيا متخصصا في التراث.

وكخلاصة للتحليل نجد وظيفة العمل كمستشار معماري هي الأكثر أهمية في جميع التدابير، مع تركيز كبير على إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم.

وأن وظيفة مهندس التصميم يلعب دورا أساسيا في الإستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم، مما يشير إلى أهمية دور المصمم في خلق خطط ترميم شاملة.

وأن دور المهندس كمدير المشروع يبدو أكثر ارتباطا بـ ترحيل السكان، مع دور ثانوي في تدابير الترميم الأخرى.

بينما المهندس الفني لديه دور أقل أهمية في معظم التدابير، لكن يظل مهما في تنفيذ سياسات اليونسكو.

ونستنتج من كل هذا إلى أهمية التنسيق بين مختلف الوظائف المعمارية لتنفيذ مشاريع الترميم وحماية التراث الثقافي، مع تزايد أهمية الأدوار الاستشارية والتصميمية في هذه العملية.

الجدول رقم (32): يوضح العلاقة بين تدابير الحفاظ على التراث في الأحياء العتيقة والعوائق التي تواجه المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط.

التدابير والآليات / المعيقات	الإستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم		ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي		إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشريعات تخطيط المدن	03	13.64	01	33.33	06	5.83	_	_	10	7.69
عوامل بيئية	01	4.55	_	_	03	2.91	01	50	05	3.85
ميزانية المشروع	18	81.82	02	66.67	94	91.26	01	50	115	88.46
المجموع	22	100	03	100	103	100	02	100	130	100

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين التدابير والآليات التي إتخذتها السلطات المحلية في المحافظة على التراث الثقافي والمادي للأحياء العتيقة وأهم العوامل التي تعيق المهندس المعماري في تخطيط مدينة الأغواط حضريا حيث نجد أن ميزانية المشروع تمثل النسبة الأكبر بين المعيقات بـ 88.46% من إجمالي المعيقات، وتتصدر بنسبة 91.26% عند إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم، لذا تعد الميزانية العائق

الرئيسي أمام التخطيط الحضري والترميم، حيث تمثل عبئا كبيرا في جميع التدابير تقريبا، مما يعكس الحاجة إلى موارد مالية مستدامة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي تشريعات تخطيط المدن التي تمثل 7.69 من إجمالي المعيقات، وتظهر عند ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي للمدينة بنسبة 33.33%، وهذا ما يفسر أن تشريعات المدن تعتبر تحدي هام في التعامل مع ترحيل السكان أو تطبيق سياسات دعم دولية، حيث قد تعيق اللوائح تنفيذ الحلول الإبداعية أو التأقلم مع متطلبات التراث.

وفي العوامل البيئية تمثل 3.85% من إجمالي المعيقات، وتظهر في التدابير الأخرى غير المذكورة بنسبة 50%، وهذا ما يعني أن العوامل البيئية تظهر بشكل أقل أهمية مقارنة بالمحددات الأخرى، ولكنها تصبح بارزة عند تنفيذ تدابير متنوعة غير موجهة بشكل مباشر، مما يشير إلى تأثير الظروف البيئية في تنفيذ المشروعات.

وكحوصلة لما سبق نستطيع القول إن ميزانية المشروع هي العائق الأهم بنسبة 88.46%، حيث تؤثر بشكل مباشر على جميع التدابير وخاصة إشراك الجمعيات الثقافية، الذي يتطلب تمويلا كبيرا لضمان استدامة عمليات الترميم.

بينما تشريعات تخطيط المدن تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 7.69%، وتشكل عقبة خاصة في ترحيل السكان، مما يشير إلى ضرورة مراجعة السياسات والقوانين لضمان توافقها مع متطلبات حماية التراث.

في حين أن العوامل البيئية هي الأقل تأثيرًا بنسبة 3.85%، لكنها تبرز في تدابير غير محددة، مما يعكس أهمية مراعاة البيئة كعامل طويل الأمد في التخطيط.

ونستنتج في مجمل قولنا إن التخطيط الحضري في الأغواط يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل، تليها العقبات القانونية والبيئية. لضمان نجاح المبادرات، كما تحتاج السلطات إلى تأمين موارد مالية كافية، إلى جانب تكييف التشريعات لتتناسب مع احتياجات التراث، مع إدماج الحلول البيئية في الخطط المستقبلية.

وبناء على هذا التحليل فإننا نوصي توفير مصادر تمويل إضافية للمشاريع المتعلقة بحماية التراث، مثل الشراكات مع المنظمات الدولية (اليونسكو) والمؤسسات الخاصة، مع تخصيص جزء ثابت من ميزانية مدينة الأغواط لدعم مشاريع الترميم والحفاظ على التراث، مع وضع خطط لمراقبة كفاءة استخدام هذه الأموال،العمل على مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات لتكون أكثر مرونة وتوافقا مع متطلبات الحفاظ على التراث الثقافي والمادي، بتفعيل قوانين تشجع على إشراك السكان المحليين والجمعيات الثقافية في عمليات التخطيط والترميم لمدينة الأغواط، مع الحفاظ على حقوق الملكية والهوية الثقافية.

تعزيز معرفة المهندسين بتاريخ المدينة وتراثها لضمان أن التصاميم والمشاريع تعكس الهوية الثقافية للمنطقة، وإشراك السكان المحليين في صنع القرار من خلال تنظيم ورش عمل ومبادرات مجتمعية تساهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه التراث المحلي لمدينة الأغواط، والعمل على إيجاد حلول لإبقاء السكان في الأحياء التاريخية بدلا من ترحيلهم، مثل توفير تحسينات بنيوية وبيئية تجعل السكن في هذه الأحياء مريح جدا، كما يجب أن تقوم السلطات المحلية أو أصحاب القرارات والمشرعون المعماريون بإنشاء فرق عمل متخصصة لتفعيل سياسات دعم اليونسكو وتطبيقها بفعالية في مشاريع الترميم داخل مدينة الأغواط (زقاق الحجاج نموذجا)، وتسهيل وصول المهندسين المعماريين إلى المواد العلمية والخبرة المهنية التي توفرها منظمة اليونسكو في هذا المجال، وتوثيق العمليات الناجحة وتبادل الخبرات مع مدن أخرى تواجه تحديات مشابهة لمدينة الأغواط.

وفي الأخير نستنتج أنه عندما نقوم بتطبيق وتنفيذ هذه التوصيات، فإنه يمكننا أن نتغلب على المعيقات الرئيسية التي تواجه المهندس المعماري في مدينة الأغواط، وتحقيق توازن بين التنمية الحضرية والحفاظ على التراث الثقافي لمدينة الأغواط.

الجدول رقم (33): يوضح العلاقة بين تدابير الحفاظ على التراث في الأحياء العتيقة والإجراءات المعتمدة من المهندس المعماري في التصميم الهندسي.

التدابير والآليات / التصميمات	الإستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم		ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي		إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر	_	_	01	33.33	02	1.94	_	_	03	2.31
تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة	07	31.82	01	33.33	96	93.20	01	50	105	80.77
التشاور مع مسؤولي البناء	12	54.55	01	33.33	04	3.88	01	50	18	13.85
أخرى	03	13.64	_	_	01	01	_	_	04	3.08
المجموع	22	100	03	100	103	100	02	100	130	100

يوضح الجدول رقم: (33) العلاقة بين التدابير والآليات التي إتخذتها السلطات المحلية في المحافظة على التراث الثقافي والمادي للأحياء العتيقة والاجراءات التي يعتمد عليها المهندس المعماري خلال التصميم الهندسي، فنجد أن تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة تمثل الإجراء الأكثر استخداما بنسبة 80.77% من مجموع التصميمات، وتصل إلى أعلى نسبة 93.20 %عند إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم كتدبير يحافظ على على التراث المادي والثقافي للأحياء العتيقة، وهذا ما يفسر لنا أن التصاميم المستندة إلى التكنولوجيا الحديثة تعد الخيار المفضل، خصوصا عند إشراك الجمعيات الثقافية، حيث توفر حلولا دقيقة وفعالة للتعامل مع تعقيدات التراث، كما تُستخدم لتوفير تصاميم تواكب متطلبات الترميم الحديثة.

ونجد في التشاور مع مسؤولي البناء حيث يمثل هذا الإجراء نسبة 13.85%من الإجمالي الكلي للتصميمات، ويظهر بنسبة قوية 54.55% عند الاستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم، ما يوحي لنا بأن التشاور مع مسؤولي البناء يلعب دورا بارزا عند الاستفادة من دعم اليونسكو أو التعامل مع التحديات المرتبطة بالسكان، ونفهم من خلال هذا أن التعاون بين المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط والجهات التنفيذية لضمان تحقيق الأهداف له أهمية كبيرة.

أما في الإجراءات أخرى فهي تمثل نسبة 3.08% من إجمالي التصميمات وتُستخدم بنسبة13.64% عند الاستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم، ما يظهر لنا محدودية هذا الإجراء الذي يعبر ربماعن حلول مخصصة لحالات فردية تتطلب معالجات غير تقليدية

وفي الأخير نجد التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر تمثل بنسبة ضئيلة جدا 2.31%، وتظهر في ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي بنسبة 33.33%، ما يدل على أن الاعتماد على تصميمات مطبقة سابقا يبدو محدودا، وربما يُستخدم فقط في حالات مشابهة لتجارب ناجحة، مما يعكس أهمية التكيف مع السياق المحلي بدلا من تكرار النماذج الجاهزة التي قد تعارض مع توجهات السكان ثقافيا وعرفيا.

ومن هنا نخلص إلى أن التصاميم التي توفرها التكنولوجيا الحديثة تمثل الإجراء الأكثر استخداما، مما يعكس التوجه نحو استخدام التقنيات المتقدمة في تصميم وترميم الأحياء العتيقة، خاصة عند التعاون مع الجمعيات الثقافية، وأن التشاور مع مسؤولي البناء هو الإجراء الثاني الأكثر شيوعا، حيث يظهر دوره في ضمان توافق التصاميم مع الشروط التنفيذية، وفي جانب التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر والإجراءات الأخرى يلعبان دورا أقل محدودية، مما يجعلنا نباشر ضرورة تكييف الحلول مع السياقات المحلية الفريدة.

وفي الأخير لابد أن نوصي باستثمار المزيد في التقنيات الرقمية مثل النمذجة ثلاثية الأبعاد (3D) والذكاء الاصطناعي لتطوير تصاميم دقيقة ومستدامة، مع توفير برامج تدريب للمهندسين المعماريين على استخدام أحدث أدوات التصميم التكنولوجي، وإنشاء قنوات تواصل منتظمة بين المهندسين المعماريين ومسؤولي البناء لضمان تنفيذ التصميمات بما يتماشى مع متطلبات التراث المحلي لمدينة الأغواط.

كما أنه يجب على السلطات التنفيذية دراسة المشاريع العمرانية في نفس المجال والتي تعتبر ناجحة دوليا والقيام بعملية تكييف لتتناسب مع السياق المحلي دون فقدان الهوية الثقافية بتعزيز التعاون مع مدن أخرى تواجه تحديات مشابهة في ترميم الأحياء العتيقة، والعمل على التقليل من الاعتماد على النماذج الجاهزة والاستفادة من الإبداع المحلي للمهندسيين المعماريين في مدينة الأغواط.

وأن يقوم المهندسيين المعماريين والهيئات المشرفة على عملية التخطيط رفقة السلطات بالتنسيق الوثيق مع الجمعيات المحلية المهتمة بالتراث وهوية المدينة لجعل التصميم العمراني للمدينة يوافق تطلعات المجتمع من أجل الحفاظ على تراثه المادي والثقافي.

وأخيرا نستنتج أن المهندسون المعماريون في مدينة الأغواط يميلون إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعاون مع مسؤولي البناء كإجراءات رئيسية في التصميم الهندسي، مما يعكس أهمية دعم الابتكار والتعاون المؤسسي في تحقيق التوازن بين الحداثة والحفاظ على التراث الثقافي للأغواط.

نتائج الدراسة:

- الغالبية العظمى من المهندسين المعماريين في الأغواط يعملون في مكاتب خاصة معتمدة لدى الدولة يمثلون نسبة 74.6 % مما يعني أن المهندسين يميلون إلى الحرية الإبداعية والإبتكار الذي يتيح لهم العمل في بيئات أقل قيودا من مؤسسات الدولة الرسمية.

- اختيار المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط لمكان عملهم يتأثر بعوامل إقتصادية وإبداعية، مع وجود تباين في نسبة التوظيف بين الهيئات المختلفة، مما يستدعي ضرورة مراجعة السياسات المتعلقة بالتوظيف في المؤسسات الإدارية لتعزيز جاذبيتها كوجهة مهنية.

- هناك حاجة ملحة لتحقيق توازن بين التوجهات المعمارية التقليدية والعصرية، مع أهمية تقديم الدعم المستمر للمهندسين المعماريين لتعزيز رضاهم عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في مدينة الأغواط لأن نسبة 96.92 % يرون أن درجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في المدينة (ضعيفة جدا).

- يتم التعامل مع العوامل الطبيعية في تصميم المباني بالإعتماد على التكنولوجيا الحديثة بنسبة 80.77%.

- كل عائق من العوائق يتطلب مجموعة محددة من المهارات التي يجب أن يمتلكها المهندس المعماري، ما يعكس الحاجة إلى فهم شامل للبيئة الإجتماعية والثقافية للمدينة، كما أنه توجد علاقة إجتماعية بين العوائق والمهارات حيث تتجلى هذه العلاقة في كيفية تعامل المعماريين مع التحديات من أجل حلول حضرية تحقق تهيئة حضرية متكاملة ومستدامة.

- نجد أن مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن بنسبة 70% من المهارات التي يجب على المهندس المعماري أن يمتلكها في مواجهة العوائق التي تعيق التهيئة الحضرية

- رصد الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة من طرف المهندسين المعماريين في مواجهة التحديات البيئية داخل مدينة الأغواط، حيث أن التكنولوجيا توفر للمهندس الأدوات اللازمة لمحاكاة وتحليل التحديات البيئية مثل برامج AutoCAD و EPANET و Revit.

- هناك تأثير للعوامل الإجتماعية والمهنية على تفضيلات المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط، وتؤثر القيم الإجتماعية على اختياراتهم المهنية.

- مكاتب الدراسات الخاصة في الأغواط تمتاز بالتخصصية العالية والمرونة التنظيمية، مع القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة ويقومون بالتعاون مع السلطات المحلية والبحثية مما يجعلهم أكثر فاعلية في معالجة العوائق العمرانية.

- التوجهات المعمارية السائدة في مدينة الأغواط تعكس توازنا بين التقليدي والعصري، مما يجعل المهندسين المعماريين ملزمين بإتقان مجموعة متنوعة من البرامج التكنولوجية حسب متطلبات كل مشروع.

- العلاقة بين العوائق ووظائف المهندس المعماري في مدينة الأغواط توحي بأنه كل عائق يتطلب مستوى محدد من الخبرة والتخصص لأن العوائق لها تأثير عالي جدا على تنظيم المدينة مما يلزم أن يكون هناك دور للمهندسيين المعماريين في تلبية احتياجات المجتمع.

- هناك حاجة ملحة تدعو إلى تحقيق توازن بين ميزانية المشاريع في مدينة الأغواط والتشريعات والعوامل البيئية المتحكمة في التخطيط الحضري من أجل تخطيط حضري يضمن كل الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

- العلاقة بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الأغواط ودرجة رضا المهندسين المعماريين عنه تبرز وجود فجوات متعددة تتطلب التقييم والتحسين ويجب على الفاعليين في التخطيط الحضري للمدينة أن يسعوا جاهدين لسد تلك الفجوات من أجل تحقيق رؤية شاملة للتخطيط الحضري والعمراني للمدينة.

- تعتبر ميزانية المشروع أن لها أهمية كبيرة في برمجة المشاريع السكنية والحضرية في مدينة الأغواط، لذا يجب على الجهات الرسمية تخصيص ميزانية كبيرة للمشاريع المبرمجة وتطوير استراتيجية المشاريع.

- نستنتج أنه يمكن القول هناك علاقة بين عدم احترام معايير الإنجاز وطبيعة المؤسسات التي يفضل المعماريون العمل بها حيث تتطلب تحسينات لابد منها في كل من مكاتب الدراسات الخاصة والشركات الإقتصادية، بينما تحتاج المؤسسات العمومية إلى مراجعة استراتيجياتها لضمان الالتزام الفعال بالمعايير لأن هذا يضمن نجاح المشاريع العمرانية.
- تبين لنا أن الغالبية العظمى من المهندسين المعماريين غير راضين عن العوامل التي تعتمد عليها الهيئات المشرفة في برمجة المشاريع في مدينة الأغواط، حيث بات من الضروري إجراء تعديلات جوهرية على المخطط التوجيهي للبناء كما أنه يجب استكشاف أسباب التباين في آراء المهندسين حول الدراسات السوسيولوجية، والعمل على تحسين جودة هذه الدراسات لضمان استخدامها بشكل أفضل في برمجة المشاريع.

- نستنتج أن المجالس المنتخبة تعتبر الشريك الأساسي في جميع القطاعات تقريبا، حيث تعتمد عليها الهيئات المسؤولة عن التخطيط الحضري بشكل كبير لمواجهة التحديات، بينما تبقى جمعيات المجتمع المدني وأعيان وكبار المدينة في دور ثانوي، مما يعكس الإعتماد الأساسي على الجهات الرسمية في تخطيط وتنفيذ المشاريع.

- المهارات المطلوبة للمهندس المعماري تختلف تبعا للعوامل المؤثرة على المستوى الثقافي لسكان مدينة الأغواط، حيث تبين أن مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق هو الأكثر أهمية في معظم السياقات، في حين أن مهارة الإلمام بتاريخ وحضارة المدن تبقى ضرورية للتعامل مع المجتمعات التي تعتمد على التقسيم القبلي.

- تأثير العوامل الثقافية المختلفة مثل التعليم والتقسيم الوظيفي والقبلي على المخطط التوجيهي للبناء والتعمير تتجلى في الواقع في عملية التخطيط العمراني ونلتمس من خلال هذا التأثير أنه هناك حاجة ماسة لإعادة تقييم هذه العوامل وتأثيرها على التخطيط العمراني، حيث نهدف من خلالها إلى تحسين المخطط التوجيهي وجعله أكثر فعالية في تلبية احتياجات السكان ودعم تطور المدينة.

- مراعاة الإحتياجات القبلية في التخطيط الحضري حيث يجب على المهندسيين المعماريين دمج متطلبات المجتمعات القبلية بشكل أكثر فعالية في المخطط التوجيهي، وذلك من أجل الحفاظ على العادات والتقاليد المحلية في عملية التخطيط الحضري العمراني.

- التحول نحو التصاميم الحديثة قد يؤدي إلى اندثار قيم التكافل الإجتماعي، لأنه هناك تأثير بين التصميم العمراني وسلوكات المجتمع وهذا ما لمسناه من خلال نمط البناء العمودي الذي يعكس تأثيرا على سلوكات المجتمع مثل التعديل على المساكن، الإندماج، واندثار قيم التكافل الاجتماعي،

ومن خلال هذا نقول إن التصاميم التي توفرها التكنولوجيا الحديثة تعزز من تطوير المنازل لكنها قد تؤدي إلى تغييرات في الديناميكيات الاجتماعية.

- إفرازات البناء العمودي تبين لنا عدم رضا من قبل المهندسين المعماريين بحيث أنه هناك فجوة كبيرة بين ما تم التخطيط له وما تم تنفيذه فعليا فالمخططات التوجيهية لم تكن قادرة على التعامل مع التحولات الاجتماعية.

- رصد محاولات من طرف المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط لإيجاد حلول تدمج بين التقدم والتجديد في الحفاظ على التراث، مما يعزز التماسك الإجتماعي ويسهم في خلق بيئة حضرية متوازنة تعبر عن هوية الأغواط المتعددة الأبعاد.

- في إستغلال التنوع الثقافي في عملية التخطيط لمدينة الأغواط هناك توازنا بين الإبداع والإبتكار من جهة، والحفاظ على التراث والهوية الثقافية من جهة أخرى.

- لاحظت أنه من أجل نجاح المشاريع التراثية في مدينة الأغواط للمهندسين المعماريين أن يقوموا بوظائف حسب طبيعة العملية التخطيطية، مما يجعلهم وسطاء مهمين بين التراث الثقافي للمدينة وما يريده المجتمع.

- يعتبر نجاح عمليات الترميم والحفاظ على التراث الثقافي والمادي مرهون بتكامل الجهود بين السلطات المحلية والمجتمع المدني.

- في ترميم المباني العريقة والعتيقة لابد من توافر شئين مهمين:

1- توافر ميزانية مالية ترصد لهاته العملية وتكون بقدر كافي

2- تشريعات ومراسيم تنظيمية تدعم هذا المسار في عمليات الترميم داخل مدينة الأغواط.

- تظهر لنا فجوة واضحة بين العوائق الطبيعية والاجتماعية وقدرة المؤسسات المختلفة على التعامل معها.

- لابد من معالجة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالأراضي (أراضي العروشية والوعاء الفلاحي) من خلال وضع سياسات عادلة وشفافة لملكية الأراضي واستخدامها.

- تشجيع التوازن بين التقليد والحداثة بدعم التوجه الذي يمزج بين توجهين وذلك عبر توفير الأدوات والتقنيات التي تساعد في إبراز الطابع التراثي والمعاصر بشكل متوازن.

- عائق الأحياء القديمة يمثل التحدي الأكبر في التهيئة الحضرية، مع دور رئيسي للمستشارين المعماريين في معالجتها.

- استغلال الأحياء القديمة لنشاطات أخرى يواجه معوقات تشريعية كبيرة، ما يشير إلى صعوبة إعادة توظيف الأحياء القديمة لأغراض جديدة بسبب القوانين الصارمة في هذا المجال.

- الشكل العمراني للمدينة وتقسيم المدينة عمرانيا هما الأكثر انتقادا من قبل المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط.

- غياب تشاركية حقيقية مع السكان المحليين داخل مدينة الأغواط أو ضعف انخراطهم في تخطيط المدينة.

- للعمل الفردي أكثر من العمل الجماعي، وهذا يؤدي بنا إلى ظهور مشكلات في التنسيق بين الجهات المعنية بالمشاريع العمرانية داخل مدينة الأغواط.

- التركيز على تصميم مشاريع قابلة للتطبيق ميدانيا مع مراعاة القيود المجتمعية المحلية، والعمل على تعزيز مهارات الاتصال والتنسيق بين المهندسيين المعماريين.

التوصيات:

- يجب تحديث المخطط التوجيهي للمدينة بانتظام لتلبية المتطلبات المتغيرة والتوجهات الجديدة في البناء والتصميم.
- يُنصح بخلق بيئة عمل داعمة للمهندسين من خلال تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والمهندسين المعماريين.
- العلاقة بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والعوامل التي تعيق المهندسين المعماريين تبين لنا هذه العلاقة أن ميزانية المشروع هي العامل الأكثر تأثيرا حيث بات من الضروري التفكير في تطوير استراتيجيات جديدة تأخذ بعين الإعتبار هذا العامل بغية نجاح التخطيط العمراني في مدينة الأغواط.
- يتطلب التخطيط العمراني في مدينة الأغواط إدماج احتياجات المجتمع وتعزيز الإبتكار من خلال ترقية الشراكة التعاونية بين المهندسين المعماريين والمجتمع.
- العمل على ترويج برامج توعوية تستهدف رفع الوعي بأهمية التخطيط الحضري ودوره المحوري في تحسين جودة المدينة والحياة بشكل عام.
- يجب أن تستثمر السلطات المحلية والمسؤولة عن برمجة المشاريع والتخطيط داخل مدينة الأغواط في المهندسيين المعماريين عبر تدريب المهندسين المعماريين على مهارات التصميم، نظرا لدورهم المحوري في التخطيط المستقبلي.

- يجب على المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط تعزيز معرفتهم بالثقافة المحلية، وتحسين مهارات الإتصال والتنسيق، وتعزيز الإبداع لضمان تحقيق تخطيط حضري متكامل يلبي احتياجات المدينة والمجتمع.

- لابد من تطوير استراتيجيات التصميم والتنسيق مع مسؤولي البناء والمشاريع داخل المدينة حيث يساهم هذا التطوير في تقليل التأخيرات والتكاليف على مستوى المشاريع المخططة في المدينة ويعكس نجاح المشاريع العمرانية والحضرية في مدينة الأغواط.

- ينبغي تعديل المخطط التوجيهي حتى يصبح يحتوي على استراتيجيات محددة تدعم كل الإستثمارات مما يساهم في تنمية مدينة الأغواطحضريا وعمرانيا.

- على المهندسين تعزيز كل المهارات المطلوبة لضمان تخطيط حضري متكامل يعكس احتياجات السكان وتطلعاتهم.

- ضرورة تحسين المرافق والخدمات الإجتماعية مثل:(المدارس، المراكز الصحية، والأسواق) لتحقيق رغبة السكان في تحديد مكان إقامتهم الذي يعتمد في الأساس الأول في القرب من هذه المرافق والمراكز الخدماتية في مدينة الأغواط.

- يجب تعديل التشريعات العمرانية لتتناسب مع توقعات الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة الفئات التي تعتمد على المكانة الاجتماعية في اختيار الإقامة، لضمان التوازن بين التنظيم القانوني واحتياجات السكان.

- تعزيز الوعي البيئي بين سكان الأغواط، وتضمين السياسات البيئية في عمليات التخطيط العمراني.

- يجب أن يكون هناك مزيج من التصاميم التقليدية والحديثة للحفاظ على القيم المجتمعية.

- تفعيل دور شرطة التعمير في مهمة الرقابة المسندة إليهم في ظل الإستعجالية في التصميم والبناء التي أبرزت العديد من الأخطاء.

- يجب وضع خطط تكاملية تجمع بين القطاعين العام والخاص، مع تخصيص موارد لمعالجة العوائق الجغرافية بشكل علمي وتقني.

- يجب تعزيز التدريب الفني برفع كفاءة المهندسين المعماريين في مدينة الأغواط للعمل كمهندسين فنيين أو مديري مشاريع، خاصة في مواجهة عوائق في مجالات معينة مثل: عائق الصرف الصحي والتوسع الحضري.

- نوصي بتحسين الدعم المالي عبر توفير ميزانيات كافية لمشروعات ترميم الأحياء القديمة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الحصول على دعم دولي من المنظمات العالمية المهتمة بهذا المجال أو المختصة فيه.

- يجب مراجعة التشريعات عبر تعديل القوانين لتوفير مرونة أكبر في استغلال الأحياء القديمة لنشاطات أخرى.

- نوصي بإعادة تقييم الشكل العمراني للمدينة بالعمل على إبراز الهوية المعمارية لمدينة الأغواط واستيعاب النمو الحضري الحاصل خاصة في السنوات الأخيرة بطريقة متوازنة.

- تحسين مخطط شغل الأرض بزيادة التفصيل فيه ليتماشى مع احتياجات التنمية الحضرية في الأغواط.

- دور الخبرة المهنية بإشراك المهندسين المعماريين وأصحاب المكاتب الخاصة في مدينة الأغواط في عملية برمجة المشاريع، والاستفادة من خبراتهم في مواجهة العوائق.

- بتعزيز التشاركية المجتمعية بإشراك السكان المحليين وأصحاب الخبرة المهنية في عملية التخطيط لضمان ملاءمة المشاريع لاحتياجات المجتمع الأغواطي.

- يجب تعزيز التعليم الثقافي والتاريخي بإدراج دورات متقدمة في التاريخ الحضري والمعماري لمدينة الأغواط خصوصا ولكل المدن ضمن تدريب المهندسيين المعماريين لتطوير فهم أفضل للطابع الثقافي للمدينة.

- أنه يتوجب خلق بيئة عمل في المؤسسات العمومية بعمل وتطوير آليات أكثر مرونة داخل المؤسسات العمومية لجذب الكفاءات من خلال إزالة العوائق الإدارية.

- ضرورة توجيه المخطط لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تتجاوز المصالح التجارية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

الخاتمة

تعتبر العوائق الإجتماعية من أبرز التحديات التي تواجه التخطيط الحضري العمراني في مدينة الأغواط، وقد أسهم هذا البحث في تسليط الضوء على تلك العوائق وتوضيح تأثيراتها على تنفيذ المشاريع المعمارية، من خلال دراسة ميدانية معمقة، تم تحليل تداخل العوامل الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية ودورها في عرقلة تحقيق رؤية مستدامة للتخطيط الحضري.

أظهرت النتائج أن هناك عوامل إجتماعية متنوعة تعيق تطبيق الهندسة المعمارية في المدينة، مثل ضعف الوعي المجتمعي بأهمية التخطيط الحضري، وقلة المشاركة الفاعلة للسكان في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى التوترات المستمرة بين المجتمع والسلطات المحلية، كل هذه العوامل جميعها تعرقل جهود تطوير بيئة حضرية تلبي احتياجات السكان، مما يؤدي إلى تقويض مساعي المهندسين المعماريين والمخططيين لتحقيق مدينة متناسقة عمرانيا وحضريا.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أيضا أن انعدام الشفافية في عملية التخطيط أو عدم إشراك المجتمع في وضع الخطط التنموية للمدينة يزيد من فجوة الثقة بين السكان والسلطات المحلية، مما يعيق التنفيذ الفعال للمشاريع المعمارية، وبالتالي فإن تعزيز الحوار بين جميع الأطراف المعنية بات ضروريا لتجاوز هذه العوائق وضمان نجاح التخطيط الحضري في مدينة الأغواط.

كما شددت الدراسة على أهمية تبني استراتيجيات مبتكرة لتفعيل التفاعل المجتمعي وزيادة مشاركته في مراحل التخطيط عبر إطلاق برامج توعوية تستهدف رفع الوعي بأهمية التخطيط الحضري ودوره المحوري في تحسين جودة المدينة، وبات من الضروري أن تتضمن تلك الإستراتيجيات دمج ثقافة الحوار والمشاركة المجتمعية الفعالة في جميع مراحل التخطيط والتصميم العمراني، لنصل إلى مرحلة توافق المشاريع المنجزة في مدينة الأغواط مع تطلعات واحتياجات المجتمع الأغواطي.

ومن خلال النتائج والتحليل برزت أهمية تفعيل القوانين والتشريعات التي تدعم المشاركة المجتمعية وتسهل التفاعل بين المواطنين والسلطات، هذه الأهمية من شأنها أن تعزز الثقة وتحسن كفاءة التخطيط الحضري العمراني داخل المدينة.

وختاما فإن التخطيط الحضري في مدينة الأغواط قضية تستدعي اهتماما مشتركا من كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية، المجتمع المدني، والمهندسين المعماريين، ففهم العوائق الإجتماعية هو المفتاح الأول لمواجهة التحديات التي تعترض التخطيط الحضري، وتجاوز هذه العوائق لن يحسن البيئة العمرانية فحسب، بل سيسهم أيضا في تعزيز الهوية الثقافية للمدينة ورفاهية سكانها.

لذلك من الضروري أن يعمل المخططون والمهندسون المعماريون جنبا إلى جنب مع المجتمع لإستعادة الثقة وبناء رؤية مستقبلية مشتركة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة تتماشى مع قيم وتطلعات سكان مدينة الأغواط حضريا وعمرانيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية صيدا، بيروت للبنان، ط2، 2000.

2- إبراهيم عبد الهادي المليحي، العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

3- إسماعيل إبراهيم، اقتصاديات الإسكان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1988.

4- المالكي قبيلة فارس، التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي، الحفاظ، الصيانة، إعادة التأهيل، دار النشر عمان الوراق للنشر والتوزيع، ط 1.

5- الحمصي محمود، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت ،1966، ط1 ،1966.

6- الأشعب خالص حسني، صباح محمود مرفولوجية المدينة، إصدار جامعة بغداد 1983.

7- الدليمي خلف حسين علي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن،2002.

8- الحوات علي، التخطيط الحضري، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1990.

9- أوعياش عبد الإله، القطب إسحاق يعقوب، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع، الكويت، 1980.

10 – المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبعة لاروس، 1989.

11 – أبو الأعلم المردودي، الحكومة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 1986.

12 – التيجاني بشير، التحضير والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

13 – المهندس هاشم عبود الموسوي وآخرون، التخطيط والتصميم الحضري، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

14 – الحاجم مازن احمد، أثر البيئة في الإحساس بالمكان،دار الجاحظ، بغداد، 1999.

15 – الساعدي عبد الجواد، التجديد الحضري لمنطقة الكاظمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1999 م.

16 – بن غضبان فؤاد، بركاني فاطمة الزهراء، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، دار المنهجية للنشر، الأردن، 2015.

17 – تامر مجاهد، سبل العبور إلى جبال العمور، المطبعة العربية طريق غرداية، ط1، 1993.

18 – جمال معتوق : منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي، بن مرابط للنشر، الجزائر، ط1، 2009.

19 – جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ،1972.

20 – جمال حمدان، جغرافيا المدن: دار المعرفة، ط2، القاهرة، 1982.

21 – حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مركز الدلتا للطباعة، مصر، ط1، 1994.

22 – حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المشرق، لبنان، ط2، 2000.

23 – حمد الناوي: محاضرات في التخطيط الحضري في المغرب، ج 1، سلسلة دفاتر المعرفة، جامعة ابن الطفيل، القنيطرة، المغرب.

24 – حسن فتحى، " العمارة والبيئة" ، دار المعارف، القاهرة، 1977.

25 – حامد عمار، التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي، مركز الإسكندرية للكتاب،2009، مصر، ب.ط،2009.

26 – حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2 ،1985.

27 – حمدي رجب عطية، الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، القاهرة، دار النهضة العربية.

28 – حسان هشام، منهجية البحث العلمي، ومطبعة الهدى للنشر بالجلفة، ب ط، 2007.

29 – خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2015.

30 – خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

31 – خاطر، أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

32 – دينكن ميتشال: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة والنشر، بيروت، ط2، 1986.

33 – روجر، منشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب، ودولة صادق دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1982.

34 – رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.

35 – رشيد زرواتي منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، دار هومه ،2002.

36 – رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

37 – سنتيلانا باتسييفا، ترجمة رضوان إبراهيم، العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

38 – صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار الياوزري العلمية.

39 – صافيتا إبراهيم محمد، عطية سليمان عدنان، جغرافيا المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006.

40 – عادل عبد الغني محبوب، سهام صديق، الاقتصاد الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

41 – عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

42 – عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

43 – عبد الهادي محمد والي: التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983.

44 – عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1983.

45 – عبد الحميد رشوان، التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ب ط،2005.

46 – على شتا: نظرية علم الاجتماع، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.

47 – عبد الهادي محمد ولي، التخطيط الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1983.

48 – على ليلة: بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2012.

49 – عيسى علي إبراهيم، جغرافيا المدن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2008.

50 – عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية:" مدخل إسلامي"، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984.

51 – عبد الحميد رشوان، مبادئ علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1983.

52 – عاطف على الخرشة، عثمان محمد غنيم، دراسات في التخطيط العمراني والبيئي، ج2، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن ،2010.

53 – فضل دليلو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة منشورات جامعة منتوري ،1999.

54 – فادية عمر الجولاني، علم الإجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ب.ط، 1997.

55 – موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2010.

56 – محمد فؤاد الصقار، التخطيط الإقليمي، مكتبة النهضة العربية القاهرة 1974 ب.ط.

57 – وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، 1991.

58 – نبيل فرج، العمارة الإنسانية للمهندس حسن فتحي، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص31.

59 – مؤمن "محمد ذيب" نصر، التخطيط العمراني من منظور جغرافي، غزة، 2013.

60 – محمد السيد غلاب البيئة والمجتمع مكتبة الأنجلو مصرية (مصر)، ب، ط ،1969.

61 – محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000.

62 – محمد الفتحي بكير محمد، التخطيط الإقليمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط،2008.

63 – محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

64 – محمد جمال برعي، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1، 1998.

65 – مارسيادلاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة إيناس عفت، معهد مراقبة البيئة العالمية ورلد واتش، وثيقة 105، الدار الدولية للنشر والتوزيع، كندا، 1994.

66 – مصطفى محمد، التكديس السكاني العشوائي والإرهاب، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

67 – منصوري نورة، قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2010.

68 – مداني لبتر، الأغواط صفحات من الحضارة والتاريخ ،دار هومة ، الجزائر ،ط1، 2006.

69 – محمد عبيدات، محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل التطبيقات، الأردن، دار وائل للنشر ،1999.

70 – مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، الجزائر، دار القصبة للنشر ،2004.

71 – موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي، الجزائر، دار القصبة للنشر 2004.

72 – سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1997.

73 – نسمات عبد القادر، سيد التونى، " إشكالية النسيج والطابع "، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

74 – وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية، ط1 ،2007.

75 – هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

76 – هلال عبد المجيد، المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري مقاربة منهجية، ورد في، محمد الزرهوني تنسيق ' التجديد الحضري بالأنسجة العمرانية القديمة'، منشورات أشغال الدورة 87 للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، 2016.

المجلات والمذكرات والمحاضرات:

1- ايود صبرينة، دور المؤسسات الإجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظعلة نظافة البيئة الحضرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر،2014-2015.

2- إقلولي المولودة ولد رابح صافية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي في ظل قانون 90 / 29، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

3- الطالب، طالب حميد، الماضي والمستقبل ونظرتنا للعمارة المعاصرة، مجلة المدن العربية، العدد43،1990م.

4- العسكري، عبد الحسين عبد علي، تخطيط المدينة العربية الإسلامية لمواجهة التغيرات الفكرية والتخطيطية والمعمارية، رسالة ماجستير، الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، 1998 م.

5- الكم عبد الفتاح حمد، تطوير وتحسين العناصر البصرية والجمالية في المنطقة المركزية لمدينة طولكرم، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

6- الشاهين إبراهيم ماجد، وضع الأسس التصميمية للمدينة العربية، مجلة المدينة العربية، العدد39، 1989.

7- الحسين يعلي محمد، العوامل المؤثرة على تخطيط وتنسيق الفراغات والمناطق الخضراء في المجاورة السكنية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، 1988.

8- العساسفة سلامة طايع وجبور سعد الله والزغبي يحيى، التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مراكز المدن، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الثالث والعشرون–العدد الثاني،2007.

9- بولعشب حكيمة، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007.

10- بوطالبي سامي، النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 - 2017.

11- بوعمارة منال، بن المسعود أحمد، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ودوره في حماية البيئة، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد02.

12- براهيمي موفق، البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري المعمق، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 - 2017.

13- بوسعيد هاجر، عقال فجرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، إدماج السياحة والترفيه في أم البواقي في إطار المشروع الحضري، معهد ت ت ح، جامعة العربي بن مهيدي، 2013.

14- بداش عامر، بن رضوان فلة، المشروع الحضري كإستراتجية جديدة لتحديث المتربول العاصمي دراسة حالة: خليج الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018/201.

15- بلا رشيد، الإطار التصوري للعمران وأبعاده البيئية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة: العدد الخامس، 2017.

16- برباج رفيقة، مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة –دراسة ميدانية بحي بوخضرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري – قسنطينة –، 2006-2007، ص35.

17- جلول زناتي، تشريع التعمير والتطوير العقاري في الجزائر، ندوة التنمية العمرانية الأولى، التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام،2001.

18- رياض تومي: أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية، مدينة الحروش نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006.

19- رضوان الطحلاوي، حسام يعقوب نعمان، تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية الفضائية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد24، العدد الثاني،2008.

20- سليمان محمد أحمد، منهج لتجميل البيئة البصرية للمدينة العربية، دراسة حالة مدينة الكويت، المجلة العلمية، العدد 38، الإصدار 02، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.

21- شيماء حميد حسين الأحبابي، تطوير الإطار المفاهيمي لسد الثغرة بين (النظرية والتطبيق) في التصميم الحضري، المجلة العراقية للهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية في بغداد، 2010، ص4.

22- شادي الغضبان، العمارة المحلية جذور وآفاق، مجلة عالم البناء، العدد 69، القاهرة، 1986.

23- طواهرية أحلام، رؤية برنامج استراتجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن -دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرامج في الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012.

24- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: آراء القضاة والعاملين في السجون نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية، اصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، ط1، 2006.

25- عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية، العدد 07، 2009.

26- عبد الحليم إبراهيم، " العمارة ودورها فى تربية النشء «، مجلة عالم البناء، عدد 107، القاهرة، 1990.

27- عربي باي يزيد، إستراتجية البناء على ضوء قانون التهيئة التعمير الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الحقوق قانون عقاري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 - 2015.

28- عبدون مروي، دور الفضاءات العمومية في تحقيق التواصل الاجتماعي في إطار المشروع الحضري (حالة مدينة أم البواقي)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان تسيير التقنيات الحضرية، تخصص: مدن ومشروع حضري، معهد التسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–، جوان 2016.

29- – قريد عبد الكريم، المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري: دراسة ميدانية بمدينة عين ولمان- سطيف، أطروحة دكتوراة، تخصص ديموغرافيا حضرية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2017-2018، ص: 30، نقلا عن: هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

30- قداري أمال، دور أدوات التهيئة والتعمير في التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعتبارات التنمية المستدامة، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 02، جوان 2016.

31- لعويجي عبد الله، قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 – 2012.

32- م. هناء محمد الرواشده، التخطيط العمراني المسبق للمدينة ودوره في ضبط الإنتشار العشوائي للبناء والإستعمال، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار رقم 06، 30 كانون الثاني2023.

33- منال محمد أسامة،" انعكاس الثقافات الوافدة على العمارة والعمران فى مصر "، رسالة ماجستير، قسم عمارة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1997.

34- مريم عثمانية، الرونق الجمالي للمدينة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016، جامعة قسنطينة، الجزائر.

35- مالك شليح توفيق: التحضر والمشكلات الاجتماعية، مجلة الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، عدد ربيع وصيف2015.

36- منشان فوزي، البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2009.

37- مجد نجدي ناجي المصري، تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين نابلس حالة دراسية، رسالة الماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010.

38- مختاري أسماء، دور الفضاءات العمومية في هيكلة المجال الحضري دراسة حالة مدينة باتنة، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018/2017.

39- نضال محمد بخيت أحمد، العوامل الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على الإستخدام الحضري للأرض بالتطبيق على إقليم الخرطوم الكبرى، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،2010.

1- GUTTAI (Salah), Politique foncière et consommations du sol urbain : (cas de ville de Ouargla), mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de post-graduation, spécialisée en gestion des villes, Ecole national d'administration, Alger, 1993.

المواقع الإلكترونية:

1- المهندس نصر عبد الرزاق حسن البصري، دور العامل الاجتماعي عند تخطيط المدن،

http://www.sabra.eng.com/v.b.sgonthreas.php. P :63781

2- بهاء بكري، " محاضرة بعنوان " نحو مفهوم العمران البشرى من خلال الأنساق العمرانية المصرية

"بجامعة المنصورة،2009 ./http//ar.mansouraarc.net/

3- تيسير حامد أبو سنينة، أهمية وأهداف التخطيط الحضري،

http://www.Ageography.com/vb/+62-77.html.

4- خالد غانم، مشاكل التخطيط الحضري في المدن، .WWW.TKNE.NET

التشريعات والمراسيم:

1- قانون 29 - 90 الممرخ في 1990- 01 - 12 المتعلق بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية رقم 52 والمرسوم التنفيذي رقم 177 - 91 المؤرخ في 1991 - 05 - 28 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به ، الجريدة الرسمية العدد 62.

2- المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177، المؤرخ في 28 / 05 / 1991، والمتعلق بتحديد إجراءات وإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 317 / 05 المؤرخ في 10 / 09 / 2005، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12 / 148، المؤرخ في 28 / 03 / 2012، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 01 / 06 / 1991.

3- المخططات المذكورة في البند 2 من المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 177-91 المعدل والمتممة بالمرسوم التنفيذي رقم 318-05.

4- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم التي جاء فيها :" تبلغ المداولة المذكورة في المادة 02 أعلاه للوالي المختص إقليميا وينشر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني او المجالس الشعبية البلدية المعنية".

5- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 التي جاء فيها ما يلي: " يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية".

6- المادة 12 من القانون رقم29-90 التي جاء فيها: " يمكن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخطط شغل الأراضي أن يضم مجموعة من البلديات.....يحدد الوالي المختص إقليميا في حالة مجموعة من البلديات بقرار منه باقتراح من رؤساء المجالس الشعبية مخطط تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي، وفي حالة أراضي بلدية تابعة لولايات مختلفة تحدد محيطات تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات الإقليمية".

7- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم.

8- المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم.

9- المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم

10-المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 المعدل والمتمم

11- المادة14/2 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 التي تنص على أنه: " وإذا انقضت هذه المهلة، عد رأي الوالي موافقا".

12- المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 178-91 التي تنص على أنه: " يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء، لأخذ نتائج الاستقصاء العمومي بعد أخذ رأي الوالي في الحسبان".

13- المادة 7 من القانون 08-14 المؤرخ في 17 رجب الموافق ل 20 جويلية 2008 يعدل ويتمم القانون رقم:90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتضمن الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية العدد 44.

14- المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 91-176 في 28 ماي 1991 م الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخص التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم والتسليم، الجريدة الرسمية العدد26.

15- المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 91-176 في 28 ماي 1991 م المحدد لقواعد التهيئة والتعمير والبناء، الجريدة الرسمية، العدد 26.

16- المادة 31 من القانون 90-29 المؤرخ في 01 -ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد 52.

17- المادة 108 من القانون90 -08 المؤرخ في 07 أفريل1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15.

18- المادة 65 من القانون10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد77.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- ARAUD (G) RUPIED (B), Droit de l'urbanisme, DELMAS, 2eme edition, Paris, 1994.

2- - Ariella Masboungi : le projet urbain a la française, édition le moniteur, paris 2002.

3- BERNARD M.F (2003), Conservation of historic buildings third edition, Architectural Press.

4- Christilan devilers, le projet urbain, édition du pavillon de l'arsenal, paris, 1994.

5- Charles bouchfen, element pour comprendre le projet urbain, strasbourg.

6- Direction Général des collectivités locales, Direction du patrimoine (2014), Plan d'Aménagement et de Sauvegarde de la médina d'Oujda.

7- Gustove Nicola Fisher-La Psy Clolagie de L'ESPACE.P.U.F.1964.

8- Madeleine Granitz : methodes des scienes sociales. Edition dalloz.9eme. Paris. 1993.

10-jean Melian –laghaut ou les maisons entowees paris – llrauri plon – 1925.

الملاحق

الملحق رقم01: استبيان الدراسة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

تخصص علم الاجتماع الحضري

من إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

- بن السبع عبد القادر – بيران بن شاعة

نتعهد لكم بالسرية حول المعلومات المقدمة من طرفكم إذ لا تستعمل إلا لهداف البحث العلمي لا غير نرجو تعاونكم الصريح لإنجاح هذه الدراسة بوضع علامة (X) على الخانة الملائمة لإجابتك.

السنة الجامعية 2024/2023

العوائق الاجتماعية أمام التخطيط الحضري في مدينة الأغواط: دراسة ميدانية حول تطبيق الهندسة المعمارية في الواقع المحلي.

المحور الأول: بيانات شخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- هيئة مكان العمل:

مديرية السكن ☐ مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء ☐ ديوان الترقية والتسيير العقاري ☐ مهندس معماري معتمد لدى الدولة (مكتب خاص) ☐

المحور الثاني: بيانات خاصة: (المجال الطبيعي المبني)

1- ما هو التوجه المعماري السائد في مدينة الأغواط؟

سكن تقليدي ☐ سكن حديث ☐ مزيج بين الإثنين ☐

2- ماهي أكثر العوامل الطبيعية التي تتحكم في التخطيط الحضري في مدينة الأغواط؟

الحرارة ☐ الرياح ☐ الفيضانات ☐

3- يراعى بعين الاعتبار العوامل الطبيعية ويتم إجراء التعامل معها ب:

نوعية مواد البناء ☐ تصريف مياه الأمطار ☐ عملية غرس الأشجار ☐

التصميم الهندسي عكس اتجاه الرياح ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

4- ما هي أكثر العوامل إعاقةً لعملية التوسع المعماري داخل مدينة الأغواط؟

الوديان ☐ المرتفعات ☐ الوعاء الفلاحي ☐ أراضي العروشية ☐ الحدود الجغرافية للبلدية ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

5- ماهي وظائف المدينة الأكثر احتراما للتقسيم الحضري في مدينة الأغواط؟

وظائف صناعية ☐ وظائف إدارية ☐ وظائف تعليمية ☐ وظائف خدماتية ☐ وظائف ترفيهية ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

6- الأحياء القديمة في مدينة الأغواط تعيق تطوير المدينة وتهيئتها لذا:

يجب إزالتها ☐ إعادة ترميمها ☐ استغلالها لنشاطات أخرى ☐ الإبقاء عليها ☐

7- ماهي أهم العوائق التي تعيق التهيئة الحضرية لمدينة الأغواط؟

الأحياء القديمة ☐ ضيق الشوارع ☐ مشكلة لصرف الصحي ☐ النمو الديمغرافي ☐

عوائق أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

المحور الثاني: بيانات خاصة (المجال المؤسساتي (هيئات التخطيط والرقابة والمتابعة والإشراف)

1- على ماذا يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لمدينة الأغواط؟

يتضمن الشكل العمراني للمدينة ☐ يتضمن مخطط شغل الأرض ☐ يتضمن تقسيم المدينة عمرانيا ☐ يتضمن رسومات وبيانات إحصائية ☐

2- إلى من تعطى الأولوية في عملية تخطيط وتهيئة المدينة من طرف الهيئات العمومية؟

الهياكل التعليمية ☐ الهياكل الصحية ☐ الهياكل الترفيهية ☐ الهياكل الإدارية ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

3- كيف يتم برمجة المشاريع السكنية والحضرية في مدينة الأغواط؟

على أساس التنبؤات المستقبلية لنمو المدينة ☐ على أساس الخبرة المهنية لأصحاب مكاتب الدراسات ☐ على أساس الأظرفة المالية الممنوحة من الدولة ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

4- هل تعتبر التعديلات التي تمس المشاريع العمرانية أثناء فترة الإنجاز في مدينة الأغواط عائقا في تجسيدها؟

عدم احترام الأجال ☐ التكلفة المالية للمشروع ☐

5- عدم احترام معايير الانجاز المنصوص عليها في دفتر الشروط تشكل عائقا في استكمال المشاريع في مدينة الأغواط؟

تشكل عائقا ☐ لا تشكل ☐ أحيانا ☐

6- ماهي أهم العوائق الطارئة التي تقف في وجه تجسيد المشاريع العمرانية والحضرية في وقتها لمدينة الأغواط؟

عدم تسليم المشاريع في وقتها ☐ ارتفاع أسعار مواد البناء ☐ التعديلات التي تمس المشاريع ☐ الغرامات المالية المنجرة عن التأخير في الإنجاز ☐ إفتقاد المقاول للأهلية والكفاءة ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

7- هل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في مدينة الأغواط يشجع على تطوير الاستثمار؟

الاستثمار التجاري ☐ الاستثمار الصناعي ☐ الاستثمار الخدماتي ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

8- ما هي أهم العوامل التي تعتمد عليها الهيئات المشرفة في برمجة المشاريع داخل مدينة الأغواط؟

قاعدة بيانات ديموغرافية ☐ دراسات سوسيولوجية ☐ استشارات للمهندسين المعماريين ☐

تلبية احتياجات المواطنين ☐

أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

9- ماهي أهم المؤسسات التي تشركها الهيئات المسؤولة عن التخطيط الحضري في مدينة الأغواط لمواجهة التحديات والعوائق؟

المجالس المنتخبة ☐ جمعيات المجتمع المدني ☐ أعيان وكبار المدينة ☐

أخرى أذكرها:

.....

المحور الثالث: بيانات خاصة (المجال الثقافي الاجتماعي):

1- ماهو العامل الذي يؤثر على المستوى الثقافي لساكنة مدينة الأغواط ومعالم المدينة عمرانيا؟

المستوى التعليمي ☐ التقسيم الوظيفي للأحياء ☐ التقسيم القبلي ☐

أخرى أذكرها: .....

2- على أي أساس يختار السكان مكان الإقامة في مدينة الأغواط؟

عل أساس الانتماء القبلي ☐ على أساس المكانة الاجتماعية ☐ القرب من المراكز الخدماتية ☐ على أساس علاقات ثقافية ☐

أخرى أذكرها:

.....

3- ماهي أهم الخصائص الاجتماعية التي تُراعى في عملية التخطيط الحضري والهندسي للمباني في مدينة الأغواط؟

اختر اقتراح واحد فقط:

القيم التقليدية (الجيرة- الاحترام) ☐ المسكن الواسع ☐ الأمن ☐

4- نمط البناء الجديد العمودي (العمارات) عائقا للتخطيط الحضري في مدينة الأغواط أفرز سلوكات داخل المجتمع ماهي؟

التعديل على المساكن ☐ عودة السكان للأحياء القديمة ☐ الاندماج والتعايش ☐

ظهور الجرائم ☐ اندثار قيم التكافل الاجتماعي ☐

5- ظهور بعض التعديلات على صيغ السكن الموزعة من طرف الدولة (LPA-LPP-AADL-السكن الاجتماعي الإيجاري) في مدينة الأغواط يرجع إلى:

النزوح الريفي نحو المدينة ☐ عدم كفاية عدد أفراد الأسرة ☐

أسباب أخرى أذكرها:

.....

6- كيف يستغل التنوع الثقافي في عملية التخطيط الحضري لمدينة الأغواط؟

عبر استغلال المساحات العامة لإبراز هذا التنوع ☐ عبر الاهتمام بالقصور القديمة في المدينة ☐

عبر المحافظة على الأحياء والمباني العريقة ☐

7- ماهي التدابير والآليات التي اتخذتها السلطات المحلية في المحافظة عل التراث الثقافي والمادي للأحياء العتيقة مثل :(زقاق الحجاج- رحبة الزيتون- زقاق الطاقة- قصر بوعامر...الخ)؟

الاستفادة من سياسات دعم اليونسكو للترميم ☐ ترحيل السكان للمحافظة على التاريخ الثقافي ☐

إشراك جمعيات الثقافة والتراث في عمليات الترميم ☐

إجراءات أخرى أذكرها:

.....

المحور الرابع: بيانات خاصة بالمهندس المعماري

1- ماهي درجة رضا المهندس المعماري عن المخطط التوجيهي للبناء والتعمير في مدينة الأغواط؟

قوية جدا ☐ ضعيفة جدا ☐

إذا كانت الإجابة ضعيفة جدا أذكر لماذا:

.....

2- كمهندس معماري عل ماذا تعتمد غالبا خلال التصميم الهندسي لإنشاء الرسومات والمخططات؟

التصميمات المطبقة سابقا في مكان آخر ☐ تصاميم توفرها التكنولوجيا الحديثة ☐

التشاور مع مسؤولي البناء ☐

3- ماهي أهم العوامل التي تعيقك كمهندس معماري في تخطيط مدينة الأغواط حضريا؟

تشريعات تخطيط المدن ☐ عوامل بيئية ☐ ميزانية المشروع ☐

أخرى أذكرها:

.....

4- أنت كمهندس معماري ماهي المهارة التي يجب أن تمتلكها من أجل تخطيط حضري متكامل للمدينة؟

مهارة الخيال والابداع ☐ مهارة الاتصال والتنسيق ☐ مهارة ابتكار تصاميم قابلة للتطبيق ☐

مهارة الرسم ☐ الإلمام بتاريخ وحضارة المدن ☐

أخرى أذكرها:

.....

5- ماهي الوظيفة التي تحب أن تقوم بها كمهندس معماري؟

وظيفة العمل كمهندس فني ☐ وظيفة العمل كمهندس تصميم ☐ وظيفة العمل كمستشار معماري ☐ مدير مشروع ☐

وظيفة أخرى أذكرها:

.....

6- كمهندس معماري في أي مؤسسة تفضل العمل؟

مؤسسات عمومية رسمية ☐ مكتب دراسات خاص ☐ شركات اقتصادية ☐

مؤسسة أخرى أذكرها:

.....

7- ماهي أهم البرامج الأساسية والضرورية التي يجب على كل مهندس معماري القدرة على التعامل معها؟

برنامج ريفيت ☐ برنامج الفوتوشوب ☐ برنامج إليستريتور ☐ برنامج ثري دي ماكس ☐

برنامج رينو ☐ برنامج سكيتش اب ☐ برنامج لوميون ☐

برنامج آخر أذكره:

.....

الملحق رقم 02: يوضح عملية تفريغ البيانات على برنامج SPSS

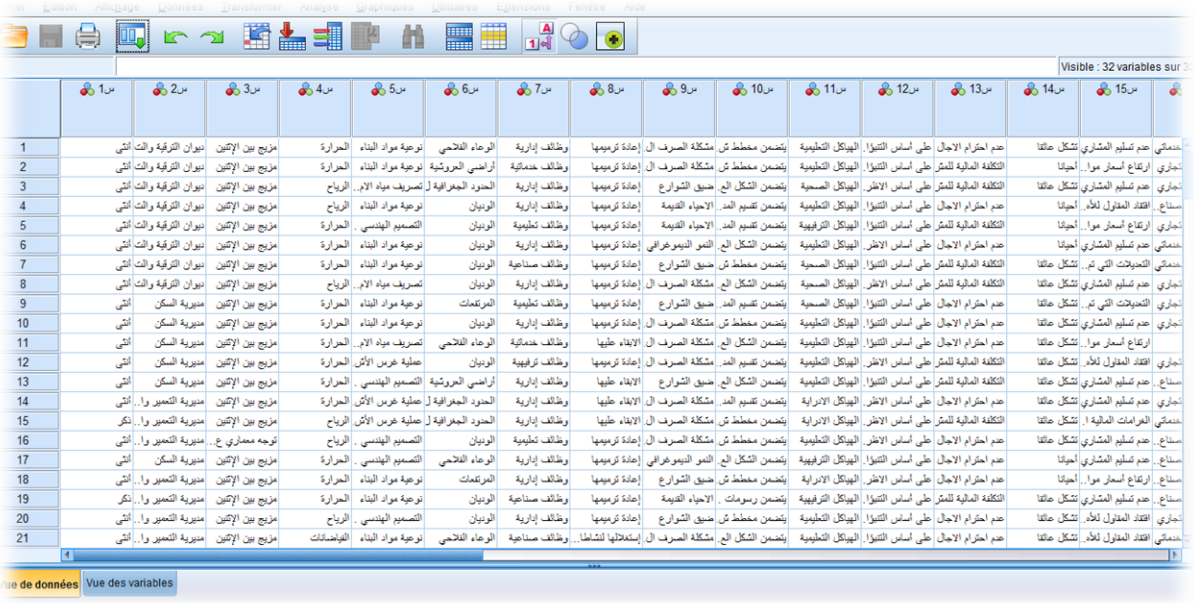

	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	س10	س11	س12	س13	س14	س15	
1		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	الوعاء الفلاحي	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	مشكلة العسرف ال	يتضمن مخطط ش	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
2		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	أراضي الحروشية	وظائف خدماتية	إعادة ترميمها	مشكلة العسرف ال	يتضمن مخطط ش	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	التكلفة المالية للمش	أحيانا	ارتفاع أسعار موا
3		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الرياح	تصريف مياه الام	الحدود الجغرافية ل	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	صديق الشوارع	يتضمن الشكل الع	الهياكل الصحية	على أساس الاطر	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
4		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الرياح	نوعية مواد البناء	الودبان	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	الاحياء القديمة	يتضمن تقسيم المد	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	أحيانا	افتقاد المقاول لأهـ
5		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الحرارة	التصميم الهندسي	الودبان	وظائف تعليمية	إعادة ترميمها	الاحياء القديمة	يتضمن تقسيم المد	الهياكل الترفيهية	على أساس التنوا	التكلفة المالية للمش	أحيانا	ارتفاع أسعار موا
6		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	الودبان	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	النمو الديموغرافي	يتضمن الشكل الع	الهياكل التعليمية	على أساس الاطر	عدم احترام الاجال	أحيانا	عدم تسليم المشاري
7		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	الودبان	وظائف صناعية	إعادة ترميمها	صديق الشوارع	يتضمن مخطط ش	الهياكل الصحية	على أساس التنوا	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	التعديلات التي تم
8		أنثى	ديوان الترقية والت	مزيج بين الإثنين	الرياح	تصريف مياه الام	الودبان	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	مشكلة العسرف ال	يتضمن الشكل الع	الهياكل الصحية	على أساس الاطر	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
9		أنثى	منيرية السكن	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	المرتفعات	وظائف تعليمية	إعادة ترميمها	صديق الشوارع	يتضمن تقسيم المد	الهياكل الصحية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	التعديلات التي تم
10		أنثى	منيرية السكن	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	الودبان	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	مشكلة العسرف ال	يتضمن مخطط ش	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
11		أنثى	منيرية السكن	مزيج بين الإثنين	الحرارة	تصريف مياه الام	الوعاء الفلاحي	وظائف خدماتية	الابقاء عليها	مشكلة العسرف ال	يتضمن الشكل الع	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	ارتفاع أسعار موا
12		أنثى	منيرية السكن	مزيج بين الإثنين	الحرارة	حصلية غرس الأش	الودبان	وظائف ترفيهية	إعادة ترميمها	مشكلة العسرف ال	يتضمن تقسيم المد	الهياكل التعليمية	على أساس الاطر	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	افتقاد المقاول لأهـ
13		أنثى	منيرية السكن	مزيج بين الإثنين	الحرارة	التصميم الهندسي	أراضي الحروشية	وظائف إدارية	الابقاء عليها	صديق الشوارع	يتضمن الشكل الع	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
14		أنثى	منيرية التعمير وا	مزيج بين الإثنين	الحرارة	حصلية غرس الأش	الحدود الجغرافية ل	وظائف إدارية	الابقاء عليها	مشكلة العسرف ال	يتضمن تقسيم المد	الهياكل الادارية	على أساس الاطر	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
15		ذكر	منيرية التعمير وا	مزيج بين الإثنين	الرياح	حصلية غرس الأش	الحدود الجغرافية ل	وظائف إدارية	الابقاء عليها	مشكلة العسرف ال	يتضمن مخطط ش	الهياكل الادارية	على أساس الاطر	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	العرامات المالية ا
16		أنثى	منيرية التعمير وا	توجه معماري ع	الرياح	التصميم الهندسي	الودبان	وظائف تعليمية	إعادة ترميمها	مشكلة العسرف ال	يتضمن مخطط ش	الهياكل التعليمية	على أساس الاطر	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
17		أنثى	منيرية السكن	مزيج بين الإثنين	الحرارة	التصميم الهندسي	الوعاء الفلاحي	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	النمو الديموغرافي	يتضمن الشكل الع	الهياكل الترفيهية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	أحيانا	عدم تسليم المشاري
18		أنثى	منيرية التعمير وا	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	المرتفعات	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	صديق الشوارع	يتضمن مخطط ش	الهياكل الادارية	على أساس الاطر	عدم احترام الاجال	أحيانا	ارتفاع أسعار موا
19		ذكر	منيرية التعمير وا	مزيج بين الإثنين	الحرارة	نوعية مواد البناء	الودبان	وظائف صناعية	إعادة ترميمها	الاحياء القديمة	يتضمن رسومات	الهياكل الترفيهية	على أساس التنوا	التكلفة المالية للمش	تشكل عائقا	عدم تسليم المشاري
20		أنثى	منيرية التعمير وا	مزيج بين الإثنين	الرياح	التصميم الهندسي	الودبان	وظائف إدارية	إعادة ترميمها	صديق الشوارع	يتضمن مخطط ش	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	افتقاد المقاول لأهـ
21		أنثى	منيرية التعمير وا	مزيج بين الإثنين	الفياضانات	نوعية مواد البناء	الوعاء الفلاحي	وظائف صناعية	إستعمالها لنشاطا	مشكلة العسرف ال	يتضمن الشكل الع	الهياكل التعليمية	على أساس التنوا	عدم احترام الاجال	تشكل عائقا	افتقاد المقاول لأهـ

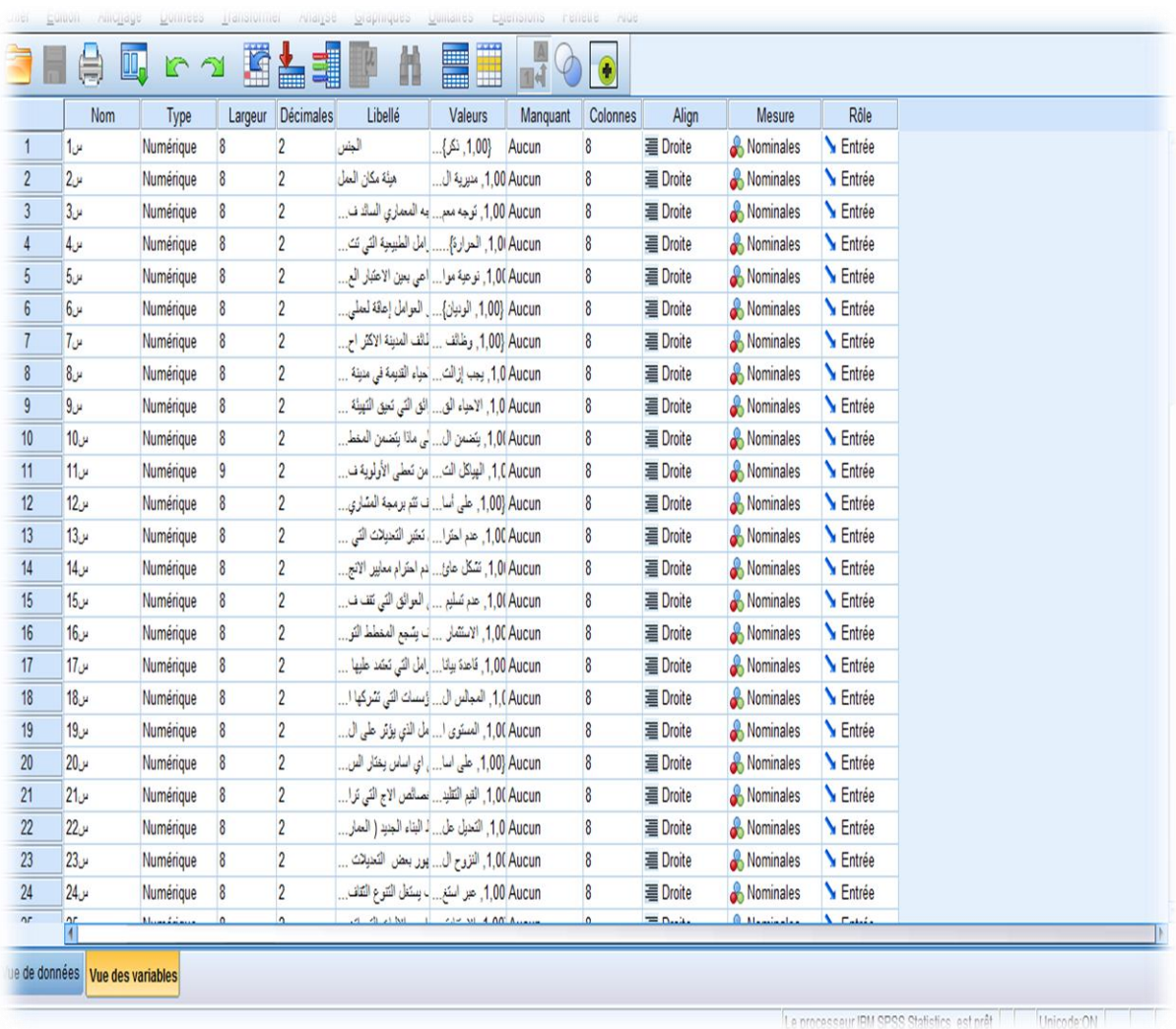

	Nom	Type	Largeur	Décimales	Libellé	Valeurs	Manquant	Colonnes	Align	Mesure	Rôle
1	س1	Numérique	8	2	الجنس	{1,00, ذكر}...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
2	س2	Numérique	8	2	هيئة مكان العمل	1,00, منيرية ال...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
3	س3	Numérique	8	2	به المعماري السائد ف...	1,00, توجه معم...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
4	س4	Numérique	8	2	إمل الطبيعية التي تث...	1,0, الحرارة}.....	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
5	س5	Numérique	8	2	اعي بعين الاعتبار الع...	1,00, نوعية موا...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
6	س6	Numérique	8	2	. العوامل إعاقة لعملي...	{1,00, الودبان}...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
7	س7	Numérique	8	2	تالف المدينة الاكثر اح...	{1,00, وظائف ...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
8	س8	Numérique	8	2	حياء القديمة في مدينة ...	1,0, يجب إزالت...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
9	س9	Numérique	8	2	الق التي تعيق التهيئة ...	1,0, الاحياء الق...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
10	س10	Numérique	8	2	ي مالا يتضمن المخطـ...	1,00, يتضمن ال...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
11	س11	Numérique	9	2	من تعطي الأولوية ف...	1,0, الهياكل الت...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
12	س12	Numérique	8	2	ف تتم برمجة المشاري...	{1,00, على أسا...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
13	س13	Numérique	8	2	تعتبر التعديلات التي ...	1,00, عدم احترا...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
14	س14	Numérique	8	2	تشكل عائ... دم احترام معايير الانج...	1,0, تشكل عائ...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
15	س15	Numérique	8	2	العوائق التي تقف ف...	1,0, عدم تسليم ...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
16	س16	Numérique	8	2	ب يشجع المخطط التو...	1,00, الاستثمار ...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
17	س17	Numérique	8	2	إمل التي تعتمد عليها ...	1,00, قاعدة بيانا...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
18	س18	Numérique	8	2	إيسات التي تشركها ا...	1,0, العجالس ال...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
19	س19	Numérique	8	2	مل الذي يؤثر على ال...	1,00, المستوى ا...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
20	س20	Numérique	8	2	اي اساس يختار الس...	{1,00, على اسا...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
21	س21	Numérique	8	2	خصائص الاح التي ترا...	1,00, القيم التقليد...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
22	س22	Numérique	8	2	ل البناء الجديد (العمار...	1,0, التحويل على...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
23	س23	Numérique	8	2	يور بعض التعديلات ...	1,00, التزوح ال...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
24	س24	Numérique	8	2	ب يستغل التنوع الثقاف...	1,00, عبر اسكع...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée